الصحافة والتنمية المستدامة

دراسة مستقبلية

د. أحمد حسن السمان



المكتبة الأكاديمية
شركة مساهمة مصرية


الصحافة والتنمية المستدامة

دراسة مستقبلية

تأليف

د. أحمد حسن السمان



الناشر

المكتبة الاكاديمية

شركة مساهمة مصرية

٢٠١١

بطاقة فهرسة الكتاب:

السمان، أحمد حسن
الصحافة والتنمية المستدامة: دراسة مستقبلية / أحمد حسن السمان . –
ط ١ . – الجيزة: المكتبة الأكاديمية، ٢٠١١
٢٣٢ ص؛ ٢٤ سم.
تدمك: ٨ – ٤٤٤ – ٢٨١ – ٩٧٧ – ٩٧٨
١ – الصحافة
أ – العنوان -٧٠

رقم الإيداع: ٩٣٠٧/ ٢٠١٠

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى ٢٠١١م - ١٤٣١هـ

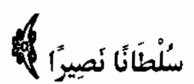
المكتبـــة الأكاديميـــة

شركة مساهمة مصرية
رأس المال المصدر والمدفوع ١٨,٢٨٥,٠٠٠ جنيه مصرى

١٢١ شارع التحرير - الدقى - الجيزة
القاهرة - جمهورية مصر العربية
تليفون : ٣٧٤٨٥٢٨٢-٣٣٣٦٨٢٨٨ (٢٠٢)
فاكس : ٧٤٩١٨٩٠ (٢٠٢)



﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾





سورة الإسراء (٨٠)

إن أفضل وسيلة للتنبّؤ بالمستقبل... هي أن نصنع المستقبل.

Alan Curtis Kay

شكر وتقدير

لم يكن هذا العمل ليرى النور لولا جهد وإيمان عدد كبير من أصحاب الفضل الذين أعانوني على اختراق هذا المجال البحثي، ووقفوا بجواري بالنصيحة والتوجيه والمشورة.

وبداية أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى أستاذتي الفاضلة والعالمة الجليلة الأستاذة الدكتورة/ عواطف عبد الرحمن.

وأتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان إلى العالم الجليل الأستاذ الدكتور / علي نصار، على ما أسداه لي من نصح وتوجيهات كان لها أثرها البالغ في خطواتي في طريق البحث العلمي، وهو الذي شجعني على ارتياد طريق علم المستقبليات الوعر.

كما أتوجه بأسمى معاني التقدير والحب والعرفان إلى أسرتي الذين بذلوا الكثير من أجلي وتقبلوا برضا ما استقطعته من وقت كانوا هم في حاجة إليه.

إهـــداء

إلى كل من ينظر إلى الغد بعين تعرف ما تريد وتسعى إلى تحقيقه، وقلب يملؤه الإيمان بغد أفضل، وعقل يسعى إلى التحديات لتخطيها وعبورها، لا الانحناء أمام أعاصيرها .

إهداء إلى ابنتي فرح وابني زياد اللذين ملئا حياتي بالفرح ، والأمل في غد أفضل.

إهداء إلى زوجتي داليا التي تتمتع بجرأة نادرة وإيمان كبير وهو ما مكنني، من إنهاء هذا الكتاب، والتقدم بثبات نحو الغد .

إهداء إلى روح والديّ اللذين كانا نموذجا للعطاء بغير حدود، والرهان بكل ما يملكان على المستقبل الذي منحهما ما كانا يخططان له .

فهرس

رقم الصفحة

مقدمة

يقف العالم الآن في بدايات مرحلة يتطلع فيها إلى المستقبل، ويحاول أن يستشرف معالمه وتحدياته، بل وأخطاره التي يمكن أن تهدد واقعه وأماله وأحلامه، ووجوده نفسه مع بروز القضايا المرتبطة بالتغير المناخي. وهي كلها امور فرضت التخلي عن النظر إلى الأهداف قصيرة المدى، وعدم المبالغة في قيمة الماضي في صنع المستقبل، وعدم استبعاد التحولات المفاجئة وغير المتوقعة، وهو ما يتطلب التحلي برؤية مستقبلية تحاول استشراف هذه التوجهات والاستعداد لها وتطويعها بما يحقق المصلحة.

وشهدت العقود الأخيرة، تطورا في مفاهيم التنمية، وإدراكًا مختلفًا لمسبباتها وكيفية ديمومتها. ومن أهم ما تميز به هذا التطور تزايد القناعة بأهمية الثقافة والمعرفة والمشاركة الواسعة في تحقيق هذه التنمية ودفعها والمحافظة على معدلاتها. فرض هذا التطور أهمية البحث في ادوار الصحافة، في دفع التنمية والمساهمة في تحقيقها. جاء هذا بعد تجاهل لدور الصحافة التنموي في ظل النظرة الأحادية للتنمية، التي كانت تركز على المؤشرات الكمية للدخل، والنمو الاقتصادي والزراعي والصادرات.. الخ. وكان من جراء سيادة المفاهيم والمؤشرات الكمية للتنمية أن تضاءل الاهتمام بدور الصحافة التنموي. غير أن اختلاف النظرة إلى التنمية، والعودة إلى البشر كهدف ومنطلق ووسيلة لتحقيقها، مع الاعتراف بحق الأجيال القادمة، والعمل وفق منظور مستقبلي يستعد لمواجهة أزمات غير متوقعة لأسباب متعددة، يدخل فيها البعد الداخلي والإقليمي والدولي، كل هذا أعاد الدور الهام للاتصال والإعلام وفي القلب الصحافة، بالنظر إلى وظائفها الثقافية والإعلامية والإخبارية في المساهمة في تحقيق التنمية. ويرتبط تحرك الصحافة في مجال التنمية بعوامل مرتبطة بالمهنة مثل مجمل المنظومة الصحفية من صحف وصحفيين ومؤسسات تنظم المهنة، كذلك ترتبط بالبيئات المؤثرة فيها عالميا ومحليا، ومن هنا برزت ضرورة تناول الشروط المتعلقة بأداء الصحافة لأدوارها التنموية، ودراسة العوامل المحددة لهذه الأدوار فكما "لاحظ البرت اينشتاين، إننا لا نستطيع حل المشاكل على نفس المستوى الذي خلقت فيه، ويجب أن ننظر إليها

في إطار أوسع من اجل حلها.. فالمنظور الأوسع يمكن أن يبسط ما يبدو معقدا، ويسمح بفرص جديدة لتوضيح ومعالجة تلك المشاكل"

وهذا يعني تبني منظور واسع يتناول العوامل المؤثرة في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك العوامل المؤثرة في البيئة الصحفية بمكوناتها من صحف قومية وحزبية وخاصة ومدونات، وصحفيين والشروط المتعلقة بتفعيل مستقبل دور الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية، عبر أدائها لوظائفها المتعارف عليها.

يتضمن مفهوم التنمية المستدامة، مجموعة واسعة من العوامل والمحددات والمؤشرات التي تغطي مساحة واسعة من القضايا المرتبطة بالتنمية، في استجابة واضحة للتغيرات التي حدثت في كل المفاهيم. وتتبنى التنمية المستدامة، منظورا مستقبليا يركز على الشروط الضرورية لاستمرارها في المستقبل بحيث لا تكون مدمرة للبيئة أو الموارد الطبيعية والبشرية أو الحياة على وجه الأرض، عبر مشاركة واسعة يتطلب تحقيقها نشر المعرفة، وتعزيز أنماط الثقافة المحفزة للتنمية، "فلم تقم نهضة في أمة إلا وكانت الثقافة في قلب مشروعها، كما لم تتعثر أو تتخبط إلا بعد أن تخلت عن ثقافتها، وتركتها تضيع وسط زحام العديد من الثقافات، وتبنت ثقافة أو ثقافات أخرى لا تمثلها، ولا تعكس عاداتها وتقاليدها وقيمها (مصطفى حجازي: ١٩٩٨)، فنشر المعرفة، وتحقيق المشاركة الواسعة والتثقيف هي متطلبات رئيسية لتحقيق التنمية المستدامة.

حققت التنمية المستدامة نقلة في مفاهيم التنمية، من المدخل الكمي الذي يركز على تحقيق التنمية عبر أرقام ونسب النمو، ومستويات الدخل، إلى المستوى الكيفي الذي ينظر إلى ماهية التنمية المطلوبة وشروط تحقيقها، وبروز أهمية البعد البشري كهدف ووسيلة لهذه التنمية المستدامة. وتمنح التنمية المستدامة دورا كبيرا للمشاركة الشعبية في تحقيقها، وهي لا تعتمد في ذلك على النخب؛ سواء سياسية أو اقتصادية في الدفع بعملية التنمية بعد أن "أصبحت النخب عاجزة أو لا تريد أو لا تقدر أصلا على تحرير المجتمع، وإنما تريد أناسا يصفقون لأفرادها ويقفون منهم موقف الثناء

والتبجيل، أي تريد جماهير أو قطعانًا بشرية كي تمارس الوصاية عليها وتفكر عنها أو تقودها وتستبد بها " (علي حرب ٢٠٠٥).

كما أفرز هذا التغير مفاهيمًا جديدةً، وأطرًا نظريةً غير تقليدية، أسقطت مفاهيم ونظريات ظلت راسخة لقرون. فرض كل هذا ضرورة النظر عبر مناهج جديدة، تنقل هذا التطور إلى مجال الصحافة والإعلام والاتصال، في إطار البحث عن أسس تنظيرية جديدة، تواكب النقلات التي شهدها الفكر الإنساني في العصر الحديث، والتي سادها اللايقين واللاخطية والنسبية والتشابك وعبور التخصصات، وهو ما عالجه فكر التعقد ونظرية الفوضى.

لقد حدثت نقلة في الأنموذج Paradigm Shift، في العلوم الطبيعية كما الاجتماعية وهو ما حاولت هذه الدراسة اكتشاف كيفية تطبيق هذه النقلة في التنظير للصحافة، للخروج مما اعتبره (نبيل علي ٢٠٠١) أن "الإعلام ما زال تائها بين علوم الإنسانيات ونظريات المعلومات والاتصال، بالإضافة إلى تناقضات جوهرية في صلب منظومة الإعلام، لم تكن أكثر وضوحا مما هي عليه الآن في ضوء متغيرات عصر المعلومات،.. فقد بات الإعلام في أمس الحاجة إلى رؤية جديدة ومغايرة" وهو ما تحاول هذه الدراسة الاقتراب منه عبر محاولة تطبيق فكر التعقد ونظرية الفوضى على موضوعها.

وتحاول هذه الدراسة استشراف زمان آتي حتى عام ٢٠٢٠، وما قد يحدث في هذه الفترة من تحولات في مصر وعالميا وإقليميا وفيما يتعلق بثورة المعلومات والعولمة والاتصالات وسرعة التغير وانتقال المعرفة، وتأثير هذه التحولات على قيام الصحافة بأدوارها التنموية بالنظر إلى قدرتها على التفاعل مع كل هذه المتغيرات، وعكس تفاعلها على المجتمع، انطلاقا من قناعة أن للصحافة القدرة على تفعيل شروط تحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

ولأن ما نقدمه يندرج في إطار الدراسات المستقبلية فهي تهتم باستكشاف تصورات أو سيناريوهات مستقبلية توسع من الخيارات المتاحة أمام صانع القرار،

وفرص مشاركة الشعب بدور اكبر في صناعة مصيره ومستقبله، والاستفادة الواسعة من التنمية المتحققة. وتعتمد الدراسات المستقبلية في بنيتها على تقديم سيناريوهات تعبر عن تطورات متباينة تتفاعل مع المعطيات الخارجية والداخلية المختلفة المرتبطة بقضية ما، ومحاولة استشراف تطوراتها الممكنة، في ظل قناعة أنه "لا يوجد كائنا من كان يمكن أن يتنبأ بالمستقبل بدرجة يقينية، فنحن نعيش في عالم لا يعطينا إجابات نهائية وقطعية، فمثلما يتغير العالم ويصبح مكانا مختلفا عن ذي قبل، كذا تتغير النظرية التي هي وسيلتنا لفهم ذلك العالم، كما تتعقد الظاهرة الاجتماعية، بما يجعل اقامة الفروض القابلة للاختبار بشأنها أمرًا بعيد المنال" (إيان كريب ١٩٩٩).

وتتبنى الدراسة المنظور المستقبلي بالرغم من الصعوبات التي تواجه الدراسات المستقبلية في مصر والتي لخصها (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠) في:

١- المصاعب المنهجية: فالسمات المرغوب توافرها في منهجية البحث المستقبلي ليس من اليسير تحققيها خاصة في ظل الأوضاع غير المواتية للبحث العلمي في بلادنا؛

٢- المصاعب المعلوماتية: فقواعد المعلومات هشة وتعاني الكثير من الفجوات والتناقضات في معظم الأحيان؛

٣- المصاعب الثقافية ونقصد بها غياب ثقافة المستقبلية في المجتمع وغياب عادة التفكير المستقبلي لدى الكثيرين، وتجذر الفكر الماضوي والنزعات السلفية،

٤- مصاعب المناخ العام ويقصد بها شيوع مناخ فكري عام مناوئ للتخطيط والتفكير المستقبلي بعيد المدى، بل يشجع على السلبية والتواكل وتكريس التبعية الثقافية؛

٥- مصاعب إجرائية كطول فترة البحث وتعقد منهجية البحث في المستقبل؛

٦- مصاعب مالية بسبب اتساع نطاق البحث وتعدد التخصصات واحتياجها إلى خدمات وتسهيلات علمية واستشارات ومقابلات.

وترتبط قدرة الصحافة على القيام بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، بالشروط والعوامل المؤثرة على قيامها بهذه الأدوار، ارتباطًا في النهاية

بالصحيفة والصحفي، فالصحافة لا تنمو إلا بالحرية والديمقراطيـــة، وتعتمـــد قـــدرة الصحفي على أداء واجبه في خدمة المجتمع، إلى حد كبيـــر، علـــى مقـــدار الحريـــة الممنوحة له وعلى إحساسه بالمسئولية الملقاة على عاتقه، فالصحفي؛ بحكم بما يتوافر له من معلومات وحقائق عن القضايا العامة، يكون أقدر من الجمهور، نـــسبيا، علـــى المعرفة بالآراء الصحيحة، والاستنتاج الصائب، وبالتالي، تقع عليه مـــسئولية قيـــادة الرأي العام والمساعدة على تشكيل مواقفه من خلال المعلومات الصحيحة والدقيقـــة، التي يمكنه أن يصل إليها، ويقدمها لقرائه.

لقد لامست دراسات سابقة عدة موضوع هذه الدراسة مثل تأكيدها على وجـــود علاقة بين مستوى المعرفة والتعرض للصحف وعدم وجود فارق كبير في التأثير فيما يتعلق بنوع الصحيفة؛ قومية أو معارضة أو خاصة أو مواقع الانترنت، على مستوى المعرفة السياسية (محمد رضا محمد حسيب ٢٠٠٧). وأن للصحف القدرة علـــى أداء وظائف تقديم المعارف وإثارة القضايا الجدلية وبلورة التوجهات والسماح بالمـــشاركة بالرأي (هشام عطية عبد المقصود ١٩٩٨). كما أن الصحافة والانترنـــت مـــن أهـــم وسائل الاتصال التي يعتمد عليها الرأي العام في تنمية الثقافة السياسية (ماجدة محمـــد عبد الباقي ٢٠٠٥)، و(سناء جلال عبد الرحمن ١٩٩٤). وأن الـــصحف القوميـــة لا تحظى بنفس درجة المصداقية المرتفعة لدى الجمهور الـــذي تخلـــت عنـــه كمـــصدر للمعلومات، وان الجمهور يريد من الصحف أن تقوم بتحليل الأخبار لا الجـــري وراء الأخبار (أمل السيد احمد متولي دراز ٢٠٠٢). ورصد (السيد بخيت محمد درويـــش ١٩٩٦) الدور الذي تؤثر من خلاله القيم والمعـــايير الثقافيـــة فـــي تحقيـــق التنميـــة الاقتصادية والاجتماعية، أو إعاقتها. فيما أكد (كريس لامف Chris Lamph ١٩٩٥) أن ظهور الصحف الالكترونية يحث الصحف المطبوعة على البحث عن وظائف جديدة، والاهتمام أكثر بالشرح والتفسير والتحليل والنقد وتطوير خبرات ومهارات المحررين. وأكد (محمد عتران ١٩٩١) على الدور الهام الذي يقوم بـــه الاتـــصال الجمـــاهيري والمباشر في تفعيل مشاركة الجماهير في الأنشطة والمجالات السياسية والاجتماعيـــة والاقتصادية المختلفة.

وفما يتعلق بمستقبل الصحافة تناولت مستقبل الصحافة المتخصصة انطلاقا من مسح لواقع الصحف المتخصصة (ماجدة عبد المرضي ٢٠٠٨). ومستقبل الصحافة كصناعة بالتركيز على الملكية والإدارة، (محرز حسين غالي ٢٠٠٧). أو مستقبل الصحافة الحزبية (شيم عبد الحميد قطب ٢٠٠٥). أو مستقبل التشريعات الخاصة بإصدار وملكية الصحف (نرمين نبيل الأزرق ٢٠٠٢). والعوامل الحاكمة لتطور النظام الصحفي خاصة الإطار السياسي والقانوني (محمود خليل وهشام عطية ٢٠٠١). فيما أوضحت الدراسات التي تناولت التنمية عمق هذه العملية وشمولها وضرورة مشاركة الجميع في تحقيقها.

كما اكدت الدراسات الخاصة بعام ٢٠٢٠ ما تتركه البيئة الدولية والإقليمية من تداعيات على واقع ومستقبل التنمية في كل دول العالم، فهناك صعوبة في تحقيق تنمية في واقع إقليمي مضطرب يتسم بالحروب والنزاعات، أو في ظل وضع دولي غير مواتي ويفرض ضغوطا على الدول. لقد انطلقت دراسة "خريطة لمستقبل العالم" من رؤية أمريكية تناصر العولمة وتفترض استمراريتها، متجاهلة القوى المناهضة للعولمة التي يتزايد صوتها يوما بعد يوم مطالبة بعولمة عادلة تستفيد منها الشعوب وليس القوى الاحتكارية والشركات الدولية، كما انها قدمت دراستها في إطار سعيها للحفاظ على الهيمنة الأمريكية، لهذا افترضت بقاء الولايات المتحدة القوة العظمي الوحيدة في العالم حتى عام ٢٠٢٠، ولم تتطرق إلى المشاكل الداخلية التي تواجهها أمريكا وتهدد بقاء هذه الريادة، منها الوضع الاقتصادي، والمشاكل العميقة داخل المجتمع الأمريكي من تمييز وتباين في النمو بين الولايات والفئات الاجتماعية، وهي مشاكل خطيرة ستنعكس على أولويات السياسة الخارجية في الفترات القادمة، وربما تفرض على الولايات المتحدة نوعا من الانكفاء الداخلي، بالإضافة إلى الصعود القوى والمستمر للعملاق الصيني، ومحاولات روسيا استعادة دورها في شرق أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط.

ووضعت دراسة (أفريقيا ٢٠٢٠) يدها بدقة على أسباب تخلف القارة السمراء التي ننتمي إليها، وكانت صائبة في تأكيدها على الدور الكبير الذي سيقوم به التطور

الديمقراطي إزاء مستقبل هذه الدول، وفي توقعها بأن تتخلف دول شمال القارة عن مسار الإصلاح الديمقراطي، والثمن الباهظ لذلك.

إلا أن هذه الدراسات أوضحت الحاجة إلى تناول مستقبل وإسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، كما أن هذه الدراسات في معظمها اعتمد على مداخل نظرية مشابهة، ولم تتناول مداخل نظرية جديدة هيمنت على العلوم الطبيعية كنتيجة لما يتسم به العلم من تعقد وتداخل، كما أنها أوضحت الصعوبات المرتبطة بالدراسات المستقبلية وهو ما يستلزم الإعداد الجيد لها، وركزت على تناول جوانب محددة تكرر تناول بعضها (الملكية، التشريعات، مستقبل الصحافة الورقية).

ويمكن لهذه الدراسة أن تضيف إلى الأدبيات المتعلقة بالموضوع من عدة أوجه، فهي من جهة ستستخدم مداخل نظرية جديدة تطبق على الدراسات الصحفية للمرة الأولى مثل فكر التعقد ونظرية الفوضى، ومن جهة أخرى تحاول التطرق إلى التنمية المستدامة بمفهومها الأوسع.

وبدراسة سوق الصحافة المصرية نجد تراجع هيمنة الصحف القومية، وانخفاض توزيعها، حيث احتلت الصحف الخاصة، يومية وأسبوعية، مساحات متزايدة من سوق التوزيع، مع انتشار واسع للمواقع الصحفية على شبكة الانترنت وإقبال كبير على مواقع الشبكات الاجتماعية والمدونات. يضاف إلى هذا التحديات التي تواجه المؤسسات الصحفية وتتعلق بصناعة الصحافة نفسها مثل ارتفاع أسعار الورق والمنافسة وتراجع توزيع الصحف القومية، بشكل خاص، والصحف الورقية بشكل عام وهي كلها عوامل تؤثر على أداء الصحافة المصرية لأدوارها. يضاف إلى هذا اتفاق الخبراء على حالة عدم اليقين التي تسود اتجاهات تطور النظام السياسي المصري في المستقبل باعتبار أن العامل السياسي من أكثر العوامل المؤثرة على ادوار الصحافة التنموية، وهو ما فرض تبني النمط الاستهدافي في الدراسة بالنظر إلى عدم اليقين الذي يسود النمط الاستكشافي في حال تبنيه في الدراسة.

وبناء على نتائج وتحليل الدراسات السابقة، تستهدف هذه الدراسة "بناء سيناريو مستهدف تقوم الصحافة المصرية في إطاره بأدوار تساهم في تحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٠. إلى جانب وضع سيناريوهات أخرى تتمايز في شروط تفعيلها، بهدف المقارنة مع السيناريو المستهدف، وشروط بناء كل منها وتفعيله، ومساراته المستقبلية ومن أهم المحاور التي تتأسس عليها هذه السيناريوهات :

- البيئة الداخلية: كمجال التأثير الرئيسي المتبادل مع الصحافة، .. وذلك عبر التطرق إلى السلطات الثلاث والمؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني، وما يؤدي إليه تفاعل كل هذا من خلق مناخ، قد يكون ملائما، أو غير ملائم، للدفع باتجاه التنمية المستدامة، وخلق مناخ تستطيع فيه الصحافة المساهمة في تحقيقها؛
- البيئة الصحفية: من قوانين وتشريعات ومؤسسات وهي البيئة الحاكمة للمناخ الصحفي الذي تقوم خلاله الصحف بأدوارها، وبما تضمه من مؤسسات صحفية مختلفة في طبيعتها (قومية- خاصة - حزبية - ومدونات)، والشروط الحاكمة والمؤثرة على عمل هذه المؤسسات وأدوارها، ومحور سياقات العمل الصحفي وأطره القانونية والمؤسساتية؛
- ويستهدف هذا كله البحث في كيفية تعظيم ادوار الصحافة في الإسهام تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة آخذا في الاعتبار قدرة كل سيناريو عل استيعاب الاحتمالات المرئية المرتبطة بالواقع الراهن، وكذلك العوامل الصغيرة غير الواضحة التي يمكن أن تترك تداعيات ضخمة في المستقبل، وكذلك التطورات المتعلقة بالعوامل السابق الإشارة إليها حتى عام ٢٠٢٠، والتي تؤثر على دور الصحافة المصرية* في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

* يقصد بالصحافة المصرية في هذه الدراسة -كمفهوم إجرائي- الصحف المقروءة؛ المطبوع منها (صحف، قومية خاصة وحزبية) ومواقع هذه الصحف على شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى المدونات.

تساؤلات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن سؤال مركزي هو: ما هي صورة المستقبل المستهدف الذي يتيح للصحافة المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر؟

ويندرج من هذا السؤال المركزي عدة أسئلة فرعية تتمثل في:

الأول: كيف يمكن تفعيل أدوار الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؟، وما هي هذه الأدوار؟،

الثاني: ما هي السيناريوهات التي يمكن طرحها حول ادوار الصحافة، وشروط ظهور هذه السيناريوهات وتفعيلها ومساراتها؟ وكيف ستختلف ادوار الصحافة من سيناريو إلى آخر؟. وما هي تصورات الخبراء لهذه السيناريوهات؟

الثالث: ما هي الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المصرية، بوصفها وسيلة لنشر المعرفة والثقافة وتعزيز المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة؟.

الرابع: ما هي الشروط العالمية والداخلية وشروط البيئة الصحفية في مصر التي تؤثر على أداء الصحافة لأدوارها التنموية، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر؟.

الخامس: ماذا لو أتاحت البيئة الداخلية، والخارجية شروطا متناقضة فيما يتعلق بتحقيق التنمية المستدامة؟

يتم تناول موضوع هذه الدراسة في ضوء نظرية الفوضى (Chaos Theory) التي تعد من أحدث النظريات الفيزيائية. والفوضى Chaos مصطلح يطلق على حالات التغير الشاذ، وغير المنتظم في سلوك العنصر المتعامل معه نتيجة للاضطرابات الخارجية العشوائية المحيطة به أو كنتيجة لدرجة عالية من التعقد للعوامل المتشابكة الداخلة في تكوينه، والمحددة لخصائصه وملامحه المميزة، أو نتيجة لتغيرات طفيفة غير محسوسة أو لافتة للإدراك. (دي هانتر D. Hunter ١٩٩٦). وتتعامل نظرية الفوضى مع الطبيعة الكلية للأنساق في حالاتها المختلفة سواء حالة التوازن أو حالة التغير، وتقدم وصفاً لتركيبات ومكونات هذه الأنساق شديدة التعقد بصورة تتمشى مع

تحولات الزمان والمكان من جهة ومع سلوك هذه الأنساق الدينامية من جهة أخـــرى. وينظر أصحاب نظرية الفوضى إلى حالة الاضطراب باعتبارهـــا ظـــاهرة صـــحية وطبيعية وضرورية لبقاء النظام، بل إن البعض يذهب إلى أن الكون لم يكن ليتطـــور بدون الفوضى وأن الأنظمة التي تحاول إخـــضاعها تـــزول وتفنـــي (جيـــل جيـــه J Gill.٢٠٠٠)، نظرية الفوضى[١] (Chaos Theory) –وتترجم أحيانا بنظرية الـــشواش أو العماء– تتعامل مع النظم المتحركة (الديناميكية) اللاخطية، مثل التنبؤات الجويـــة والنظام الشمسي واقتصاد السوق وحركة الأسهم المالية والتزايد السكاني.

تعتمد نظرية الفوضى على مجموعة من الافتراضات والعناصر الأساسية لعـــل في مقدمتها "أثر الفراشة" أو الاعتماد الحساس للظروف الأولية، وغيرها من عناصر النظرية الأخرى التي تشمل؛ شمولية الأنظمة، والأنظمة التجزيئية، وتشعب الأنظمـــة، وهذه الافتراضات هي:

١- **الحساسية للشروط الأولية Initial Effects**: هذه الخاصية يطلق عليها ظـــاهرة تأثير الفراشة (Butterfly Effect) والتي تري أن النظام يكون حـــساساً للتغيـــرات الأولية عند بدأ عمله، وينطلق هذا الافتراض من التأثيرات المتبادلة والمتـــواترة

[١] بدأت الإرهاصات الأولى لهذه النظرية من خلال تسجيل بعض الملاحظات الغريبة أثناء التمثيل بيانياً بواسطة أحد علماء الأرصاد الجوية " ادوارد لورنز Edward Lorenz " عام ١٩٦١ لتفسيرات حالة الطقس . حيث وجد أثناء عمله أن بعض التأثيرات الأولية، والاضطرابات الصغيرة قد تسبب آثاراً ضخمة على المـــدى المتـــراكم خاصة عند وجود بعض الظروف الابتدائية .. وكان لورينتز في عام ١٩٦٠م، يعمل على مشكلة التنبؤ بالطقس على حاسوب مزود بنموذج لمحاكاة تحولات الطقس لتقديم توقع نظري للطقس. في أحد أيـــام ١٩٦١ م، أراد رؤية سلسلة معينة من الحسابات مرة ثانية. ولتوفير الوقت، بدأ من منتصف السلسلة باختلاف ضئيل ليس لـــه وزن حسابي عن المعلم الأصلي، بدلاً من بدايتها. لاحظ لورينتز عند عودته، أن السلسلة قد تطـــورت بـــشكل مختلف. بدلاً من تكرار نفس النمط السابق، فقد حدث تباعد في النمط، يَنتهي بانحراف كبيـــر عـــن المخطـــط الأصلي للسلسلة الأصلية. عرف هذا التغير بتأثير الفراشة أو الحساسية العاليـــة للـــشروط المبدئيـــة. فكميـــة الاختلاف الضئيلة في نقاط بداية المنحنيين كانت صغيرة جدا لدرجة تشبيهها بخفقان جناح فراشة في الهـــواء لكن آثارها كانت عظيمة لدرجة التنبؤ بإعصار يضرب منطقة من العالم. من هذه الفكرة، صرّح لورينتز بأنّه من المستحيل توقع الطقس بدقّة. وقادَ هذا الاكتشاف لورينتز إلى تشكيل النظرية التي عرفت لاحقـــا بنظريـــة الفوضى. (برجوجين وستينجرز Prigogine & Stengers 1984).

التي تنجم عن حدث أول، قد يكون بسيطا في حد ذاته، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية التي يفوق حجمها بمراحل حدث البداية، وبشكل قد لا يتوقعه أحد، وفى أماكن أبعد ما يكون عن التوقع (بي مورفي P. Murphy). وهو ما عبر عنه مفسرو هذه النظرية بشكل تمثيلي يقول ما معناه، أن رفّة جناحي فراشة في الصين قد يتسبب عنه فيضانات وأعاصير ورياح هادرة في أبعد الأماكن في أمريكا أو أوروبا أو أفريقيا.

٢- **شمولية الأنظمة Comprehensive Systems**: وتعني شمولية النظام ترابط أجزائه الداخلية، لذلك فإن التغير في منطقة منه يحدث تغيراً في الأخرى. وعلى الرغم من إمكانية التنبؤ بالأنماط المتولدة داخل هذه الأنظمة فإن هناك درجة من عشوائية المحصلة هي التي تصف حالة عدم اليقين فيما يتعلق بالتنبؤ بتطور النظام القائم على الفوضى. (جي كليرك J. Gleick ١٩٨٧). وتبدو الأنظمة المتميزة بالفوضى بأنها أنظمة عشوائية وغير مستقرة على الرغم من اشتمالها على التنظيم والنمط، واعتمادها على طاقة تحفظ بقائها، وتظل هذه الأنظمة في حالة من التوازن الديناميكي (عملية اختلال في التوازن يصاحبها سعي النظام مرة أخرى ليحاول تحقيق التوازن). وعندما تحقق هذه الأنظمة حالة عدم التجانس والتنظيم فإنها تكون قد وصلت إلى مستوى النظام المنبثق من الفوضى (بي مورفي P. Murphy).

٣- **تجزيئية النظام Fractals ولانهائيته**: تجزيئية النظام تعني احتوائه على عدد لا نهائي من الأنماط المتماثلة ذاتياً أي عدم نهائية التنميط في النظام الفوضوي حيث يمكن استنساخ عدد لا نهائي من الأنماط (جي كليرك J., Gleick ١٩٨٧).

٤ - **تشعبات النظام Bifurcations** : تظهر هذه الخاصية بوضوح عندما يظهر شيء ما يعمل على تهديد بيئة النظام أو إبعاده عن التوازن، فيظهر تشعب لا يمكن التنبؤ به، ولا يمكن تحديد النقطة الحرجة للتغير، ولا اتجاه التغير. والتشعبات من السمات الأساسية المعبرة عن فوضى النظام، فحتى عندما يقترب أداء النظام من التوازن، ويظهر درجة كبيرة من التجانس والانضباط، قد يحدث تشعب يمكن أن

يعمل على تضخيم عدد من الظروف التي كانت خاملة في وقت ما،. ومع مـــرور الوقت وحدوث التفاعل الضمني والخفي لهذه الشروط الأولية قد يخلـــق التـــشعب أنظمة جديدة أو يؤدي إلى تدعيم الثبات الداخلي للنظام ونموه (جـــي كليـــرك J., Gleick ١٩٨٧)..

وتعتمد هذه الدراسة على منهج التعقد[1] الذي يمثـــل تغيـــرا فـــي الأنمـــوذج، أو البارادايم "Paradigm" الذي يحكم نظرتنا لأنفـــسنا وللكـــون مـــن حولنـــا. والتعقـــد Complexity هو مجموعة من قواعد العلوم العابرة للتخصصات، والتي تقدم مجموعة واحدة من المباديء التفسيرية والنماذج، ويعتمد التعقد على أن حل المـــشكلة يتطلـــب قدرة على إدراك الكليات والمستويات المختلفة، وعلاقات الاعتماد المتبادل أكثر مـــن كونه يحاول اختزال المشكلة إلى أجزائها، وينظر هذا الفكر إلى جميع الأنساق بأنهـــا أنساق حية دينامية ترث التحولات والمشكلات المجتمعية، وهي في المحصلة النهائيـــة معقدة.

وتمثل خماسية: (التعددية- التفاعلية- اللاخطية- الدينامية- اللاانعكاســـية) أهـــم مصادر التعقد عموما وهو ما أشار إليه (نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥):

١- التعددية: لا تعقد بدون تعدد Multiplicity، وكلمـــا زاد التعـــدد زادت عـــشوائية المصادفة لتزيد قدرة النظم الفوضوية على توليد طفرات، فهناك تعـــدد لعناصـــر وعلاقات، وتنوع بيولوجي وثقافي، وكلما زاد التنوع زادت مقدرة النظـــام علـــى إحداث مفاجآت، لما يتسم به من وجود شبكة كثيفة من العلاقات، وتعدد مـــسارات الربط ، وتعدد حالات البداية Initial States

٢- التفاعلية: لا تعقد بدون تفاعلية Inter-activity، باعتبارها مصدر اختلاف السلوك الكلي عن حاصل سلوك العناصر المكونة له، ومن أهم مسارات التفاعل ذلك الذي

[1] للمزيد حول نشأة فكر التعقد وتطوره راجع (دون ايلين Daune Elgin 1999). و(نبيل علـــي ونادیـــة حجـــازي ٢٠٠٥). و(وحدة الحساب العلمي ٢٠٠٠). و(نبيل على ٢٠٠٥).

يتم عبر التغذية المرتدية Feedback والتي تعد عنصرا رئيسيا لإكساب النظم خاصية التكيف ذاتيا.

٣- اللاخطية Non-Linearity تتسم النظم المعقدة باللاخطية، فأحداثها لا تتعاقب بصورة متتالية متعاقبة، فمضاعفة المدخلات لا تؤدي إلى مضاعفة المخرجات، واللاخطية هي المصدر الأساسي لقدرة النظام المعقد على إحداث المفاجأة وتعذر التنبؤ بسلوكه مقدما.

٤- الدينامية: التعددية والتفاعلية دون دينامية Dynamism لا يولد تعقد، والدينامية هي وليدة التغير الزمني والذي يمكن أن يكون ناعما مستمرا، وإما يكون خشنا إلى حد الفجائية.

٥ - اللاانعكاسية: من أهم خواص النظم المعقدة اللانعكاسية Irreversibility فبينما يمكن أن يرتد غير المعقد ذو الطابع الخطي إلى سابق عهده، بعد كل ما يطرأ على وضعه الأصلي من تغيرات بفعل المؤثرات الخارجية، وذلك إذا ما طبقنا المؤثرات ذاتها في الاتجاه العكسي، فمن المحال أن تعود النظم المعقدة إلى ما كانت عليه في حال ارتدادها، أو انتفاء الشروط التي أدت إلى تغيرها، وهو ما يفسر إمكانية ثورتها بعد كمون يقصر أو يطول، وأن تنفجر رغم سكون ظاهري خادع.

ويتميز الإطار المرجعي المفسر للظواهر والأنساق القائم على التعقد بعدد من الخصائص التي حددها بعض المنظرين في عدة خصائص أساسية (في: فايز مراد مينا: ٢٠٠٠):

١. النسبية وعدم اليقينية: حيث كان الفكر القديم ينظر إلى العلم وتطوراته باعتبارها تعميمات وحتميات مطلقة، وعندما عجز هذا الفكر عن تفسير بعض هذه التطورات أطلق عليها انحرافات عن السياق.

٢. تعايش المتناقضات: في صور قد تكون متكاملة أومتنافسة، ومتضادة داخل الظاهرة أو النسق، وهذا التعايش يشير إلى استحالة الوصول إلى قول الفصل أو كلمة حاكمة في كثير من القضايا المرتبطة بدراسة الظاهرة أو النسق*.

٣. الأداء في الظاهرة أو النسق يمثل حصيلة للتعقد: فسبب تشابك العديد من العناصر داخل النسق، يصبح هذا الأداء أكبر من أداء كل عنصر من عناصره.

وانطلاقا من هذه التوجهات النظرية تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات المستقبلية وتتبنى النمط الاستهدافي وهو ما يرجع إلى هدف الدراسة بالوصول إلى سيناريوهات Scenarios ترسم صور محتملة مرغوبة للأوضاع المستقبلية المستهدفة، مع توضيح ملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقًا من الوضع الراهن. عبر تتبع بدائل المستقبل المختلفة ومساراته لدراستها بعناية، منطلقا من قناعة أن أولى خطوات بناء مستقبل أفضل هي محاولة استشراف ما يمكن أن يحدث في هذا المستقبل، ثم محاولة التأثير في التطورات الحادثة الآن لتحويل الاحتمالات المرغوبة إلى وقائع، وتجنب تحقيق الاحتمالات التي نخشاها أو لا نرغب في تحقيقها. وهو ما يقتضي إتباع السمات المنهجية للدراسات المستقبلية ومنها (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠):

١- الشمول والنظرة الكلية للأمور holistic: فمن المهم دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الداخلية والخارجية، في تشابكها وتفاعلها مع بعضها البعض حتى تتوافر رؤية شاملة ومتكاملة،

* يستخلص من المعاجم العربية أن كلمة نسق تفيد ما كان على طريقة نظام واحد، ونسقه نظمه على السواء. وتفيد ضم الأشياء بعضها إلى بعض. وغالبا ما يفسر النسق بالنظام، لكن النظام لا يفسر دائما بالنسق، فالنسق أعم من النظام، ويمكن تعريف النسق بأنه: "مجموعة من العناصر المتقابلة فيما بينها." بالإضافة إلى تعريف آخر يقول أن النسق: "وحدة كلية منظمة لعلاقات داخلية بين العناصر التي قد تكون أفعالا أو أفرادا".

٢- مراعاة التعقد complexity: عبر تفادي الإفراط في التبسيط، وهو ما يتطلب النظر إلى الظاهرة المركبة في مجملها من خلال منهج عابر للتخصصات Trans-disciplinary ،

٣- القراءة الجيدة للماضي باتجاهاته العامة السائدة، والتعرف على الاتجاهات الأخرى الراهنة، والقراء الجيدة لتجارب الآخرين وخبراتهم،

٤- المزج بين الأساليب الكيفية والأساليب الكمية في العمل المستقبلي،

ولتحقيق ذلك تستخدم الدراسة أسلوب شجرة العائلة Family Tree Method، الذي يعتمد على تحديد الهدف المرغوب تحقيقه مستقبلا بالنسبة للظاهرة المدروسة، وهو ما يمثل قمة الشجرة، ثم تنتقل من هذا الهدف إلى الحاضر الذي يتمثل في سائر فروع الشجرة ونبحث في البدائل المختلفة لكل فرع من الفروع، حتى نتوصل إلى رسم صورة للبدائل المستقبلية المرغوب في تحقيقها، ويستلزم استخدام هذا الأسلوب بذل جهد مكثف يتميز بالدقة والشمول، حتى يمكن استيعاب كافة الاحتمالات التي يطرحها الوضع الراهن وترتيبها وفقا لأهميتها، ثم تحدي السياسات اللازمة لتحقيق كل هدف من الأهداف الفرعية، ثم ربط مجمل هذه السياسات في صورة متكاملة (عواطف عبد الرحمن ١٩٩٩).

ويعد السيناريو من أهم أدوات تحقيق ذلك، فهو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعا من الوحدة المنهجية Methodological Unity. باعتباره وصفا لمستقبل محتمل أو مرغوب فيه مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع المستقبلي انطلاقا من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض (المؤسسة الأوربية European Foundation ٢٠٠٣).

سيتم بناء السيناريو عبر استطلاع أراء ذوي الخبرة، ويعد أسلوب دلفي[1] أحد الأدوات المستخدمة بكثرة في إطار استطلاع أراء ذوي الخبرة، خاصة عندما تكون الموضوعات المدروسة معقدة أو لا يتوفر حولها معلومات كافية، وتوجه صحيفة دلفي إلى نوع من الخبراء المتخصصين الذين يمتلكون خبرات ومعرفة تمكنهم من وضع تصورات مستقبلية على قاعدة علمية، ويكون استخدام أسلوب دلفي الأفضل عندما لا توجد حول القضية طرق تحليل كمية محددة، ولمواجهة واختيار قضية موسعة ومعقدة لا تمتلك تاريخاً كافياً من الدراسات. ويقول (ترودي لانج Trudi Lang ٢٠٠٥) إن طريقة دلفي تفيد بشكل كبير في تناول مناطق المعرفة الجديدة، التي لا يوجد عنها دراسات مسبقة، وفي الحقول المعرفية التي تعتمد على عوامل اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية، أكثر من اعتمادها على عوامل تكنولوجية، وفي القضايا التي يكون فيها للعوامل الأخلاقية والثقافية اعتبار كبير، وفي أنماط الدراسات الاستهدافية، وتوقع اتجاهات جديدة وفي التنمية ووضع سياسات جديدة خاصة بها.

يبدأ الإطار الزمني للدراسة بدءا من عام ٢٠٠٥ الذي عرف في بعض الأدبيات بربيع الديمقراطية في مصر.. حتى عام ٢٠٢٠، أي في إطار المستقبل المتوسط، بما يتيح إمكانية طرح سيناريوهات تتناول سبل تفعيل أداء الصحافة لأدوارها في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال البحث عن مسارات تحقق هذا الهدف المنشود، وفي هذا الإطار، قسم الإطار الزمني إلى فترتين متعاقبتين؛ تنتهي الأولى بنهاية عام ٢٠١١ مع اجراء الانتخابات الرئاسية المصرية، وتعد بمثابة فترة تجهيز لما قبل لحظة فتح الستار، التي تبدأ من عام ٢٠١٢، ونتناول في هذه الفترة الأولى شروط التوجه نحو مسار التنمية المستدامة، وتمكين الصحافة من أداء أدوارها، وذلك عبر تحليل البيئة

[1] استطلاع دلفي طريقة طورتها مؤسسة راند في أوائل الخمسينيات، ومنحتها اسم تلك البلدة اليونانية الصغيرة التي كانت مهبطا لوحي الآلهة، حسب اعتقاد اليونانيين الذين كان يزورونها للحصول على تنبؤ العرافين حول المستقبل. ويستخدم أسلوب دلفي عبر عدد من الخطوات تبدأ بتحديد المشكلة، ثم الحصول على المعلومات، تحديد الأسئلة، واختيار الخبراء، ثم الجولة الأولى من الاستبيان، وبعد ذلك التقييم وإما العودة إلى جولة جديدة من الاستبيان وتكرر هذه الخطوة ، وصولا إلى درجة قريبة من الإجماع، وموقف متقارب للخبراء.

الداخلية المصرية والصحفية، انطلاقا إلى الفترة الثانية التي تبدأ من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، والتي تقدم فيها الدراسة ثلاثة سيناريوهات؛ يرتبط اختلافها بتطورات متباينة متعلقة بشروط مبدئية متوقعة ومختلفة لكل سيناريو على حدة.

الفصل الأول

السياق العام في مصر..
الوضع الراهن وآفاق المستقبل

يتناول هذا الفصل البيئة الداخلية المصرية باعتبارها عنصرا رئيس في تحقيق التنمية المستديمة، ولما تتضمنه من محددات تؤثر على ادوار الصحافة، ومساحات تحركها. وقد تميزت البيئة الداخلية المصرية خلال العقود الثلاثة الماضية بنوع من الاستقرار، الذي منع حدوث تطورات فجائية، وهو ما يعود بشكل أساسي إلى طبيعة الحكم والشعار الذي رفعه، فشعار الحزب الوطني الحاكم خلال عقد التسعينيات ونهاية الألفية الثانية كان (الاستقرار والتنمية)، وكان رفع هذا الشعار والعمل على تكريسه، ايجابيا من حيث انه نأى بالبلاد عن تطورات عاصفة شهدتها المنطقة مثل حرب العراق والتوتر الطائفي والصراعات، ولكنه في المقابل أدى بما يتضمنه من جمود، وبقاء للأوضاع على ما هي عليه، وتناقضه مع واقع مليء بالتغيرات السريعة والقفزات المفاجئة على كل الأصعدة والمستويات إلى تراجع شهدته مصر. تواكب مع هذا تركيز على البعد الاقتصادي حقق بعض النجاح، في خفض معدلات التضخم، ومعالجة عجز الموازنة، ولكنه أدى أيضا إلى ثراء بعض الأشخاص وغناهم في وقت زادت فيه معاناة معظم أفراد الشعب. وكما رصد تقرير (التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) فقد نجحت سياسات الاستقرار الاقتصادي في التسعينيات في خفض معدلات التضخم وتقليص عجز الموازنات؛ إلا أن كفاءة المؤسسات العامة ما زالت منخفضة، ولا يزال أداء متغيرات الاقتصاد الكلي الأساسية ضعيفا، فيما لا تزال المشاركة السياسية جزئية، وتخضع لتنظيم شديد لا يشمل جميع المواطنين. وركزت الحكومة على أولوية الإصلاح الاقتصادي، متجاهلة البعد السياسي للإصلاح. وأشار الإصدار التالي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤) إلى أن الحكومات "تبنت سياسة تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر، وراهنت على أن ازدهار التبادل التجاري والانفتاح على الدول المتقدمة صناعيا واقتصاديا وتشجيعها على الاستثمار لديها وتحسين البنى الوطنية الاقتصادية من شأنه أن يخلق بيئة موائية، وكان من الطبيعي أن يؤدي هذا إلى انتعاش مالي واقتصادي وتسارع في معدلات التنمية الاقتصادية، لكن هذا الانتعاش كان مؤقتا بطبيعته وسرعان ما وصل إلى درجة السكون ومن ثم الانكماش.

ونجم عن السياسات الاقتصادية المتبعة في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الآثار السلبية، وهي كما حددها عبد الفتاح الجبالي (في: مصطفى أحمد ٢٠٠٢):

* الركود الاقتصادي، فانكماش الطلب أدى إلى انكماش مماثل للعرض، بل إن تخفيض الاستثمارات العامة، وانسحاب الدولة من دورها، لم تستتبعه ولم تعوضه الاستثمارات الخاصة،
* تراجع الإنتاجية وعشوائية الاستثمارات،
* ارتفاع معدلات البطالة.

وهو ما يؤكد أن الإصلاح الجزئي لم يعد كافيا مهما تعددت مجالاته، بل ربما لم يعد ممكنا من الأساس بسبب احتياج الإصلاح الجزئي الفعال لبيئة مجتمعية حاضنة (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). ومن غير المتوقع أن تتوافر تلك البيئة .. في ظل نظم سياسية غير ديمقراطية لا تعبر عن مصالح مواطنيها فيفقد الناس الثقة في قدرتهم على الفعل والمبادرة الحرة (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤)، بسبب تدني الحريات وحقوق الإنسان واحتكار السلطة وترفعها عن المسائلة (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). فتركيز الخطاب السياسي في مصر على التنمية، وسبق الإصلاحات الاقتصادية للإصلاحات السياسية، أدى إلى استبعاد الديمقراطية من الأجندة السياسية للحكم. ولا يزال الكثيرون مستبعدين من التيار العام بسبب الفقر والأمية، أو النوع أو مكان الإقامة، ولكي يكون للفقراء صوت مسموع ومصالح معترف بها، يلزم أن تكون الحكومات ممثلة للناس بحق، وان تخضع للمساءلة فعلاً أمامهم (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣). وفي البعد الاقتصادي أيضا يشير الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد (أمارتيا صن ٢٠٠٤) إلى ما تعانيه الدول الأفريقية (ومنها مصر) التي خضعت لفترات طويلة لنظم حكم ديكتاتورية شجعت على الميل إلى الاستدانة والوقوع فريسة لديون ضخمة للوفاء بأولويات الاحتياجات العسكرية. ويمكن القول ان أهم سمات البيئة الداخلية في مصر هي تميزها بحالة من الجمود السياسي، والتركيز على البعد الاقتصادي، في الوقت الذي تزداد فيه معاناة

فئات كبيرة من المجتمع، وهو ما يقتضي دراسة متعمقة لواقع ومحددات هذه البيئة الداخلية، وأهمها الدستور.

البيئة والنظام السياسي:

أ- الدستور:

الدستور هو القانون الأسمى بالبلاد الذي يحدد نظام الحكم في الدولة واختصاصات سلطاتها الثلاث، وتلتزم به كل القوانين الأدنى مرتبة في الهرم التشريعي فالقانون يجب أن يكون متوخيا للقواعد الدستورية وكذلك اللوائح، وتكون القوانين واللوائح غير شرعية إذا خالفت قاعدة واردة في الدستور. وينص الدستور على توزيع الصلاحيات بين سلطات الدولة، ويحوي بعض الضوابط والتوازنات على شكل نصوص تتيح إجراء مراجعة قضائية للقوانين التشريعية والتنفيذية، ويضع المحددات والإشكاليات القانونية بالبيئة الداخلية بشكل عام. وهذا لا يعني تطابقا كاملا مع كل ما جاء في الدستور فهذا لا يمنع وجود فجوة بين ما تأخذ به النصوص الدستورية وتقره، وبين واقع تسيطر فيه السلطة التنفيذية على كل من السلطتين التشريعية والقضائية، وتتردى فيه الحريات، وتغيب فيه المؤسسات الديمقراطية ذات الصلاحية، وإضافة النصوص القانونية السالبة للحرية التي تنشأ بموجبها نظم قضائية استثنائية.

وأقر الدستور الذي يحكم البلاد عام ١٩٧١ وأجريت عليه عدد من التعديلات خلال العقود الأربع الماضية، وقد تزايدت الدعوة في الفترة الأخيرة إلى تعديل الدستور الحالي وشهد عام ٢٠٠٥ تعديلا للمادة ٦٧ من الدستور الخاصة باختيار رئيس الجمهورية لتكون بالانتخاب الحر المباشر بدلا من نظام الاستفتاء، وإضافة المادة ١٩٢ مكرر، التي تنص على "تستبدل كلمة الانتخاب بكلمة الاستفتاء أينما وردت في الدستور فيما يتعلق باختيار رئيس الجمهورية". وتم تعديل الدستور للمرة الثانية في مارس ٢٠٠٧ بتعديل ٣٤ مادة. وتطرقت التعديلات إلى النظام الانتخابي،

وفي الوقت الذي تقول فيه الحكومة إن التعديلات ستعمق الديمقراطية وحكم القانون، تقول المعارضة إنها ستحد من الحريات. وكانت أحزاب وجماعات المعارضة الرئيسية في مصر قد اتفقت على رفض التعديلات التي اقترحها رئيس الجمهورية في ديسمبر ٢٠٠٦. وتركزت معارضة التعديلات على "إلغائها الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات العامة، بما يفتح المجال أمام تزويرها، وتسمح لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى القضاء العسكري وبحل مجلس الشعب دون الرجوع للناخبين. وأصدر عدد من أحزاب المعارضة وجماعة الإخوان المسلمين بيانا قال إن تعديل المادة ١٧٩ "يوقف الضمانات الدستورية للحريات الشخصية، ويفتح الطريق للدولة البوليسية". وتسمح الصياغة الجديدة للسلطات الأمنية بدخول المساكن وتفتيشها بدون أمر قضائي مسبب كما توقف الحماية القانونية لحرمة الحياة الخاصة وتسمح بالاطلاع على المراسلات البريدية والبرقية والتصنت على المحادثات التليفونية. وقالت أحزاب وجماعات المعارضة الرئيسية في بيانها إنها ترفض ما تضمنه تعديل المادة ١٧٩ من السماح لرئيس الدولة بإحالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية. وينص تعديل المادة على أن "لرئيس الجمهورية أن يحيل أي جريمة من جرائم الإرهاب إلى أي جهة قضائية منصوص عليها في الدستور أو القانون."، كما تضمنت التعديلات حظرا على قيام أحزاب على أساس ديني. وأجرى استفتاء على تعديل الدستور يوم ٢٦ مارس وبحسب وزارة العدل فقد وافق ٧٥,٩% من الناخبين على التعديلات المقترحة على الدستور. وأضافت أن نسبة المشاركة في التصويت بلغت ٢٧,١% في حين قالت المنظمة المصرية لحقوق الإنسان إن نسبة المشاركة كانت بين ٦%، ٩%. وخلاصة القول إن الدستور يمنح سلطات واسعة للسلطة التنفيذية على حساب السلطتين التشريعية والقضائية. وغالبا ما يتبع الدستور مستوى النضج والتعلم الديمقراطي، والقضية الأساسية هي ما إذا كان يتوافر لدى المجتمع السياسي في مصر رؤية واضحة بصدد طبيعة النظام الديمقراطي المطلوب، وتنظيم السلطة العام تنظيما ديمقراطيا متوافقا مع حاجات البلاد في الحقبة المقبلة من تطورها، ويكون موضع تراض عام (محمد السيد سعيد ٢٠٠٦).

والسلطة التنفيذية، هي ذلك الفرع من الحكم المسئول عن تنفيذ السياسات والقواعد التي يضعها المجلس التشريعي. وتضم في عضويتها رئيس الجمهورية في النظم الرئاسية، أو رئيس الحكومة، وأعضاء الوزارة والإدارة السياسية الدائمة أو المعينة سياسيا، والدوائر مثل الشرطة والقوات المسلحة.

ورئيس الجمهورية هو رأس السلطة التنفيذية في مصر، وواقع نصوص الدستور يضع جميع السلطات بيد الرئيس دون رقابة حقيقية أو مساءلة، وهو الأمر الذي انتهى إلى تمكن الرئيس السادات بكل بساطة من شطب القيد على دورات تولي الرئاسة بفترتين فقط، دون أن يجد معارضة تذكر، والواقع بحسب (محمد السيد سعيد ٢٠٠٦) فأن المشكلة الكبرى في الدستور هي فلسفة الحكم المطلق. وتنظم المواد من ٧٣ إلى ٨٥ من الفصل الأول للدستور طريقة اختيار ودور واختصاصات رئيس الجمهورية والحالات التي يعفى فيها من منصبه. وتحدد المادة ٧٦ من الدستور طريقة اختيار رئيس الدولة، وكان يتم بالاستفتاء حتى عام ٢٠٠٥ حين أصبح اختيار رئيس الجمهورية عن طريق الانتخاب (الحر المباشر)، مع وضع ضوابط معينة لـ(ضمان جدية الترشيح). ويلاحظ أن النقطة الأخيرة الخاصة بالضوابط المتعلقة بالترشيح للرئاسة مثلت قضية كانت موضع شد وجذب بين الحزب الوطني الحاكم، وأحزاب المعارضة، والقوى السياسية الأخرى؛ حيث إن اقتراحات الأول بهذا الشأن اعتبرتها المعارضة تعجيزية، والهدف منها تكريس وتمهيد الطريق لمرشح الحزب الوطني لمنصب الرئيس. واشترطت تلك الضوابط ضرورة حصول المرشح المستقل – وفق نص الفقرة الثانية من النص الجديد – على موافقة ٢٥٠ عضوًا من الأعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات على ألاَّ يقل عدد المؤيدين داخل مجلس الشعب عن ٦٥ عضوًا، و٢٥ من أعضاء مجلس الشورى، وعشرة أعضاء من كل مجلس شعبي محلي للمحافظة، من ١٤ محافظة على الأقل، كما اشترطت ضرورة أن يكون قد مضى على تأسيس الحزب خمس سنوات واستمراره في ممارسة نشاطه خلالها، وأن يرشح أحد أعضاء هيئته العليا الذي مر على تعيينه فيها عامين، حتى يمكن أن يقدم مرشحًا لانتخابات الرئاسة، وتلك شروط

اعتبرتها المعارضة تعجيزية رغم أنها سمحت لكل الأحزاب المصرية الـ ١٥ التقدم بمرشحين فيها للمنافسة على منصب الرئيس في الانتخابات التي جرت في شهر سبتمبر ٢٠٠٥، وفاز فيها الرئيس حسني مبارك بنسبة ٨٨% من الأصوات وجاء تاليا رئيس حزب الغد أيمن نور الذي كان قد أسس حزبه قبل ٦ أشهر من الانتخابات، وحصل على نسبة ٧,٦% من الأصوات وحكم عليه لاحقا بالسجن خمس سنوات بتهمة تزوير توكيلات تأسيس الحزب. ويرصد (محمد جمال عرفة ٢٠٠٥) القيود والمعوقات أمام الانتخابات الرئاسية؛ والتي تتمثل في:

١- وضع قيود وشروط بعضها شبه تعجيزي مثل النص على ضرورة تزكية عدد كبير من نواب البرلمان والمجالس المحلية للمرشح، في حين أن القاعدة في الدول الديمقراطية تقصر الأمر غالبًا على دفع ضمان مالي أو الحصول على توقيعات من عدد معين من أفراد الشعب لا النواب.

٢- يقصر الترشيح على قيادات الأحزاب السياسية المعترف بها رسميًا؛ وهو ما يعني حرمان قوى سياسية فعالة غير معترف بها رسميا أو محجوبة من الترشح.

٣- لا يوجد نص على عدد معين من فترات الرئاسة لحكم الرئيس الواحد

وبالإضافة إلى ما يمنحه الدستور من صلاحيات فإن قوة المؤسسة التنفيذية تعود في جانب كبير منها إلى اعتمادها على المؤسسات الأمنية والعسكرية وفي مقدمتها الجيش، الذي تحول في معظم الدول العربية إلى العنصر الحاسم في ضمان استمرار الأنظمة، وأضحت مهمته الرئيسية أمنية كرديف للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى، لدرجة أن طبيعة تدريبه واختيار ثكناته وتمركز تشكيلاته كلها أمور باتت مرهونة بالهواجس الأمنية الداخلية، وليس لهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥). وتتجلى أزمة البنية السياسية للحكم في الدول العربية في استبداد السلطة التنفيذية، لاسيما أجهزة الأمن، في الدولة التي عادة ما تختزل في الفرد رأس السلطة، مع التضييق الشديد على الحرية، خاصة حريات التنظيم والتعبير. وتعتبر أجهزة المخابرات هي الآلية الأهم في تعزيز سلطة الجهاز

التنفيذي، باعتبارها غير مسئولة أمام الأجهزة التشريعية أو الرأي العام. ويمتلك الجهاز الأمني موارد هائلة ويتدخل في جميع صلاحيات الجهاز التنفيذي خاصة فيما يتعلق بقرارات التوظيف (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). وفي ظل غياب السعي الجدي لبناء مؤسسات المجتمع المدني، تحولت المؤسسة العسكرية إلى أهم قطاعات الدولة وأوسعها حجمًا، والمتلقي للقسط الرئيسي من الميزانية السنوية للإنفاق الحكومي بحجة الإعداد للمواجهة الخارجية (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

وزاد من قوة السلطة التنفيذية القوية أصلا استمرار فرض قانون الطوارئ منذ عام ١٩٨١ حتى الانتهاء من إعداد الدراسة التي بين يديكم، ويتضح تأثيره كما قال (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤) في أن استمرار العمل بقانون الطوارئ على نحو دائم ومستمر، ينزع القدر الأكبر من سلطة المؤسسة التشريعية ليضعها في يد السلطة التنفيذية، باعتبار أن حالة الطوارئ تفيد قمع الحريات، وإلغاء الضمانات السياسية اللازمة لدولة القانون واحترام فصل السلطات والمؤسسات الحامية للحريات العامة، وتعطيل خضوع الدولة لسيادة القانون العام، وللمساءلة القانونية عبر إحالة المسئولين على القضاء، من خلال التدخل المباشر في شؤون القضاء، وإلغاء الضمانات القانونية لحماية الأفراد من تعدي الدولة.

ثاني السلطات هي السلطة التشريعية وتتمثل في البرلمان ، ومن مهامها مراقبة أداء السلطة التنفيذية والتصويت على القوانين التي يتم طرحها من قبل الحكومة أو النواب. واعتماد ميزانية الدولة. وطبقًا للدستور يتولى مجلس الشعب سلطة التشريع وإقرار السياسة العامة للدولة، والخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والموازنة العامة للدولة، كما يمارس الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية. ومصر هي أول دولة مركزية عرفها العالم، وصاحبة أول تجربة نيابية في العالم العربي؛ حيث ظهر مجلس شورى النواب في عام ١٨٦٦. ومع هذا ورغم تاريخها العتيد، تتسم السلطة التشريعية بالضعف؛ لأسباب ترتبط بالبناء الدستوري والقانوني، وضعف هياكلها التنظيمية،

وعدم تمثيل أعضاء البرلمان للمجتمع، وبحكم الثقافة الموروثة أي البناء الهيكلي للثقافة المجتمعية، والتي تعطي للحاكم اليد العليا، ويؤدي ذلك إلى فقدان المؤسسة التشريعية مكانتها أمام المواطن، الأمر الذي ينعكس في درجة من الإحباط لدى المواطنين في ممارسة حقوقهم الدستورية (ثناء فؤاد عبد الله ١٩٩٤). ويرتبط ضعف المؤسسة التشريعية بجملة من الإشكاليات البنيوية والمجتمعية والسياسية التي تقلل من فاعليتها أولاً، وتقيد من شرعيتها ثانيًا، ومن أهم هذه الإشكاليات: محدودية الدور التشريعي ذاته، وتأثير التقاليد الدينية والاجتماعية الموروثة في تشكيل المؤسسة التشريعية ذاتها، وهيمنة السلطة التنفيذية عليها، وتدني احترام مبدأ الفصل بين السلطات (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥).

وظهر مجلس الشعب باعتباره السلطة التشريعية عام ١٩٧١ في ظل تنظيم سياسي واحد أكمل به فصله التشريعي الأول (١٩٧١ـــ١٩٧٦) قبل أن تطبق فكرة المنابر الثلاثة في الفصل التشريعي الثاني (١٩٧٦ـــ١٩٧٩)، وتتحول هذه المنابر إلى أحزاب سياسية، وفي استفتاء جرى في ابريل عام ١٩٧٩ تمت الموافقة على إنشاء مجلس الشورى. تضمن الدستور خمسين مادة عالجت ما يتعلق بمجلس الشعب من حيث تشكيله واختصاصاته وعلاقته بالسلطة التنفيذية، وعلى حين ترك الدستور للقانون تحديد عدد أعضاء مجلس الشعب ونظام انتخابهم وتقسيم الدوائر الانتخابية والشروط الواجب توافرها في من يرشح لعضوية المجلس، فقد اشترط الدستور ألا يقل عدد الأعضاء عن ٣٥٠ عضوًا، وأعطى لرئيس الجمهورية الحق في تعيين ما لا يزيد على عشرة أعضاء، وأوجب أن يكون ٥٠% على الأقل من أعضاء المجلس من العمال والفلاحين طبقًا للتعريف الذي يحدده القانون. ويتكون مجلس الشعب من ٤٤٤ عضوًا يتم انتخابهم لمدة خمس سنوات عن ٢٢٢ دائرة عن طريق الانتخاب الفردي المباشر، بالإضافة إلى العشرة أعضاء الذين يحق لرئيس الجمهورية تعيينهم ليصبح إجمالي عدد أعضائه ٤٥٤ عضوًا. وقد حدد الدستور الفصل التشريعي لمجلس الشعب بخمس سنوات تبدأ من أول انعقاد للمجلس، وتقسم إلى خمسة أدوار انعقاد عادية لا

يجب أن يقل كل منها عن سبعة أشهر. ويتولى رئيس الجمهورية دعوة مجلس الشعب للانعقاد في دوره العادي قبل الخميس الثاني من شهر نوفمبر، ويتولى كذلك فض دور الانعقاد، بعد أن يتم اعتماد المجلس للموازنة العامة للدولة. وجعل الدستور للمجلس وحده الحق في وضع لائحته الداخلية التي تنظم سير العمل فيه، والحق في التحقيق في صحة عضوية أعضائه ومجازاتهم وقبول استقالاتهم وإسقاط العضوية عنهم، كما ضمن حصانة برلمانية لأعضاء المجلس تعفيهم من المؤاخذة عما يبدونه من أفكار وآراء في أعمالهم في المجلس أو في لجانه، وتمنع اتخاذ أية إجراءات جنائية ضدهم في غير حالة التلبس إلا بإذن مسبق من المجلس في حالة انعقاده أو من رئيسه فيما بين أدوار الانعقاد. وإمعاناً من المشرع الدستوري في الحرص على ضمان استقلال المجلس قيد حق رئيس الجمهورية في حل المجلس بضرورة استفتاء الشعب على قرار الحل (مصطفى علوي ٢٠٠٠). والواقع أن ما طرح مسبقا عن ضمانات لم يحقق استقلالية للمجلس عن السلطة التنفيذية فحل المجلس أصبح الآن في يد رئيس الجمهورية بدون الرجوع إلى الشعب، وفقا للتعديلات الدستورية التي أقرت في مارس ٢٠٠٧ ، كما أن منح المجلس الحق في التحقق من صحة عضوية أعضائه يعني تجاهل أحكام القضاء بصحة أو بطلان عضويتهم، أما اختصاصه بوضع لائحته، بدون مراجعة قانونية ودستورية، لها، جعل اللائحة أداة في يد المجلس لعقاب وفصل الأعضاء الذين يثيرون معارضة قوية داخله. وظل النظام الانتخابي لمجلس الشعب فرديًا وإن كان قد أخذ في بعض السنوات بنظام القائمة النسبية كما في الانتخابات التشريعية في ١٩٨٤ وعام ١٩٨٧ حتى تم التخلي عن النظام الأخير بعد الطعن بعدم دستوريته، وتجرى انتخابات مجلس الشعب بالنظام الفردي الذي من أهم عيوبه:

(١) سهولة انتشار الرشوة الانتخابية، وكذلك تدخل السلطة المختصة في الانتخابات بهدف التأثير على إرادة الناخبين،

(٢) يجعل النائب أسيرًا لدائرته الانتخابية وإرادة الناخبين فيها، وبالتالي يُقدم المصالح المحلية والخدمات على المصالح القومية.

كما كانت معادلة الصوت مقابل الخدمات أحد أبرز الأسباب لإهدار حياد الإدارة الحكومية وإهدار المساواة وحكم القانون، فضلا عن ذلك فإن الانتخاب الفردي يتحيز تماما لصالح الأجيال القديمة، وضد الأجيال الشابة ولصالح الأغنياء وضد الفقراء الذي لا يستطيعون مواجهة أعباء عملية انتخابية مكلفة ماديا وصار المال يلعب فيها دورا كبيرا (محمد السيد سعيد ٢٠٠٦). وقد تطورت الانتخابات النيابية باتجاه احتكار السلطة والنفوذ وتعزيز الفردية، وكان المسار البرلماني عكس ما يفترض؛ إذ بدلاً من أن تتطور الحياة السياسية نحو التعددية والتداول السلمي فإنها اتجهت إلى الفردية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥).

أما مجلس الشورى فقد حددت اختصاصاته فى المادتين ١٩٤،١٩٥ من الدستور وتتمثل في: دراسة واقتراح ما يراه كفيلاً بالحفاظ على مبادئ ثورتى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ و١٥ مايو سنة ١٩٧١، ودعم الوحدة الوطنية، والسلام الاجتماعى، وحماية تحالف قوى الشعب العاملة والمكاسب الاشتراكية، والمقومات الأساسية للمجتمع وقيمه العليا والحقوق والحريات العامة والواجبات، وتعميق النظام الاشتراكى الديمقراطى وتوسيع مجالاته، فيما حددت المادة ١٩٦ من الدستور طريقة تشكيل مجلس الشورى الذي لا يجب أن يقل عدد أعضاؤه عن ١٣٢ عضوا. يعين رئيس الجمهورية ثلثهم. ويقتصر دور مجلس الشورى على الدور الاستشاري ومناقشة القوانين (مصطفى علوي ٢٠٠٠).

والسلطة القضائية هي ثالث السلطات. وقد تناول الدستور استقلال القضاء وحرمته، ولكنه منح رئيس الجمهورية اليد العليا على السلطة القضائية، فهو الذي يعين وزير العدل؛ الذي يملك الإدارة المالية للهيئات القضائية المختلفة وتخضع له هيئة التفتيش القضائي، كما أن رئيس الجمهورية يعين رئيس المحكمة الدستورية والنائب العام، رؤساء الأجهزة القضائية المختلفة. ونقلت صحيفة صوت الأمة بتاريخ ٢٠٠٦/٧/١٧ العدد ٢٩٣ مطالبة المستشار محمود مكي نائب رئيس محكمة النقض أن يتم اختيار رئيس محكمة النقض من قبل الجمعية العمومية لمحكمة النقض وقال "إن

يظل اختياره رهنا برئيس الدولة فهذا غير مقبول .. رفضت الحكومة تعديل نص قانون السلطة القضائية لإلزام رئيس الدولة بأن يختار رئيس المحكمة بالأقدميه.. فاختيار القضاة ورؤساء الهيئات القضائية هو سلاح تود السلطة التنفيذية أن تحتفظ به عند اللزوم" ..كما أتى اختيار رئيس المحكمة الدستورية العليا، ولثالث مرة، من خارج المحكمة ذاتها، خاصة ان اختيار هذا المنصب أصبح أكثر أهمية بسبب ربطة بتولي رئاسة اللجنة العليا للانتخابات" ونقلت الصحفية عن المستشار فؤاد راشد رئيس محكمة استئناف طنطا القول: "الحديث عن أي إصلاح قضائي هو حديث ثقيل الوطأة على النفس ويثير الأسى والحزن؛ طالما بقي لرئيس الجمهورية أي دور في اختيار قيادات القضاء.

ب: المؤسسات السياسية الوسيطة:

تقوم المؤسسات السياسية الوسيطة وفي مقدمتها الأحزاب السياسية وجماعات المجتمع المدني بدور مؤثر في البيئة الداخلية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). ولا يفترض هذا الدور أن تعتمد الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية في وجودها أو شرعيتها على الحكومة، بل أن تقوم بأدوار لا تنهض بها الحكومات بالضرورة (المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦).

- الأحزاب:

تعد الأحزاب السياسية إحدى القنوات الوسيطة في العلاقة بين الحاكم والمحكوم، تقوم بأداء العديد من الوظائف المهمة في النظم السياسية المعاصرة، لاسيما تلك المتعلقة بعمليات الإصلاح السياسي والديمقراطي. وتتعدد التعريفات التي قدمها الباحثون لمفهوم "الحزب السياسي"، حيث يعرفه Michael G. Roskin (في: أمل كامل حمادة ١٩٩٧) بأنه: "أي مجموعة من الأفراد، لا تهم درجة تنظيمهم مؤسسيًا، يسعون للحصول على المناصب الحكومية ويمتلكون برنامجًا معينًا للتنفيذ حال وصولهم للسلطة"، في حين عرفت (الموسوعة السياسية ١٩٧٤) الحزب على أنه: "مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد والنظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة والذين يحاولون أن

يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، وهم يرتبطون ببعضهم وفقًا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائلهم في العمل".

ثمة اتفاق بين الباحثين على أهمية وجود الأحزاب في أي نظام سياسي لما تقوم به من دور ووظائف على جميع المستويات، منها القيام بدور الوسيط بين النظام السياسي والمجتمع، وممارسة الحكم، وغرس القيم الديمقراطية في المجتمع، كما تقوم بوظائف التجنيد السياسي، والرقابة على السلطة التنفيذية، ودعم الشرعية والتعبئة (عمرو أحمد هاشم ٢٠٠٣). وتساعد الأحزاب على غرس القيم الديمقراطية في المجتمع، وذلك من خلال الدور الذي تقوم به في عملية التنشئة السياسية، ومن خلال ممارسة أعضاء الحزب للعملية الديمقراطية في نطاق الحزب، ومن ثم فإن الأحزاب تعتبر بمثابة مدرسة للديمقراطية في الدول المتقدمة (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١). وتعتبر المشاركة السياسية إحدى الوظائف الهامة التي تمارسها الأحزاب السياسية، وبمقتضاها توفر الأحزاب للمواطنين الأداة اللازمة لتنظيم أنفسهم مع الآخرين الذين يشاركونهم نفس التوجهات الفكرية والسياسية بهدف التأثير على السلطة الحاكمة سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي. وبالتالي يصبح الحزب أحد قنوات الاتصال بين السلطة والشعب وأحد الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة والإسهام في الحياة العام. كما تساهم الأحزاب في دعم الشرعية السياسية للنظام السياسي. وفي المقابل فإن غياب الأحزاب السياسية، يؤدي إلى ضعف المؤسسات التشريعية في مواجهة السلطة التنفيذية، أما بالنسبة إلى دولة الحزب الواحد، فالأرجح أن الهيئة التشريعية بها يتم تطويعها وإلحاقها بالسلطة التنفيذية (عمرو هاشم ربيع ٢٠٠٣).

التجربة الحزبية المصرية:

يعود تاريخ نشأة التجربة الحزبية المصرية إلى عام ١٨٧٩ عندما تم تكوين الجمعية الوطنية التي عرفت بعد ذلك بالحزب الوطني بزعامة أحمد عرابي، وتلى ذلك قيام جمعية مصر الفتاة في الإسكندرية عام ١٨٨٠، وكان من أهم مبادئها الدعوة إلى

الحرية. بيد أن البداية الحقيقية للحياة الحزبية في مصر بدأت عام ١٩٠٧؛ حين تم إنشاء ثلاثة أحزاب لعبت دورًا مهمًا في الحياة السياسية حتى ثورة عام ١٩١٩، وهي: حزب الأمة، والحزب الوطني برئاسة مصطفى كامل، وحزب الإصلاح على المبادئ الدستورية الذي أنشأه الشيخ "علي يوسف" صاحب جريدة المؤيد بتشجيع من الخديوي الذي دعم أيضا إنشاء حزب النبلاء والحزب الدستوري. ومر تاريخ الحركة الحزبية المصرية بأربع مراحل أساسية (نصر محمد عارف ٢٠٠٣): الأولى: وهي المرحلة الممتدة في الفترة من ١٩٠٧ وحتى ١٩٢٣؛ إذ أنشئت مجموعة من الأحزاب دارت جميعها حول قضية التحرر الوطني. ومع نهاية الحرب العالمية الأولى انتهت هذه الأحزاب، ولم يبق منها إلا ذلك التيار الذي ركز على قضية الاستقلال، والذي أصبح نواة حزب الوفد الذي قاد مسيرة الاستقلال والتحرير. وامتدت المرحلة الثانية من عام ١٩٢٣ وحتى عام ١٩٥٢، وخلال هذه المرحلة صدر دستور ليبرالي، وهو دستور ١٩٢٣، والذي أطّر لدخول مصر مرحلة تقوم على التنافس الحزبي والانتخابات وتداول السلطة، وإن كانت تميزت بعدم التوازن بين حزب كبير وهو حزب الوفد الذي كان يعبر آنذاك عن حركة جماهيرية واسعة اكتسبها من قيادته لحركة التحرر المصري ومجموعة من الأحزاب الصغيرة، ويعتبر الكثير من المراقبين أن هذه المرحلة كانت الفترة الوحيدة في التاريخ المصري المعاصر التي شهدت تعددًا حزبيًا بالمعنى الليبرالي. أما المرحلة الثالثة، فتبدأ بإعلان قرار مجلس الثورة بتاريخ ١٦ يناير ١٩٥٣، والذي ألغى جميع الأحزاب السياسية القائمة وأنشأ تنظيمًا أوحد سمي (هيئة التحرير)، وأعقبه صدور دستور عام ١٩٥٦ ودستور عام ١٩٥٨ المؤقت الخاص بالجمهورية العربية المتحدة ودستور ١٩٦٤، وقد رسخت تلك الدساتير نظام الحزب الواحد مع تغيير اسم التنظيم من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي ثم الاتحاد الاشتراكي العربي. واستمر هذا الوضع قائمًا حتى عام ١٩٧٦، عندما طالب الرئيس السادات بتحويل المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي العربي إلى أحزاب، وتم بالفعل إنشاء ثلاثة تنظيمات، هي: تنظيم مصر العربي الاشتراكي، والأحرار الاشتراكيين، والوطني. وفي المرحلة الرابعة، دخلت مصر مرحلة التعددية الحزبية، وذلك بعد

صدور القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧، والخاص بتنظيم الأحزاب السياسية، ثم إجراء التعديل الدستوري لعام ١٩٨٠، والذي نص في مادته الخامسة على أن "يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب، وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور وينظم القانون عمل الأحزاب السياسية..وأدخلت عدة تعديلات خاصة بتنظيم الأحزاب السياسية بالقوانين رقم ٣٣ لسنة ١٩٧٨، و٣٦ لسنة ٧٩، و١٤٤ لسنة ١٩٨٠، و٣١ لسنة ١٩٨١، و١٠٨ لسنة ١٩٩٢، و٢٢١ لسنة ١٩٩٤، وأخيرًا التعديل الذي تم في منتصف يونيو ٢٠٠٥، والملاحظ على هذه التعديلات أن غالبيتها إما أنها شكلت قيدًا إضافيًا من جانب السلطة التنفيذية على حرية تشكيل الأحزاب، أو أنها جاءت لتصحيح عدم دستورية بعض نصوص القانون. كما أنشأ القانون لجنة خاصة لشؤون الأحزاب تقدم إليها طلبات تأسيس الأحزاب، ولها حق الاعتراض عليها بقرار مسبب إذا كان قيامها يتعارض مع أحكام القانون، وتستند تلك اللجنة في أعمالها إلى عدد من المبادئ والأسس، منها (عمرو هاشم ربيع ٢٠٠٣):

١- عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية، والحفاظ على الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية.

٢- تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزًا ظاهرًا عن الأحزاب الأخرى.

٣- عدم قيام الحزب في مبادئه أو برامجه أو في مباشرة نشاطه أو اختيار قياداته أو أعضائه على أساس يتعارض مع أحكام القانون رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٧ بشأن حماية الجبهة الداخلية والسلام الاجتماعي.

٤- وجوب تقديم إخطار كتابي إلى رئيس لجنة شؤون الأحزاب السياسية عن تأسيس الحزب موقعًا من خمسين عضوًا من أعضائه المؤسسين.

وتشكل لجنة شؤون الأحزاب السياسية من كل من: رئيس مجلس الشورى (رئيسًا)، وعضوية كل من وزير العدل، ووزير الداخلية، ووزير الدولة لشؤون مجلس الشعب، وثلاثة من غير المنتمين إلى أي حزب سياسي أو من بين رؤساء الهيئات القضائية السابقين أو نوابهم أو وكلائهم. ويرى البعض أن هذا القانون وسلطات لجنة الأحزاب وتشكيلها أثر سلبًا على الحياة الحزبية في مصر؛ حيث أصبح من الصعب ظهور أحزاب من خلال هذه اللجنة التي أقرت عددًا محدودًا جدًا منها، وتسببت في بقاء قوى سياسية واجتماعية خارج إطار الشرعية. وتجدر الإشارة إلى أنها قامت خلال الفترة من عام ١٩٧٧ وحتى نهاية عام ٢٠٠٢ بفحص ما يربو على ٤٩ طلبًا لتأسيس أحزاب سياسية جديدة اعترضت على حوالي ٩٠% من هذه الطلبات.

وتعد مصر من الدول ذات النظم الحزبية اللاتنافسية، ويقصد بالنظام الحزبي اللاتنافسي النظام الذي تنتفي فيه المنافسة بين الأحزاب، إما بسبب وجود حزب واحد لا يسمح أصلاً بوجود أي حزب آخر، وإما بسبب وجود حزب واحد يسمح شكليًا بوجود أحزاب أخرى، ولكن لا تتوافر لها فعليًا إمكانيات المنافسة الحقيقية (أسامة الغزالي حرب ١٩٨٧).

وقد تميزت الأحزاب المصرية بالضعف الشديد بسبب البيئة القانونية والسياسية الحاضنة التي أدت إلى انكماش نشاطها وحجم عضويتها، وبسبب البيئة الداخلية لهذه الأحزاب نفسها التي لا تمارس النقد الذاتي، ولا تمتلك آليات للتصحيح الذاتي أيضا، وتعاني من غياب تداول السلطة داخلها؛ حيث يظل مؤسسو الأحزاب رؤساء لها حتى الوفاة أو حتى يتم الإطاحة بهم عبر منازعات قضائية بسبب افتقارها للممارسة الديمقراطية داخلها في صورة مصغرة لغياب تداول السلطة على مستوى الدولة. وقد أدى هذا الأمر إلى عزوف قطاعات كبيرة من المجتمع عن المشاركة السياسية، والانخراط في الأحزاب لضعف ثقتهم في جدوى ممارسة أي نشاط سياسي، لاسيما أن السلطة تتراجع عن بعض الخطوات التي اتخذتها، إذا تأكد لها أنها يمكن أن تؤثر في قدرة النظام الحاكم على الإمساك بزمام الأمور. وما تزال قوى سياسية حقيقية في

المجتمع محرومة من إقامة أحزابها السياسية الشرعية، كما لا تتوفر ضمانات قانونية لنزاهة الانتخابات تكفل تعبيرها عن الإرادة الحرة للناخبين وتجعل إرادة الشعب مصدر سلطة الحكومة بالفعل، كما أن النظام السياسي يحرص على الانتقائية في اختيار القوى التي يسمح لها بتأسيس أحزاب معترف بها فيجرم قيام أحزاب على أسس طبقية أو دينية أو طائفية، بل ويحرم قوى سياسية قائمة بالفعل من أن تؤسس أحزابًا شرعية. وتشمل الانتقائية أيضا حرمان الأحزاب السياسية من ممارسة بعض أنشطتها التقليدية مثل عقد مؤتمرات جماهيرية، أو تنظيم مسيرات سلمية، كما تحرم هذه الأحزاب من أن تكون لها علاقات خارجية بالأحزاب السياسية في الدول الأخرى (عبد الغفار شكر٢٠٠٥)

يقول الواقع إن الحكومات فرضت على المصريين ضريبة عالية جدا للمشاركة السياسية. وأبسط صور هذه الضريبة هي التنكيل بالمعارضين أو المصلحين، أما أسوأها فهي فرض معادلة تقول بأن النضال من أجل المشاركة والإصلاح لا يمكن أن يكون سلميا لأن الحكومات لا تقبل حتى بالنضال السلمي المنظم داخل أطر قانونية منضبطة (الأحزاب). وتعين على المصريين أن يقوموا بثورات يخشونها لفرض إصلاحات غاية في البساطة، وهو ما جعلهم يترددون في القيام بها ويفتقرون إلى آلياتها حتى عندما تقع كوارث كبيرة (محمد السيد سعيد ٢٠٠٦). وهناك ترسانة من القوانين تحد حركة الأحزاب مثل قانون الأحزاب، وقانون مباشرة الحقوق السياسية الذي ينظم عملية الانتخابات، وقانون مجلس الشعب، وقانون المدعي العام الاشتراكي، وقوانين النقابات المهنية والعمالية والجمعيات، وقانون المطبوعات والتعديلات المتعلقة بالنشر، (مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤). وهناك مشكلات تنظيمية تعاني منها الأحزاب، ويتمثل أهمها في (وفاء سعد الشربيني ١٩٩٧):

أ- ضعف قدرة الأحزاب على التغلغل وسط الجماهير؛ حيث يتضح من متابعة الحركة التنظيمية للأحزاب عجز معظمها عن استكمال المستوى القاعدي الذي يعتبر الصلة المنتظمة الأساسية بالجماهير، مما أدى إلى تراجع واضح في العضوية،

ب- ضعف القيادات،

جـ- قلة الموارد المالية،

د- عدم وضوح الأساس الاجتماعي والطبقي، بمعنى هلامية الشريحة الاجتماعية التي يعبر عنها أي من الأحزاب المصرية، فهي مؤسسات سياسية لا تستند أو ترتبط بتيارات اجتماعية وثقافية فاعلة، في حين أن التيارات الفاعلة في المجتمع لا تمتلك مؤسساتها السياسية التي تعبر عنها،

هـ- عقبات قانونية منها مثلا، نص القانون رقم ٢٢١ لسنه ١٩٩٤ في البند (ز) الذي اشترط في مؤسسي الحزب ألا يكونوا "من الداعين إلى مبادئ تخالف ثورتي يوليو ١٩٥٢ ومايو ١٩٧١ ومعاهدة السلام مع إسرائيل وأحكام الشريعة الإسلامية، أو الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي والنظام الاشتراكي الديمقراطي... " ومؤدى ذلك أن السلطة التنفيذية أصبح لها سلطة الحجر على حق صاحب الرأي في أن يشارك سياسيًا، فالمحظورات كانت تطول حزب الوفد وتخنق أي فرصة لإمكانية تحول الإخوان المسلمين أو أي تيار ديني آخر إلى حزب سياسي، وتمنع قيام حزب شيوعي (حسن سلامة ٢٠٠٤).

وتعاني أحزاب المعارضة المصرية من حالة ضعف شديدة، وهو ما أفضى في النهاية إلى فقدان المواطنين الثقة في تلك الأحزاب، وعزوفهم عن تأييد مرشحيها (بشير عبد الفتاح ٢٠٠١). ورغم حالة الضعف تلك، فقد استمر ظهور أحزاب جديدة؛ بدون أن يكون لها تأثير حقيقي على الشارع المصري حتى تجاوز عددها ٢٤ حزبًا، إلا أن فاعلية هذه الأحزاب وأداءها لازالا - باستثناء الحزب الوطني الحاكم والمهيمن على السلطة - جد محدودين ودون المستوى المطلوب. وهو ما أثبتته نتائج الانتخابات البرلمانية التي شاركت فيها هذه الأحزاب؛ ففي انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ فشل أحد عشر حزبًا في الفوز بمقعد واحد وبلغ تمثيل الأحزاب الأخرى ١٧ مقعدا نسبة ٣,٧%، حصل منها حزب الوفد على ٧ مقاعد بنسبة ١,٥%، وحزب التجمع على ٦ مقاعد بنسبة ١,٣%، والحزب الناصري على ثلاثة وبنسبة ٠,٧% وحزب

الأحرار على مقعد واحد بنسبة ٠,٢%. وفي انتخابات عام ٢٠٠٥ فاز الحزب الوطني بعد انضمام المستقلين إليه بإجمالي ٣٢٤ مقعد أي حوالي ٧٢,٩%، وفازت جماعة الإخوان المسلمين ب ٨٨ مقعد بنسبة ١٩,٣٨%، فيما فازت المعارضة مجتمعة ب١٥ مقعدا فقط؛ منها ٦ للوفد ٢ للتجمع ٢ للكرامة تحت التأسيس ١ للغد ٢ للأحرار ١ للجبهة الوطنية للتحول الديمقراطي أي ما جملته ٣,٤% من مقاعد مجلس الشعب، بينا تم تأجيل الانتخابات في ٦ دوائر ولم يتم إجراؤها. وأدى وضع العراقيل أمام مشاركة أحزاب المعارضة في السلطة، إلى تهميش بعض الأحزاب وضمورها. كما ولد قدر كبيرا من عدم الثقة في العملية السياسية برمتها، ودفع بالبعض إلى اختيار العمل السياسي السري، وانتهاج أساليب العنف والإرهاب، أو إلى السلبية السياسية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). صاحب ذلك العزوف عن المشاركة السياسية، واختلاف التوازن بين مفهومي الحق والواجب، واهتزاز قيمة العمل وهيبة القانون، وضعف الثقة بين السلطة والفرد، والفردية واللامبالاة. فقد أصدرت جماعة تنمية الديمقراطية في مصر، في العام ١٩٩٧ تقريرًا جاء فيه: إن ٨٨% من الشعب المصري لا ينتمون إلى الأحزاب السياسية، وأن ٦٧% منهم ليس لديهم أي اهتمام بالأمور السياسية وأن ٥٢% ممن لهم حق القيد في الجداول الانتخابية مقيدون، وأن ٢٠% فقط يشاركون في الانتخابات (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

منظمات المجتمع المدني:

تضم منظمات المجتمع المدني، المنظمات غير الحكومية، ومنظمات حقوق الإنسان والجمعيات والتنظيمات المهنية والمؤسسات الإعلامية. وقد ارتبط الحديث عن التطور الديمقراطي بالحديث عن مفهوم المجتمع المدني باعتباره شكلاً من أشكال التنظيم التطوعي داخل المجتمع، والذي يعمل كمنطقة عازلة بين الحكومات ومجتمعاتها، يمكن أن توفر ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها، من خلال هذا الدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية، كما يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيق بين المصالح،

وإيصال الخدمات الاجتماعية. وتعزز منظمات المجتمع المدني الفاعلية والمشاركة في الشؤون العامة، وتقوي حكم القانون وغيرها من خصائص إدارة الحكم الصالح (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥)

في الفترة التي سبقت ثورة يوليو ١٩٥٢. مارست الدولة الملكية قدرا من التسامح النسبى تجاه نشاط منظمات المجتمع المدنى. حيث اتسمت البنية القانونية بأنها تنظم حركة المجتمع المدنى ولا تقيدها. وخضع نشاط الجمعيات الأهلية إلى مواد القانون المدنى التي كانت تركز على تنظيم هذه الجمعيات الأهلية بالمجتمع وليس تنظيم علاقة الجمعيات بالدولة، مما أدى إلى مساحة واسعة لظهور ونمو مكونات مختلفة للمجتمع المدنى، لذلك تميزت هذه الفترة بدرجة من التعددية التنظيمية، كما أنها تمتعت باستقلال نسبى عن الدولة. وهو ما جعل هذه الفترة بمثابة لحظة ازدهار لمنظمات المجتمع المدنى. وبعد قيام ثورة يوليو تم دمج المجتمع المدنى فى الدولة. وصدر قانون الجمعيات الأهلية رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤ ليحكم القبضة القانونية والإدارية على نشاط الجمعيات الأهلية وليمنعها من أي مشاركة فى بلورة الرؤى والإستراتيجيات الخاصة بالمجتمع. وجاءت عودة منظمات المجتمع في مصر مرتكزة على حقوق الإنسان، خاصة بعد إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٣، وتلتها المنظمة المصرية لحقوق الإنسان عام ١٩٨٦، نتيجة لقناعة بالمأزق الذي تعيش فيه مصر والعالم العربي باعتبار أن غياب المجتمع المدنى ارتبط بفشل التجربة التنموية وضعف الديمقراطية، وقد ساعدت ظروف مرتبطة بتحولات عالمية فى سياق العولمة وإعادة تعريف وظائف الدولة، خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات، على نمو المجتمع المدنى، بالإضافة إلى عدد من المؤتمرات الدولية حول السكان والمرأة والبيئة والتى قامت جميعها بدفع المجتمع المدنى إلى الظهور ولعب دور مؤثر. فظهرت برامج عمل حول حقوق الإنسان والتنمية وغيرها. وفي عام ٢٠٠٢ صدر القانون الحالي رقم ٨٤، مانحا صلاحيات واسعة لجهة الإدارة بداية من التأسيس أو مجالات العمل والتمويل. ويمكن القول إن الدولة تعاملت مع مكونات المجتمع المدني باستراتيجيات مختلفة، فقامت بتحجيم النقابات المهنية من خلال فرض الحراسات، ولكنها لم تستطع ممارسة

تحجيم مماثل مع الجمعيات الأهلية خصوصا المنظمات الحقوقية، فأصدرت القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩ بإصدار قانون الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والذي لاقى اعتراضاً شديداً من جانب المنظمات غير الحكومية. وأصدرت المحكمة الدستورية العليا، عام٢٠٠٠ حكما بعدم دستورية القانون. ومن جهتها ركزت منظمات المجتمع المدنى على توفير مظلة للأفراد لحمايتهم من جهاز الدولة، ووظيفة رقابية على الدولة ومؤسساتها. وما تزال مؤسسات المجتمع المدني والنقابات والجمعيات الأهلية خاضعة للسيطرة الحكومية (عبد الغفار شكر ٢٠٠٥)، وظلت محدودة التأثير بسبب "غياب المشاركة السياسية من قبل الجماهير العربية في الحياة السياسية، إما نتيجة اللامبالاة السياسية وضعف الوعي السياسي، وإما نتيجة لتضييق قنوات المشاركة" (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

وذكرت صحيفة المصري اليوم بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧ أن منظمات المجتمع المدني التي لم تحظ بالشرعية من قبل مؤسسات الدولة، لعبت دوراً في أحداث الشارع المصري لعام ٢٠٠٧، وحملت علي عاتقها أشكال التفاعل والتضامن وتنظيم الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية للمتظاهرين، وذلك في ظل غياب لافت لمعظم الأحزاب والمنظمات الشرعية. مثل مركز «آفاق اشتراكية» الذي تأسس في ٢٠٠٤ لترسيخ مبادئ الاشتراكية وساند الحركات والحملات السياسية التي تدعو للديمقراطية من خلال الحملة الشعبية من أجل التغيير «حرية الآن» وحركات الاحتجاج المناهضة للتعديلات الدستورية وسياسة الخصخصة للقطاع العام، هذا فضلاً عن القضايا الاجتماعية التي تفاعل معها المركز بقوة، مثل الحركات العمالية، خاصة في المحلة الكبرى وشبين وكفر الدوار وبهتيم وغيرها. واعتبرت الصحيفة أن عام ٢٠٠٧ يعد أفضل الأعوام التي كسرت بها حركات القوي الاجتماعية حاجز الخوف للاحتجاج علي سياسات الخصخصة والبيع، ومطالبة الدولة بالقيام بدورها الاجتماعي والاقتصادي. وقامت منظمات مثل مركز «الدراسات الاشتراكية»، والمركز «المصري لحقوق السكن»، و«الجمعية الشعبية لحماية المواطن من الجباية والفساد»، وحركة «مصريون ضد التعذيب» التي نشرت شرائط التعذيب في أقسام الشرطة علي

الإنترنت، بنشاط وتفاعل كبير مع الشارع المصري. وتعرضت منظمات المجتمع المدني إلى هجمة أسفرت في نهاية عام ٢٠٠٧ عن إغلاق منظمتين حقوقيتين رائدتين، هما دار الخدمات النقابية والعمالية وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان.

برز خلال الأعوام الأخيرة اتجاه لتقييد حركة منظمات المجتمع المدني، ويظهر ذلك في بعض التشريعات التقليدية المتعلقة بتنظيم عمل الجمعيات الأهلية وتقييد حركة العمال ومشاركتهم في الحياة السياسية والنقابية بشكل فعال، ومن ذلك أيضا اللجوء إلى فرض الحراسات القضائية على بعض النقابات. فعدم وجود مجتمع مدني قوي يحد كثيرًا من فاعلية الحياة السياسية، وهو أمر تدركه النظم جيدًا؛ لذا تحرص على وضع مؤسسات المجتمع المدني تحت وصايتها وسيطرتها، وهو ما تؤكده قوانين الجمعيات الأهلية مثل القانون رقم ٨٤ لسنة ٢٠٠٢ (عبد الغفار شكر: ٢٠٠٥)

ورغم أهمية الدور المفترض أن تقوم به جمعيات المجتمع المدني، يلاحظ أيضا مدى الضعف الذي يتسم به أداؤها بسبب محدودية الخطوات الإصلاحية وضيق الهامش الديمقراطي الذي يمكن أن تتحرك فيه، والتشريعات المقيدة وضعف التمويل المالي ومحدوديته، وضعف بنائها المؤسسي، فغياب الإصلاح الحقيقي يسهم في تحجيم دور وفاعلية مؤسسات المجتمع المدني، كما أن ضعف الأخيرة وقلة تأثيرها يقلل من إمكانية مساهمة الجماهير في الدفع بعجلة الإصلاح والتقدم بها إلى الأمام. وثمة معوقات عديدة تحول دون تفعيل نشاط المجتمع المدني، تتمثل في:

١- قيود القوانين والتشريعات،

٢- غياب التمويل المالي،

٣- غياب الشفافية والممارسة الديمقراطية داخل مؤسسات المجتمع المدني نفسها، وهو ما يضر بسمعتها ويفقدها المصداقية لدى الناس، وبالتالي القدرة على إحداث أي إصلاح أو تغيير في المجتمع،

٤- غياب آليات البناء المؤسسي والاعتماد على العمل العشوائي والفردي في كثير من الأحيان مع نقص الخبرة في إدارة المؤسسات،

٥- عدم وضوح أهداف بعض مؤسسات المجتمع المدني ومجال عملها،

٦- تخوف السلطة التنفيذية من نشاط مؤسسات المجتمع المدني ، مما يجعلها تــضع العراقيل أمامها وتعطل نشاطها (خالد عمر ٢٠٠٣).

وقد أدت هذه المعوقات والقيود القانونية إلى تطور المجتمع المدني في مــصر، ولكن ببطء، مع قناعة أن "تقوية وتعزيز المجتمع المدني شــرط أساســي للمــشاركة الواسعة والعميقة، ولقيام عقد جديد أو شراكة سليمة مع الدولة يكفل نوعًا من التكــافؤ والفاعلية، ويقضي على عوامل السلبية والأنانية والانعزالية وضيق الأفق التي تــسود المجتمع بشرائحه المختلفة وعلى مناخ التشاؤم وفقدان الثقة في الذات وفي المستقبل". (مصطفى علوي ٢٠٠٠).

السياق الثقافي والمجتمعي والاقتصادي للبيئة المصرية.

تشكل العوامل الثقافية متغيرًا مهمًا في تشكيل البيئة الداخلية بأبعادها المختلفــة، فالثقافة المجتمعية قد تكون سببًا في وجود المناخ المناسب للعمل الــسياسي والنــشاط المجتمعي، وقد تكون سببا لتجميده. وتتسم الثقافة الديمقراطية في مــصر بالــضعف، ويظهر ذلك جليًا في ضعف الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني نفسه (عزمي محمود عاشور ٢٠٠١). وتتغلغل الثقافــة الــسلطوية، وترتبط بالأساس بطغيان قيم معينة على مجريات الحياة السياسية فيما يتعلق بقــضايا تداول السلطة، والتي تشكل في أغلب الأحيان سببًا جوهريًا في إجهــاض أو ضــعف حركات الإصلاح السياسي، لافتقار الأساليب الديمقراطية والقائمــة علــى المــشاركة السياسية للمواطنين في إدارة العملية السياسية على كافة المستويات المحلية والقطريــة داخل الدولة، فالبيئة الثقافية شكلت سببًا جوهريًا في سلبية المــواطنين إزاء ممارســة حقوقهم السياسية (عمرو هاشم ربيع ٢٠٠٥). وترتبط التقاليد الثقافية في مصر، داخل الأسرة والمدرسة والمسجد والنقابة والحزب والجلسات الخاصــة والعامــة، بمفهــوم الطاعة والامتثال، واحترام السلطة إلى درجة سامية، أكثر من ميلها إلى مفهوم الحرية

والديمقراطية، كما تتسم الثقافة السياسية المصرية، بما تتضمنه من قيم ومعايير وتوجهات وأنماط سلوكية بسمات أساسية تتفق مع هذه التقاليد، منها:

١- أنها ثقافة مجتمع نخبوي يميل إلى التدرج، على حساب المساواة، سواء كان هذا التدرج في المكانة والرتب على أساس عامل السن وطول العمر، أو الثروة والحسب،

٢- مركزية الدين والأسرة في نسق القيم والاتجاهات،

٣- تمجيد الماضي والنظرة القدرية، وهو ما يعوق التوجهات المستقبلية من جهة، ويبطئ من عملية التحول الديمقراطي من جهة ثانية، لما تتطلبه الديمقراطية من احترام كرامة الإنسان وطاقاته، وقدرته على التحكم في حياته، والنظرة المستقبلية، وإمكانية التنبؤ، وهي مضامين يجب أن تحملها وسائل التنشئة المختلفة للنشء، وتحملها الممارسات العامة في المجتمع (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

وتتأثر البيئة الداخلية بشكل كبير بسياق مجتمعي؛ من أبعاده:

أ- يتركز اهتمام الطبقة المتوسطة وراء القوت، ولا تهتم بالعملية السياسية على الإطلاق. ويتعامل الحاكم مع هذه الطبقة التي تمثل الأغلبية العظمى من الشعب بأسلوب المكافآت والحوافز وبرفع المرتبات،

ب- التحول الاجتماعي المشوه نتيجة تسارع معدلات تغيير التوجه الأيديولوجي، مما أدى إلى استبعاد قوى اجتماعية لحساب أخرى، وانطلاق هذه التحولات من دون مشروع اجتماعي قومي محدد، فأصبحت حركتها عشوائية إلى حدٍ كبير. أو تحدث هذه التحولات بسبب ضغوط خارجية قوية وأحيانًا تحت وطأة آثار الهزيمة وضعف أو هشاشة المجتمع،

ج- انتشار مظاهر الفساد،

د- تلعب الصفوة السياسية والثقافية دورًا محوريًا في تشويه العملية السياسية، ويمكن تقسيمها إلى مجموعتين، الأولى: يطالبون بعملية سياسية تتسم بالنقاء

والشفافية، وهؤلاء مستبعدون خارج نطاق التأثير ولا فاعلية لهم. والصفوة المتعلقة بأستار السلطة، جناح من هذه الصفوة يستريح فعلاً على مقاعد السلطة، وجنى فعلاً الثمار الاقتصادية لحراكه وصعوده السياسي والاجتماعي حتى تكون لديه ثروات كبيرة، فهو متمسك باستمرار الواقع كما هو. وجناح آخر يحاول الالتحاق بها مازال يخطو على سلم الصعود. ومن ثم فإن بنية الصفوة المصرية عمومًا تجعلها تؤدي أدوارًا ليست لصالح التطور الديمقراطي، ومن الطبيعي أن يشكل ذلك خسارة واستنزافًا للمجتمع، بيد أن الخسارة الأكبر أنها تعمل بإصرار متعمد باتجاه تزييف وعي الجماهير، ودفعها لتبني تصورات خاطئة عن واقع الأوضاع في المجتمع.

ولأن الجماهير أصبحت تعاني من صعوبات تأمين العيش والحياة اليومية، فإنها متأرجحة بين الدعوة إلى التغيير التي تصدر عن صفوة ذات شفافية وبين دعوة النخبة الانتهازية، المستفيدة والراغبة في الاستفادة، إلى الاستمرار. ولقد أدى انعزال النخبة عن العامة، تاركة إياها لقمة سائغة للقوى المصوبة إليها من الداخل والخارج، إلى أن تصبح ضحية لترسيخ عقدة التخلف الحضاري، والغوغائية الدينية، والتضليل الإعلامي، والجمود التربوي، واللاعلمية (نبيل علي ٢٠٠٥).

ويمثل البعد الاقتصادي أحد الأبعاد الهامة في تحديد معالم البيئة الداخلية، فتدهوره، أو ارتباكه، وظهور مشكلات كالبطالة أو الركود أو انخفاض قيمة العملة الوطنية من شأنه أن يهدد البيئة الداخلية بشكل عام. ويعد الفقر بكل ما يحمله من أبعاد مجتمعية واقتصادية أهم ما يسم البيئة الداخلية المصرية، وكما أفاد تقرير للأمم المتحدة عن التنمية البشرية ونشر في يناير ٢٠٠٨ فقد احتلت مصر المركز الـ ١١١ في قائمة الدول الأكثر فقرا، وذكر التقرير أن ١٤ مليون مصري يعيشون تحت خط الفقر، بينهم أربعة ملايين لا يجدون قوت يومهم، ورصد التقرير تضخم ثروات الطبقة الغنية في مصر التي يمثل أعضاؤها ٢٠% فقط من المصريين، والذي يمتلكون ٨٠% من الثروات، بينما يمتلك الـ ٨٠% الباقية من مجموع الشعب المصري ٢٠% فقط من

الثروات. وذكر التقرير أن هناك ١% فقط من أعضاء الطبقة الغنية يمتلكون ٥٠% من حجم ثروات هذه الطبقة، بينما يشترك الـ ٩٩% الباقون في ملكية الـ ٥٠% الباقية؛ ويعني ارتفاع معدلات السكان تحت خط الفقر، أن الطبقة المتوسطة بدأت في التآكل والتساقط، ومن ثم فعالية شرائح هذه الطبقة المشغولة بتأمين متطلبات حياتها اليومية، الأمر الذي يجعل العملية السياسية في هامش وعيها، فالحاجة إلى البقاء لها الأولوية على الحاجة إلى كيف يكون البقاء.

الإصلاح بين ضغوط الداخل والخارج:

إزاء أوضاع البيئة الداخلية بتشعباتها المختلفة زادت الدعوات إلى الإصلاح سواء على لسان الحكومة والنخب المرتبطة بها، أو على مستوى المعارضة والتيارات السياسية، كما برزت دعوات الطبقة العاملة للإصلاح وان ركزت على مطالبات اقتصادية تتركز على رفع المرتبات والأجور.

ويقصد بالإصلاح لغويا: "التقويم والتغيير نحو الأحسن والأرقى" و"إزالة الفساد"، و"الانتقال إلى وضع أفضل بمحو وإزالة الأخطاء والعيوب"، وفي مجال العلوم السياسية يشير "الإصلاح" إلى عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحُكم أو العلاقات الاجتماعية داخل دولة معينة في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادًا إلى مفهوم التدرج، ولذا فإنه يختلف كثيرًا عن مفهومي "الثورة" و"الانقلاب" اللذين يسعيان إلى هدم النظم القائمة، سواء السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، وإعادة بناء نظم جديدة تختلف جذريًا عن سابقاتها. فيما يمكن إطلاق مصطلح "الإصلاح السياسي" على أي عملية تغيير سياسي (Political Change) تستهدف الأبنية أو العمليات أو الأهداف السياسية لأي نظام، وتسعى إلى إعادة توزيع وتشكيل ممارسات القوى الحاكمة في المجتمع والدولة، شريطة أن يتم ذلك بشكل سلمي. وقد صعدت عملية الإصلاح إلى رأس أجندة الحوار السياسي بدءا من عام ٢٠٠٥ نتيجة لتداخل عاملين؛ داخلي وخارجي:

العامل الداخلي وأثره في عملية الإصلاح:

تبرز الضغوط الداخلية بشكل عام عندما تتقلص شرعية النظم القائمة، أو يحدث تغيير في إدراك القيادة والنخب السياسية ليتحول الإصلاح إلى إحدى آليات ضمان استمرار تلك النخب في السلطة، بالإضافة إلى تزايد قوة المجتمع المدني وحركات المعارضة. ومن أبرز العوامل الداخلية التي تضغط في اتجاه الإصلاح السياسي والديمقراطي:

أ- المعرفة التي توفرها التكنولوجيا الحديثة للإعلام والمعلومات وشبكة الانترنت، والتي تسهم بشكل مباشر في تطوير وعي المواطن بضرورة الإصلاح السياسي؛ نظرًا لمتابعته الأوضاع السياسية وحقوق الإنسان في المجتمعات الأخرى،

ب- زيادة مساحة التهميش الاجتماعي، الذي أدى إلى حرمان فئات عديدة، في المجتمع من حقوقهم الأساسية التي تمكنهم من تحسين حياتهم؛ بسبب الفقر وانخفاض الدخول وتصاعد حجم البطالة في المجتمع، وتردي الأداء الاقتصادي للنظام السياسي، وتزايد درجة التهميش السياسي من خلال احتكار فئة محدودة للسلطة، وحرمان الغالبية من المشاركة السياسية،

جـ- فشل التجارب التنموية رغم تحقيق معدلات تنمية حسابية عالية، بسبب استئثار الصفوة السياسية والبيروقراطية الحكومية وأهل الثقة بالقدر الغالب من كعكتها، مما أدى إلى زيادة مساحة التهميش الاجتماعي، الذي شمل الطبقة الدنيا وشرائح اجتماعية عديدة من الطبقة الوسطى.

كل هذا وأكثر، أدى إلى وجود قوى وتحركات ضاغطة داخليا من أجل الإصلاح وأوضح (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤) إدراك متزايد ــ على المستويين الرسمي والشعبي ــ بأن غياب الديمقراطية كان سببًا لحالة الضعف والتردي التي وصلت إليها الدول العربية وتعدد المشاكل التي تواجهها؛ كما أن غياب الديمقراطية وفر المبرر للقوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة للتدخل في شؤون المنطقة والضغط عليها لتحقيق مصالح خاصة بها، خاصة في ضوء التطورات العالمية التي

جعلت حقوق الإنسان عالمية الطابع وليست شأنًا داخليًا للدول كما يعتبر هذا الغياب لقيم الديمقراطية والمشاركة السياسية أحد العوامل الرئيسية المؤدية إلى زيادة رقعة الفقر والتخلف الاقتصادي في المجتمعات العربية.

كما قامت سلسلة الضغوط الدولية لتوسيع نطاق الديمقراطية خاصة منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ والتي ربطتها الولايات المتحدة والدوائر الغربية بغياب الديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، قامت بدور بارز في تصاعد الضغط الدولي على مصر نحو القيام بخطوات إصلاحية. وتعددت المبادرات التي قدمتها الإدارة الأمريكية والدول الأوربية لتحقيق هذا الهدف المعلن، بدءا بمبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة والشرق الأوسط، التي أعلنها وزير الخارجية الأمريكي الأسبق "كولن باول" في ديسمبر ٢٠٠٢، ثم"مشروع الشرق الأوسط الكبير" الذي طرحته الإدارة الأمريكية السابقة في فبراير ٢٠٠٤. ولم تقتصر المبادرات والمشاريع الخارجية الداعية للإصلاح السياسي في المنطقة على تلك المطروحة أمريكيًا، حيث قدمت أوروبا مشاريع موازية. وبدأت واشنطن تمارس ضغوطها على الأنظمة العربية سواء المتحالفة معها أو غير المتحالفة معها بهدف إدخال إصلاحات ديمقراطية ودعم إطلاق الحريات، وكانت مصر إحدى الدول التي تعرضت بدرجة أو بأخرى لهذه الضغوط (صلاح سالم زرنوقة ٢٠٠٤). واتخذت الإدارة الأمريكية والكونجرس خطوات مترددة لاستخدام المعونة للضغط نحو مزيد من الإصلاح، مثل الدعوة إلى تحويل المساعدات العسكرية إلى اقتصادية وهو اقتراح من الكونجرس رفضته الإدارة الأمريكية ومصر عام ٢٠٠٦، وفي عام ٢٠٠٧ أقر الكونجرس المساعدات العسكرية الأمريكية للعام ٢٠٠٨ وقدرها ١,٣ مليار دولار بعد حجب مبلغ ١٠٠ مليون دولار حتى تؤكد وزيرة الخارجية الأمريكية للكونجرس وفاء مصر بثلاث خطوات رئيسية أولها وقف تهريب الأسلحة إلى قطاع غزة عبر سيناء، والثاني اتخاذ خطوات لتحقيق استقلال القضاء، وأخيرا وقف انتهاكات الشرطة لحقوق الإنسان، وسرعان ما ألغت الإدارة الأمريكية هذا الحجب. وجاءت هذه الخطوات في إطار احتلال قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان موقعًا متقدمًا في الأجندة الدولية بعد انهيار نظام الحزب

الواحد في الاتحاد السوفيتي، إضافة إلى تحول "الإصلاح"، السياسي والاقتصادي، إلى أحد الشروط الأساسية التي تنص عليها اتفاقيات تقديم المساعدات الاقتصادية والعسكرية، سواء من جانب الدول المتقدمة أو مؤسسات التمويل الدولية، كالبنك الدولي مثلاً (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤).

غير أن دعوات الإصلاح واجهت عددا من المعوقات من أهمها؛ عدم جدية نظام الحكم، إذ تبنى عددا من الإجراءات الشكلية التي قد توحي بوجود توجه انفتاحي، إلا أنها استهدفت مواجهة المطالبات الداخلية والضغوط الخارجية، دون أن يواكب ذلك توجهًا حقيقيًا للإصلاح وتوسيع نطاق المشاركة السياسية. بسبب غياب إرادة الإصلاح لدى الأنظمة السياسية والنخب الحاكمة، وعدم وجود معارضة سياسية فاعلة ومنظمة، وهشاشة تكوينات المجتمع المدني وضعف المؤسسية في البنى السياسية، وغياب الثقافة الديمقراطية وهيمنة ثقافة الاستبداد" (مركز الإمارات ٢٠٠٥). وارتبط بهذا "اتخاذ النظم السياسية وجود التيار الإسلامي على الساحة، سواء كان معتدلاً أو مناضلاً عنيفًا، كشماعة لتبرير تأخير الإصلاح الديمقراطي، خوفًا من أن يعتلي الإسلاميون سدة الحكم، وهو ما يخيف العالم الغربي. وهي بذات المنطق تستنفر كل قوى الداخل المعادية للتيار الإسلامي في محاولة لإشاعة حالة من الخوف من احتمالية سيطرة الإسلاميين (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤). واكب هذا أشكال مختلفة من القصور في البنى السياسية الداخلية، وعدم نضوج فكرة المشاركة السياسية، وعدم اكتمال النمو في مؤسسات المجتمع المدني، والخوف من استشراء الإرهاب والعنف الداخلي. وقد ضاعف من تعقيدات تلك الضغوط وشدة وطأتها الضعف البنيوي في الهياكل الاقتصادية، والتحولات الاجتماعية مثل النمو السكاني (مركز الإمارات ٢٠٠٥). وقال (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥) إن إخفاق عملية التحول الديمقراطي هو تعبير عن تضافر بنى اجتماعية وسياسية واقتصادية عملت على غياب أو تغييب القوى الاجتماعية والسياسية المنظمة القادرة على استغلال أزمة النظم التسلطية والشمولية، وبالتالي إلى افتقار الحركة الديمقراطية إلى قوة دفع حقيقية. كما أدت الضغوط الخارجية المطالبة بالإصلاح في المنطقة إلى بروز ردود فعل عكسية

خلقت فئة رافضة للإصلاح باعتباره محاولة للتدخل في شؤون المنطقة خاصة في ظل أزمة المصداقية التي تواجهها الولايات المتحدة والدول الغربية في تعاملها مع قضايا المنطقة.

في مقابل العوامل المعوقة للإصلاح هناك عوامل تدفع اتجاهه بقوه. ويلعب انتشار الفساد في المجتمع دورًا في تزايد سخط الجماهير، وعدم رضائها على أداء النظام السياسي مما يؤدي إلى إكساب الإصلاح زخما متزايدا، بالإضافة إلى حالة الفقر وتزايد المعرفة والوعي بضرورة الإصلاح والتغيير. ومن العوامل التي تهيئ فرصا أكبر للإصلاح:

(أ) الخبرة السياسية للمجتمع، فالمجتمعات ذات التاريخ الطويل تكون أكثر قدرة على إجراء إصلاحات تتسم بالسرعة وأقل ضررًا؛ لأنها تستدعي مخزونها الحضاري في هذا الصدد وتبدأ في عملية الإصلاح بناء على ذلك،

(ب) نضج الوعي السياسي في المجتمع، فإذا كان هذا الوعي يتسم بالقوة والفاعلية، فإن النظام السياسي سيدرك، بصورة أو بأخرى، إمكانية تحول هذا الوعي في لحظة معينة إلى قوة ضاغطة تفرض عليه نمطًا معينًا من الإصلاح وهو ما قد يدفعه إلى المبادرة بالإصلاح حفاظًا على استقرار الدولة والمجتمع،

(ج) وجود رأي عام ضاغط تقوم به وسائل الإعلام المختلفة ويرسخه مستوى عال من التطور الثقافي والتعليمي في المجتمع،

(د) درجة اندماج النظام السياسي في النظام العالمي، حيث يشير المراقبون إلى أن النظام السياسي المندمج في النظام العالمي يكون مطالبًا بأن يعمل وفق معايير معينة يفرضها النظام العالمي،

كما أن مشاركة كافة أطراف المجتمع مسألة ضرورية إن كان للإصلاح أن تبدأ مسيرته وتتسارع خطواته وتتزايد فاعليته، وهو ما يتطلب إحداث تغييرات ثقافية جذرية والتصدي لثقافة الخوف ووضع الضمانات الدستورية والقانونية للمواطنين، وتغيير نمط التنشئة الاجتماعية .. وتحول المواطن المشارك إلى فاعل اجتماعي.. ولن

يكون هناك إصلاح شامل او تغير مجتمعي بدون رؤية إستراتيجية تحدد ملامح المستقبل المرغوب في مدى زمني محدد (السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦).

ويطرح (حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤) الحالة النموذجية لعملية الإصلاح التي تتمثل في وجود نظام ديمقراطي يتضمن آليات شرعية للتصحيح الذاتي وضبط إيقاع المجتمع، سواء في علاقاته الداخلية بين فئاته الاجتماعية وتياراته السياسية، أو في تفاعلاته الخارجية مع النظم الأخرى، الإقليمية منها والدولية. ولذا، فإن هذا النظام يتسم بالاستقرار النسبي وتنتفي معه الحاجة إلى الثورة أو الحاجة إلى إجراء عملية إصلاح جذرية؛ لأنه يمتلك الآليات الذاتية التي تمكنه من إصلاح نفسه وضبط إيقاعه الداخلي والخارجي بصفة مستمرة.

الانتخابات:

تعد العملية الانتخابية أحد الآليات الأساسية في المجتمعات الديمقراطية لتحقيق المشاركة، ولممارسة الإصلاح والتغيير على كل المستويات، عبر الأدوار التي تلعبها الانتخابات في إطار النظم السياسية المعاصرة؛ حيث تقوم بأداء العديد من الوظائف، مثل: إضفاء الشرعية على النظام السياسي، واستيعاب كافة القوى الاجتماعية والسياسية في العملية السياسية، وتفعيل المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار الوطني، ووضع آلية ديمقراطية لتداول السلطة ومراقبة القائمين عليها ومحاسبتهم. وتمثل الانتخابات أحد العناصر الأساسية والحاسمة في عملية التمثيل السياسي، وتؤكد على أن "المواطنة" هي أساس التمثيل، ومن ناحية أخرى تحقق الانتخابات النموذج الأفضل في التمثيل، والذي يشير إلى تصرف النائب في المهام المسندة إليه على النحو الذي يراه الناخب، وذلك بافتراض تمتع الناخب بقدر كبير من الرشد والإدراك بمصالحه وقضاياه، ومن ناحية ثالثة في حالة وجود تناقض وخلاف بشأن المصالح التي يتم تمثيلها، فإن الانتخابات هي الآلية الوحيدة لحسم هذه المتناقضات بالأسلوب السلمي (صلاح سالم زرنوقة ١٩٩٧). وتكتسب الانتخابات أهميتها في أي نظام

ديمقراطي من كونها عملية إجرائية لتنظيم التنافس بين الجماعات المختلفة في النظام السياسي، فضلاً عن أنها تتيح الفرصة للتعرف على مدى التطور الذي وصلت إليه الدولة من الناحية الديمقراطية. "ففي فكر التحول الديمقراطي تحتل الانتخابات، الحرة والتنافسية، موقعا مركزيا" (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). وهناك مجموعة من المبادئ الأساسية التي تحكم العملية الانتخابية، تتمثل في الآتي:

أ) مبدأ المساواة: وجود مبدأ المساواة القانونية بين جميع أعضاء هيئة الناخبين، وكذلك بين المرشحين والأحزاب في الحملات الانتخابية،

ب) مبدأ الحياد: ينصرف هذا المبدأ إلى ضرورة التزام السلطات الحكومية والإدارية الحياد خلال كافة مراحل العملية الانتخابية؛ ويقتصر تدخل السلطات الحكومية على التنظيم المادي للعملية الانتخابية، مثل الحفاظ على النظام العام خلال عملية التصويت. (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

وظائف النظم الانتخابية:

يتمثل المسار النهائي لديمقراطية أي نظام في ارتباطه بوجود انتخابات حقيقية تتوافر لها مقومات الشفافية واحترام القانون وضمان حرية الاختيار للمواطنين. وفي هذا السياق تتجلى أهمية الانتخابات في أي نظام سياسي من خلال مجموعة من الأهداف التي يتوخاها هذا النظام، أو ذاك من وراء العملية الانتخابية، والتي تتمثل في التالي:

* تنظيم عملية التداول السلمي للسلطة السياسية في إطار النظام السياسي،
* تأكيد الرقابة الشعبية على النظام السياسي ومؤسساته وأعضائه؛ فالانتخابات تضع تلك المؤسسات وأعضائها محلاً للتقييم والمراجعة الدورية من جانب الشعب،
* العملية الانتخابية هي أداة من أدوات بناء الشرعية السياسية للنظام السياسي،
* العملية الانتخابية أداة من أدوات التجنيد السياسي؛ و تجديد مؤسسات النظام السياسي من خلال إمداده بعناصر جديدة. حيث تتيح اكتشاف أصحاب المواهب والقدرات

السياسية والتنظيمية، كما أن العملية الانتخابية تعد أداة لاكتشاف قدرة وفاعلية القوى السياسية المختلفة في المجتمع،

* العملية الانتخابية أداة من أدوات توسيع نطاق المشاركة السياسية في المجتمع، سواء من خلال الترشح أو التصويت أو من خلال الحملات الانتخابية؛ حيث تتاح الفرصة لأعداد كبيرة من المواطنين لمناقشة القضايا والمشكلات العامة، واقتراح الحلول لتلك المشاكل وطرح تصوراتهم المستقبلية بصدد القضايا المهمة في المجتمع (بشير عبد الفتاح ٢٠٠١).

في المقابل يرى (صلاح سالم زرنوقة ٢٠٠١) أن الانتخابات ليست الصورة الأساسية للمشاركة؛ وذلك لعدة اعتبارات، من بينها: أن من هم في سن التصويت قد لا يكونون بالضرورة مسجلين أو مقيدين في جداول الانتخابات، كما أنها لا تعد الأكثر فاعلية في التأثير على القرار السياسي، فالفاعلية أصبحت ترتبط باستخدام أكثر من قناة للمشاركة في نفس الوقت، ومنها قنوات المال أو الاتصال الشخصي بالمسئولين.

الانتخابات في مصر:

قامت الانتخابات بدور كبير في دمج الأقليات والجماعات المستبعدة ضمن الأطر الوطنية وتحقيق تكاملها مع الجماعة الوطنية في مصر؛ ففي الحقبة الليبرالية نجحت الأقلية القبطية في انتزاع مكاسب مهمة من خلال الانتخابات، وفي الحصول على تمثيل نسبي في البرلمان يفوق تمثيلها في التركيب الديموجرافي، لذلك رفض الأقباط فكرة النص على التمثيل النسبي في دستور ١٩٢٣ الذي طالب به الإنجليز. فتوافر حياة حزبية وديمقراطية سليمة، في تلك الفترة جعل من السهل أن يفوز زعيم سياسي قبطي هو "مكرم عبيد" في دائرة محافظة أغلبيتها من المسلمين ويتحكم فيها زعماء قبليون، وأن ينتزع مقعد البرلمان عن مدينة قنا، في صعيد مصر، من نقيب الأشراف فيها.

وتتأثر العملية الانتخابية بطبيعة وشكل النظام السياسي؛ باعتبار أن النظم السياسية أحد أهم المحددات المؤثرة في العملية الانتخابية، والنظام السياسي في مصر

جمهوري شبه مقيد وتتسم نظم هذه المجموعة بوجود دستور ومجلس منتخب، وتعـــدد حزبي مطلق أو مقيد، بيد أن هيمنة رئيس الجمهورية تظل مسيطرة، ويترتـــب علـــى ذلك استمرار النظام السياسي دون تغيير لفترة طويلة من الزمن. ونظرًا لطول بقــاء الأنظمة السياسية تفقد الإحساس بالزمن في عصر يتسارع فيه كل شيء في حركتـــه، إضافة إلى اعتياد النخب المسيطرة على هذه الأنظمة السياسية على منطـــق التفكيـــر البطئ، الذي يقودها بعد فترة من الزمن إلى حالة من البلادة وعدم التفكيـــر، وعـــدم القدرة على مواجهة المشاكل المتفاقمة من حولها (مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٥).

وتتسم الانتخابات في مصر بعدة خصائص (أمل حمادة ٢٠٠١) تتمثل في:

* انتشار ظاهرة العنف،
* عدم التواصل، فتعاني التجربة الانتخابية من تعطيل أعمالها بين الحين والآخر، وتعاني من عدم استكمالها لدوراتها البرلمانية في بعض الأحيان،
* الافتقاد إلى النزاهة في بعض الأحيان، وهو ما يرجع إلى تـــدخل الحكومـــات المستتر والسافر في العملية الانتخابية، سواء فـــي مرحلـــة إعـــداد القـــوانين والدوائر الانتخابية، أو التلاعب في نتائجها بما يضمن استمرار منظومة الحكم بالشكل الذي هي عليه.

مراجع الفصل الأول:

١. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

٢. أمارتيا صن ٢٠٠٤: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣. أمل كامل حمادة ١٩٩٧: الأحزاب السياسية في الوطن العربي: البحث عن جديد"، في"**الأحزاب السياسية في الوطن العربي**"، المؤتمر السنوي الخامس للباحثين الشباب (جامعة القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية).

٤. بشير عبد الفتاح ٢٠٠١: الانتخابات في مصر: قضايا وإشكاليات، في **الانتخابات في العالم العربي**، المؤتمر السنوي التاسع للباحثين الشباب (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٥. بلقيس احمد منصور ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي (القاهرة: مكتبة مدبولي).

٦. بيل جيتس ١٩٩٨: المعلوماتية بعد الإنترنت، ترجمة عبد السلام رضوان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٠. ثريا البدوي ٢٠٠٥: الإعلام والإصلاح السياسي في مصر في **مستقبل وسائل الإعلام**، (جامعة القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام).

١١. جلال أحمد أمين ١٩٨٠: الشرق العربي والغربي، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

١٢. حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤: واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، الحلقة النقاشية الثالثة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

١٣. حسني محمد نصر ٢٠٠٧: المدونات الالكترونية ودعم التعبير عن التعددية في العالم العربي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن العدد الثالث يوليو سبتمبر ٢٠٠٧

١٤. حسنين توفيق إبراهيم ١٩٨٦: السياسة الخارجية والشرعية السياسية في الدول النامية، في **مجلة السياسة الدولية**، عدد ٨٦، أكتوبر.

١٥. السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

١٦. صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: أحزان حرية الصحافة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة).

١٧.طارق عبد العال(محرر) ٢٠٠٣: حرية التنظيم والأحزاب السياسية في مصر، (القاهرة: مركز هشام مبارك).

١٨.عبد الغفار شكر: ٢٠٠٥: التعددية الحزبية العربية: وجهة نظر مختلفة في **مجلة الديمقراطية**، العدد ١٧، يناير.

١٩.عبد النور بن عنتر ٢٠٠٤: اشكالية الاستقصاء الديمقراطي بالوطن العربي في **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي** (بيروت: مركز الوحدة العربية).

٢٠.كينيشي اوماي ٢٠٠١: طبيعة الدولة في القرن الحاي والعشرين (في) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٢١. مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٢٢. محمد السيد سعيد ٢٠٠٦: الانتقال الديمقراطي المتحجر في مصر (القاهرة: دار ميريت).

٢٣. محمد حسام الدين ٢٠٠٣: المسئولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

٢٤. محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢: الإعلام التنموي التعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

٢٥. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في **مجلة الديمقراطية**، العدد الرابع، أكتوبر.

٢٦. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: : النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، في **مجلة شئون خليجية** العدد ٢٨.

٢٧. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠١: الخليج وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

٢٨. مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٧: دول مجلس التعاون الخليجي عام ٢٠٢٠ دراسة استشرافيه (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية)

٢٩. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٣٠. مصطفي أحمد (محرر) ٢٠٠٢: تنمية مصر رؤية مستقبلية (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٣١. مصطفى المصمودي ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٢. مصطفى علوي ٢٠٠٠: انتخابات مجلس الشعب (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

٣٣. نبيل على ١٩٩٩: العرب وعصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٣٤. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٥. نبيل علي ٢٠٠٣: تحديات عصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٣٦. نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٧. نصر محمد عارف ٢٠٠٣: أزمة الأحزاب السياسية في مصر.. دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة، سلسلة كراسات إستراتيجية، العدد ١٣٢.

٣٨. وفاء سعد الشربيني ١٩٩٧: تقييم الممارسة الديمقراطية داخل الأحزاب المصرية، في الأحزاب السياسية في الوطن العربي، المؤتمر السنوي للباحثين الشباب (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

الفصل الثانى

الصحافة المصرية..
محددات الوضع الراهن



مقدمة

يتناول هذا الفصل الصحافة المصرية التي تتقيد في حركتها وفي تأثيرها بما تقدمه البيئة الداخلة من مساحة للحرية والتأثير وما تفرضه عليها من قيود سواء كانت قيود تشريعية أو قيود يفرضها نمط الملكية، بالإضافة إلى ما يقدمه الواقع العالمي من فرص ويمثله من ضغوط على الصحافة باعتبارها أحد المجالات التي انعكس عليها ذلك بما قدمته تكنولوجيا المعلومات من إمكانات كبيرة للتوسع والانتشار وظهور المدونات، وانتشار مواقع شبكة الانترنت، ؛ مثل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تفجرت أواخر عام ٢٠٠٨ وأدت إلى تقلص الإعلانات وموارد الصحف المالية مما أدى إلى احتجاب بعضها في مصر والعالم. بالإضافة إلى استمرار دعاوى نشر الديمقراطية في احتلال مكان بارز في ظل الدور الذي تؤديه المنظمات الدولية المهتمة بحرية الرأي والتعبير. وسيتناول الفصل تأثير البيئة الداخلية والوضع الدولي على الصحافة المصرية، ورؤية بعض التقارير الدولية للوضع الصحفي في مصر بشكل عام، ثم يتناول منظومة الصحافة المصرية سواء القومية والحزبية والخاصة والمدونات انتهاء بأوضاع الصحفيين.

البيئة الداخلية والصحافة المصرية:

هناك ارتباط بين الطابع السياسي للدولة المصرية، وواقع الصحافة، فقد نشأت الدولة المصرية الحديثة استبدادية وشخصانية على يد محمد على واحتفظت بجانب من هذا الطابع حتى العصر الحالي، وهو ما يولد صراعا معرفيا بين السلطة والقوى السياسية الأخرى، وتعد الصحافة احد ميادين هذا الصراع المعرفي. وكما أشار (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤)؛ تعمل السلطة السياسية على تعميم النمط المعرفي الذي ينسجم مع توجهاتها وأهدافها. وبالضرورة، فإنها تحارب الأنماط المعرفية التي تتعارض مع هذه التوجهات. وذلك ما يفسر الصراع المعرفي باعتباره صيغة للصراع حول السلطة السياسية، حيث لا يمكن للسلطة السياسية القائمة أن

تتعايش مع معرفة مناهضة لتطلعاتها، وتسعى بكل الوسائل الممكنة لترسيخ النمط المعرفي الذي يتطابق مع طموحاتها. وهو ما ينتج ما يعرف بالرقابة الذاتية " ويقصد بها الرقابة التي يفرضها الصحفيون على أنفسهم بالبعد عما يغضب السلطة أو تناول ما يبهجها ويرجع (صلاح الدين حافظ ١٩٩٣) الرقابة الذاتية لعاملين:

١- طول خضوع الصحافة لرقابة الحكومية وبطشها العنيف الذي يرسخ في عقول وضمائر الصحفيين شعور بالخوف الدائم من الوقوع في محاذيرها،

٢- وجود هيكل إداري وتحريري مسيطر، داخل الصحف يتولى الرقابة على ما ينشر.

ويمكن أن نضيف سببا ثالثا يتعلق بالمميزات الخيالية من مال ونفوذ، التي يحصل عليها المسئولون عن إدارة الصحف (خاصة القومية) وهو ما يجعلهم حريصين على الاستمرار في مناصبهم عبر فرض هذه الرقابة الذاتية ووضع معاييرها. ومن أبرز النتائج السلبية للرقابة الذاتية تدهور مكانة المعايير المهنية، ففي ظل هذا النوع من الرقابة تكون قدرة المادة الصحفية على خدمة السلطة هي المعيار الأساسي لصلاحية نشرها (محمد حسام الدين ٢٠٠٣)

وتسعى معظم النظم السياسية إلى التحكم في تداول المعلومات السياسية في المجتمع، وإن اختلفت أساليب هذا التحكم ودرجاته ومستوياته والأسانيد التي تبرر بها النظم السياسية المختلفة هذا التوجه، ومن ثم فمن الواضح أن التحكم في المعلومات السياسية يعد من وجهة نظر القائمين علي شؤون السلطة في أي مجتمع بمثابة عنصر من عناصر القوة اللازمة لتسيير الأمور، حيث إن هذا التحكم يتيح مساحة واسعة من حرية الحركة والمناورة تمكنهم من اتخاذ قرارات معينة أو وضع سياسات معينة موضع التنفيذ أو إجراء تغييرات يرغبون في القيام بها بحرية (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: ٩). ويقلل من فعالية دور الصحافة، أن المفهوم الديمقراطي في مصر لا يزال قاصرًا على الناحية السياسية، ولم يرق بعد إلى استيعاب أن من شروط الديمقراطية؛ الحصول المتساوي على المعلومات، لذا تستمر الصحافة في مواجهة

تحدي صعوبة الحصول على معلومات دقيقة بشأن العديد من القضايا السياسية. وهو ما يعني في الخلاصة أن المناخ السياسي العام لا يشجع على حرية الصحافة ولا يتيح لها المشاركة بفعالية وانتقاد السلطة، ولا يسمح للصحافة بأداء وظيفتها التنموية.

الصحافة، التي تعد بدورها انعكاسا للبيئة الداخلية، وواقع المجتمع السياسي والاقتصادي والثقافي، وتتقيد في حركتها بهذه البيئة التي "تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة والتعبير عن الرأي والانتهاكات المستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها ويتعرض الصحفيون للحبس، وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر، والإيقاف عن ممارسة المهنة. وما زال نمط ملكية الدولة هو السائد رغم الدخول في مرحلة جديدة تتميز بعنصر المنافسة لصحف ووسائل إعلام تمتعت لحقب طويلة باحتكار القارئ والمشاهد (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

وقد كشفت عدد من الدراسات عن سمات مشتركة تغلب، مع بعض استثناءات على الخطاب الإعلامي العربي وفي القلب منه مصر، هي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣):

* السلطوية؛ حيث تقتحم السلطة الخطاب الإعلامي وتفرض عليه موضوعاته وتوجيهاته وقيمه وحتى تفاصيله واختياراته وتوقيته،
* الأحادية؛ إذ يقوم الخطاب بتغييب الآخر واستبعاده من المثول أمام الرأي العام،
* الرسمية؛ إذ تقف النسبة الأكبر من المؤسسات الإعلامية في انتظار التعليمات الرسمية للتصرف إعلاميا في ضوئها.

أي يمكن القول إن السياسات الاتصالية والإعلامية، التي تنطبق على الصحافة، تقوم على "دمج الإعلام في مؤسسات السلطة السياسية ورموزها وتوظيف الإعلام سياسيا ودعائيا وترفيهيا على حساب وظائفه الأخرى، بالإضافة إلى المركزية الشديدة في عملها وغياب المعرفة المتعمقة بالجمهور ومدى مشاركتهم في النشاط الإعلامي والاتصالي في مجتمعاتهم". (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). ويمكن إدراك

هذا الدمج في تعيين الحكومة رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القوميـــة مـــن خلال مجلس الشورى، واحتلال عدد كبير منهم مناصب هامة في اللجـــان المختلفـــة للحزب الوطني الحاكم لاسيما لجنتي السياسات والإعلام. وقد مثل عام ٢٠٠٤ بدايـــة لتحرك الركود السياسي بفضل نضالات نخبة من المثقفين المصريين فـــي الـــشوارع. وفى مؤسسات المجتمع المدني. وقد أضافت حركة كفاية، وغيرها من الحركات التي ظهرت لاحقا مثل صحفيون من أجل التغيير، إلى هذا الرصيد. وواكبت الصحافة هذا التحرك فظهرت الصحافة اليومية الخاصة، والمدونات والمواقع الصحفية على شـــبكة الإنترنت، وحققت تأثيرا كبيرا بما تقدمه من معالجة مختلفـــة ومـــستجدة لتطـــورات الأوضاع، بل إن تحررها من أعباء الأعراف التقليدية التي فرضت علـــى الـــصحافة القومية أدى إلى إجبار الأخيرة بالتدريج على تخطى بعض الحواجز التقليدية وهو مـــا يمكن معه القول بوجود تحسن ملحوظ بشكل عام في مستوى التغطية المهنية للأحداث ارتبط بالتطورات الدينامية في الحياة السياسة المصرية. وقد أشار الكاتـــب الـــصحفي الكبير سلامة احمد سلامة في حوار مع صحيفة المصري اليوم بتاريخ ٣١ ديـــسمبر ٢٠٠٧ إلى أن "الصحافة استطاعت أن تحقق مكاسب وتوسع هامش الحرية إلي حـــد كبير، ولكن يقابلها من الناحية الأخرى، أن الدولة غير مستريحة لحرية الصحافة، ولا تريد أن تستمر بهذه الدرجة، وبدأت تتخذ إجراءات تؤدي أحيانا إلي الـــضغط علـــي حرية الصحافة، ومنها إحالة عدد من رؤساء التحرير للمحاكمة، بحجة أنهم تطـــاولوا علي النظام أو نشروا شائعات كاذبة، .. وهو ما يمكن أن يؤدي إلي إفساد الحرية التي تحققت، وإفساد العمل الصحفي بصفة عامة، وبالطبع هـــذه قـــضية مرتبطـــة بـــالجو السياسي العام، فإذا ظل هذا الجو السياسي العام بهذه الدرجة من الاحتقـــان والتـــوتر، سوف ينعكس علي الصحافة وتكون علاقته بالصحافة غير طبيعية وغير سوية".

الصحافة بين الحرية والقيود التشريعية:

لا تستطيع الصحافة أن تؤدي رسالتها إلا في إطار ثلاثية من الحرية تشمل الفكر والرأي والنشر، وهي ثلاثية واجبة لبناء الإنسان الحر المبدع، وتتشابك حرية الصحافة

مع الحريات والحقوق الفردية والمجتمعية الأخرى، كحرية العقيدة، والفكر، والتعبير، وديمقراطية الاتصال، والحق في المعرفة، والحق في المشاركة السياسية، بل وتشكل هذه الحرية ركنًا من أهم أركان العملية الديمقراطية، حيث إنها الأداة التي يمكن بواسطتها ضمان حصول أفراد المجتمع على المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار والمشاركة في العملية السياسية والرقابة على أداء أجهزة الحكم. وكما جاء في (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤)." فحرية أي مجتمع تقاس بمدى حرية إعلامه". إلا أن هذه الحرية تحاط بقيود متعددة هدفها حماية حقوق المجتمع والفرد على السواء، بداية من حماية الأمن القومي للدولة، والنظام والآداب والأخلاقيات العامة والهوية والذاتية الثقافية للمجتمع، وحقه في التنمية، وانتهاء بحماية السمعة والكرامة الشخصية للمواطن، وحقه في التمتع بالخصوصية، والنشر الصحيح عنه، والتي تحكمها التشريعات والقوانين.

وكانت العلاقة قوية بين التحولات في المجتمع وبين صدور تشريعات تنظم العمل الصحفي وتعكس هذه التحولات المجتمعية، فبعد أن كانت حرية الصحافة هي الشغل الشاغل للقوى السياسية المتصارعة في عهد النظام الملكي، وكانت قضايا الاستقلال والحصول على الحرية وتحقيق العدالة والمساواة هي القضايا ذات الأولوية لدى الصحف المصرية في ذلك الوقت - تغير الحال بعد الثورة، حيث تأثرت تلك التشريعات بتوجهات الدولة الاشتراكية، والتي كانت تؤمن بضرورة تحرير الصحافة من "عبودية رأس المال" وملكية "الشعب" للصحافة، وهو ما انعكس في قانون الصحافة رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦٠، والذي يعد تدشينا للترابط الوثيق بين الصحافة وتوجهات الدولة، كما انعكس ذلك أيضًا على القضايا ذات الأولوية والأجدر بالتناول في الصحافة. ثم مرت مصر بعد ذلك بتغير في هذا التوجه نحو اقتصاد السوق والتخلي عن التوجهات الاشتراكية وبوادر عودة إلى مفاهيم الليبرالية وان تركزت على البعد الاقتصادي مع استمرار القيود السياسية والقانونية.

ولم يف قانون الصحافة ٩٦ لسنة ٩٦ الذي عدل عام ٢٠٠٤ بمطالب الصحفيين، ولم يلغ العقوبات السالبة للحريات بل الأسوأ من ذلك أن القضاء المصري نفسه درج علي توقيع عقوبة الحبس في النشر برغم أن القوانين تعطيه حق الحبس أو الغرامة لكنه يطبق الحبس غالبا. وقد أعلن الرئيس حسني مبارك في افتتاح الدورة البرلمانية في نوفمبر ٢٠٠٥ عن تقديم مشروع قانون يدخل تعديلات على النصوص القانونية المتعلقة بجرائم النشر وهو ما تم الموافقة عليه بعد معارضة واحتجاب من الصحافة المصرية في يوليو ٢٠٠٦. جاء ذلك وسط صراع بين السلطة السياسية التي سعت عام ٢٠٠٦ إلى الإبقاء على عقوبة الحبس في قضايا النشر وبين الصحافة التي تسعى إلى رفع هذا القيد من على عنقها، وأضربت الصحافة المصرية المستقلة والحزبية احتجاجا على هذا القيود، وتوقفت عن الصدور، مما أدى إلى رفع بعض هذه القيود، وما زال هذا الصراع مستمرا وعنيفا، وان اخذ أشكالا اقل حدة في إطار قناعة الصحافة المصرية أن الحرية هي السبيل الوحيد لازدهارها وبل وبقائها.

فبعد محاولات تمرير الحكومة لقانون يجيز حبس الصحفيين بشكل أكثر تزمتا من القانون الذي سبقه والذي كانت الصحف المستقلة والحزبية تطالب بإلغائه عام ٢٠٠٦ احتجب ما يقرب من ٢٨ صحيفة يومية وأسبوعية خاصة وحزبية ومواقع إخبارية على شبكة الإنترنت. وأتي احتجاب الصحف بعد مرور أكثر من عامين على وعد الرئيس مبارك، بإلغاء قانون حبس الصحفيين، غير أن الحكومة في تعديلاتها للقانون الخاص بذلك، بعد ضغوط من الصحفيين طوال العامين، أبقت على إمكانية الحبس في قضايا النشر، بل وذهبت إلى حد ربطها بالحديث عن الذمة المالية تحديداً. وقد أشار إبراهيم عيسى في مقال بصحيفة صوت الأمة بتاريخ ١٧ يوليو ٢٠٠٦ إلى أن "عقوبة الحبس موجودة في ١٢ مادة شملتها تعديلات المواد التي قدمها المشروع الحكومي الموقع من الرئيس نفسه وتم إقرارها والموافقة عليها جميعا في مجلس الشعب وصارت واقعا قانونيا.. وان هناك ٢٣ مادة في قانون العقوبات والصحافة تنص على حبس الصحفيين ما زالت موجودة وفاعلة وباقية ولم تمس". وكررت الصحف احتجابها بعد عام حيث احتجبت اثنتان وعشرون صحيفة مصرية إضافة إلى

مواقع إلكترونية عن الصدور يوم ٧ أكتوبر ٢٠٠٧ احتجاجا على أحكام الحبس والغرامة الصادرة، على خلفية إشاعات تناولت صحة الرئيس، ضد أربعة من كبار رؤساء تحرير الصحف الخاصة. في سبتمبر ٢٠٠٧، وهو رؤساء تحرير صحف (الدستور) إبراهيم عيسى و(صوت الأمة) وائل الأبراشي و(الفجر) عادل حمودة و(الكرامة) عبد الحليم قنديل. وبرز خلال هذه الفترة عدد من القيود التي حدت كثيرا من حرية الصحافة المصرية من أهمها:

١- اتساع تطبيق النصوص القانونية، التي تتسم بالتقييد الشديد لحرية الصحافة، خاصة ضد الصحف المستقلة والخاصة.

٢- تعاظم دور السلطة التنفيذية في العملية التشريعية بصفة عامة وتشريعات تنظيم العمل الصحفي بصفة خاصة، في نفس الوقت الذي يتم فيه استبعاد الصحفيين والمؤسسات الصحفية من صياغة التشريعات المنظمة للعمل الصحفي من تلك العملية التشريعية، وهو ما قوبل بوقفات احتجاجية ورفض من الصحفيين.

٣- زادت هيمنة الدولة على الصحف القومية، وهو ما اتضح في التغييرات القيادية في بعض هذه الصحف.

يأتي هذا على الرغم مما جاء في الدستور من ضمانات خاصة بحرية الصحافة، فقد ضمن الدستور المصري فصلاً خاصًا بسلطة الصحافة تناولتها المواد من ٢٠٦ إلى ٢١١ التي جاء فيها أن "الصحافة سلطة شعبية مستقلة تمارس رسالتها بحرية وفي استقلال، في خدمة المجتمع بمختلف وسائل التعبير، وأن حرية الصحافة مكفولة والرقابة على الصحف محظورة وإنذارها أو وقفها أو إلغاؤها بالطريق الإداري محظور، وأن حرية إصدار الصحف وملكيتها للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة وللأحزاب السياسية مكفولة، وللصحفيين حق الحصول على الأنباء والمعلومات وذلك كله وفقاً للدستور والقانون". إلا ان هذه المواد وما تتضمنه تواجه قيودا تشريعية تنسفها؛ وهو ما أشار إليه (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥) حيث قال: يتضمن الدستور أحكاما خاصة بحرية الفكرة والرأي والمعتقد، ولكنه يحيل إلى

التشريع العادي لتنظيم الحريات والحقوق، وغالبا ما يجنح التشريع العادي التي تقييد الحق، بل مصادرته أحيانا، تحت ستار تنظيمه. وبهذا يفقد النص الدستوري على الحقوق والحريات، كثيرا من جدواه، ليتحول إلى مجرد واجهة دستورية تتفاخر بها الدولة أمام المجتمع الدولي. فضلا عما تكشف عنه الممارسات الفعلية من انتهاكات مستمرة لهذه الحرية سواء بإغلاق بعض الصحف أو ضبطها ومصادرتها أو تعطيلها أو بعدم توفر الضمانات الكافية للصحفيين لممارسة عملهم. فهم يتعرضون لحبس وتغليظ العقوبات في قضايا الرأي والنشر (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣، ٢٠٠٤).

ومن القيود التشريعية في مصر، قصر حرية إصدار الصحف على الأحزاب السياسة والأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة، وينظم القانون رقم ٩٦ لعام ١٩٩٦ إصدار الصحف الخاصة، حيث تمنع المادة ٤٥ الأفراد من تملك الصحف، وتضع قيودا على الصحف التي تصدرها الأشخاص الاعتبارية الخاصة حيث نص القانون على أن يكون هؤلاء الأشخاص في شكل تعاونيات أو شركات مساهمة وعلى أن لا يقل رأسمال الشركة المدفوع عن مليون جنيه إذا كانت يومية و٢٥٠ ألف جنيه إذا كانت أسبوعية ويودع رأس المال بالكامل قبل إصدار الصحيفة في أحد البنوك المصرية. وبهذا فإن "القوانين تقيد حرية الصحافة بدعوى التنظيم. عن طريق نص التشريع على فرض قيود على حق إصدار الصحف بحيث تجعل من الترخيص وحجبه سلاحا في يد السلطة التنفيذية لردع الصحف التي تصر على تجاوز الخطوط الحمراء لحرية التعبير التي تفرضها، ففي تنظيمه لحرية الرأي والتعبير، بما في ذلك التنظيم القانوني للصحافة ووسائل الاتصال الجماهيري، ينحاز المشرع إلى ما يراه من اعتبارات للأمن والمصلحة العامة على حساب قيم الحرية والتعددية واحترام حقوق الإنسان. وينظر بريبة شديدة إلى مبدأ حرية تداول المعلومات وحق الصحفيين والمواطنين عامة في الحصول على المعلومات، ويكاد يكون المبدأ الحاكم في هذا الشأن هو مبدأ الحظر لا الإباحة، والتقييد لا الإتاحة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥).

تأثير التكنولوجيا:

أثرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، على الصحافة المصرية ووظائفها وأدوارها من عدة زوايا؛، فهي من جهة، مكنتها من أدوات تكنولوجية جديدة لأداء عملها بكفاءة أكثر. وتعرضت الصحف للعديد من التحولات التي استندت إلى قاعدة معلوماتية متنامية على المستويين الكمي والكيفي وقاعدة تكنولوجية ساهمت في البداية في تكوين المنتج الصحفي داخل الوسيلة، ثم استطاعت في مرحلة تالية ان توجد وسائل اتصال جديدة دخلت في منافسة حادة مع الوسائل الصحفية التقليدية (محمود خليل وهشام عطية ٢٠٠١).

ومن أمثلة هذه المنافسة، ما يطلق عليه وسائل الإعلام الجديدة التي تعتمد بشكل أساسي على تكنولوجيا أجهزة الكمبيوتر وشبكة الانترنت. والى جانب مصطلح الإعلام الجديد، وهو أحد منتجات تكنولوجيا المعلومات يمكن أن نطلق مصطلح الصحافة الجديدة وهو ما يصف ثلاث حالات:

١- نسخ من الصحيفة الورقية على شبكة الانترنت، تظهر فيها كافة أو معظم الموضوعات الواردة في النسخة المطبوعة. وعلاوة على ذلك تضيف مواقع الصحف على الانترنت موضوعات خاصة بها لا تنشرها نسخها المطبوعة.

٢- مواقع إخبارية يقتصر نشاطها على شبكة الانترنت.

٣- المدونات، والمواقع الاجتماعية على الشبكة مثل فيسبوك.

وازدهرت مواقع مثل "تويتر" للمدونات القصيرة، و"فيسبوك" للتواصل الاجتماعي و"فليكر" لتبادل الصور، كما نشرت شرائط فيديو على موقع يوتيوب، معطية الجمهور كما هائلا من المعلومات المختلفة الأشكال ومن زوايا مختلفة.، ولعبت هذه المواقع دورا كبيرا في تغطية المظاهرات التي تفجرت في إيران بعد إعلان نتائج الانتخابات الرئاسية التي أجريت في ١٢ يونيو ٢٠٠٩، حيث نقلت عبر شبكة الانترنت الأحداث المتوالية، حينما خرجت حشود هائلة للتنديد بما يعتبرونه تزويرا في الانتخابات

الرئاسية التي فاز بها محمود احمدي نجاد بولاية ثانية. ونظرا لقدرة تويتر على نقل الشهادات بسرعة فائقة، فقد شهد حوارات متلاحقة بين الإيرانيين في الداخل والخارج. أما فيسبوك الذي صار من أقوى المواقع للتجمعات والنقاشات الدائرة حول موضوع ما. ظهرت مجموعات تتناول تقريبا كل الموضوعات المتخيلة في سرعة فائقة وبلا قيود.

ولعل هذا ما دفع كاتب كبير مثل (سلامة أحمد سلامة ٢٠٠٩) إلى التحذير من الارتباك الذي يواجه المنظومة الصحفية في مصر حيث قال: بدأ الرأي العام يميل إلى الانصراف عن الصحافة المطبوعة بشكلها التقليدي، وطبقا لدراسات حديثة فإن أكثر من ٥٥% من المصريين اخذوا يعتمدون على الميديا الجديدة في الفضائيات والانترنت... هذا الانفجار الإعلامي الهائل سواء في تعدد مصادر المعلومات، أو في حرية النشر بصورة غير مسبوقة في مصر، احدث ارتبكا كبيرا لدى الجميع وضاعف من هذا الارتباك أن الحكومة والنخبة الحاكمة التي اعتادت طوال أكثر من نصف قرن على التحكم في إنتاج الأخبار وتوقيت ومكان نشرها، و أو إخفائها والتكتم عليها لم يعد بوسعها إغلاق كل الصحف المنافسة وهو ما اوجد فجوة في المصداقية بدأت تتسع بين الصحف الخاصة والمستقلة من ناحية والنخبة الحاكمة وصحفها القومي من جهة أخرى.

البيئة الدولية والصحافة:

تأثرت الصحافة بالتطورات الجارية على الساحة الدولية بعد أن "طرحت العولمة نقاشا حول مفهوم السيادة الإعلامية للدولة، ومدى قدرة الحكومات على الاستمرار في فرض هيمنتها. وهو تحول قد يدعم حرية الإعلام وحق المواطنين في الاتصال" (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤). وبعد أن أصبحت السماوات مفتوحة وأصبح النظام العالمي أكثر قوة وتماسكًا وأصبح استخدام الأنظمة للقوة مقيدًا، وإلا أصبحت أنظمة متهمة تعرض نفسها للعقاب. ولم تعد حماية حرية الصحافة حكرًا في التفسير والتطبيق على النطاق المحلي، وإنما اكتست بالثوب العالمي، وأصبح لها

نشطاؤها الدوليون، انطلاقًا من أن حق المعرفة هو حق أصيل من حقوق الإنسان الذي يسعى لاكتساب المعلومة كأداة للتواصل بينه وبين عالمه المحيط به بدوائره المتعددة، ومن هنا ظهرت العديد من المنظمات المحلية والدولية التي تعني بشئون الصحافة في دول العالم كله، ومن بينها مصر.

الصحافة المصرية في التقارير الدولية والمحلية:

تتأثر حرية الصحافة والتعبير، بالتطورات الحادثة إقليميًا وعالميًا، ويبدو هذا التأثير في اهتمام العديد من المنظمات الدولية بإصدار تقارير متخصصة ترصد وتحلل فيها أوضاع الصحافة والصحفيين. وهناك أكثر من جهة دولية، تهتم بالدفاع عن حرية الصحافة ومن بين هذه الجهات: منظمة "مراسلون بلا حدود" و"فريدم هاوس" و"لجنة حماية الصحفيين " بالإضافة إلى اتحاد الصحفيين العرب والمجلس الأعلى للصحافة ومنظمات حقوق الإنسان المصرية. واحتلت تقارير هذه المنظمات ثقلا في الوسط الصحفي العالمي، بسبب تميزها بالحيادية والموضوعية، وتوفر مصادر المعلومات والتمويل، وتصدر تلك المنظمات تقارير سنوية وفي مناسبات خاصة بشأن أوضاع حرية الصحافة في العالم، باتت تمثل مرجعًا استرشاديًا للكثير من الأطراف، دولاً ومنظمات وشركات كبرى، في النظر إلى هذه الدول أو تلك، وهل تندرج في قوائم تصنيفها ضمن الدول الحرة أم غير الحرة. وتتعرض مصر سنويًا للنقد واللوم في تقارير هذه المؤسسات، سواء بسبب القيود القانونية التي تفرضها على الصحف أو بسبب الانتهاكات والملاحقات التي قد يتعرض لها الصحفيون نتيجة قيامهم بأعمالهم، أو بسبب البيئة القانونية وأثرها على حرية الصحافة، وتركز هذه التقارير على الفجوة بين النصوص النظرية الدستورية والقانونية وبين التطبيق العملي في الواقع، حيث إن الدستور ينص على حرية الصحافة والتعبير في حين أن الممارسة العملية تتعارض مع ذلك في أحيان كثيرة. وكذلك ركزت هذه التقارير على العلاقة الطردية بين التقدم في عملية الإصلاح السياسي وحرية الصحافة والتعبير واحترام الرأي الآخر وتشجيعه، ولكنها لم تعتبر أن الحكومات هي مصدر التحدي الوحيد لحرية الصحافة وإنما ضعف

الوعي الجماهيري بمفهوم حرية الرأي والتعبير الذي يأتي في مقدمة المعوقات التي تواجه حرية الصحافة في مصر. وفيما يلي بعض ما جاء عن مصر في تقارير بعض هذه المنظمات الدولية.

١- مراسلون بلا حدود:

وهي منظمة تدافع عن حقوق الصحفيين، وتعمل على دعم وتقييم حرية الصحافة في معظم دول العالم من خلال تقاريرها السنوية التي يعدها ١٠٠ مراسل بتسع فروع في النمسا، بلجيكا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا، بريطانيا، السويد، إيطاليا، طوكيو، أبيدجان، بانكوك، اسطنبول، موسكو، مونتريال، واشنطن. واعتبرت المنظمة أن الصحافة المصرية مثلها مثل الصحافة في المنطقة العربية كانت الأقل تمتعا بالحرية في العالم.

فبناء على معايير؛ سجن الصحفيين وأصحاب الرأي ومستخدمي الإنترنت أو الاعتداء عليهم وتهديدهم.. فضلاً عن الرقابة المباشرة وغير المباشرة على الصحف واحتكار وسائل الإعلام العامة والخاصة وغيرها من المؤشرات، جاءت مصر في تصنيف التقرير في المرتبة الرابعة، ضمن فئة "الوضع الصعب"، واحتلت المرتبة ١٤٦ بين ١٦٩ دولة في التصنيف السادس للمنظمة وفقا لمقياس درجة حرية الصحافة لعام ٢٠٠٧، وبررت المنظمة هذا التراجع في الحريات الصحفية في مصر نتيجة محاكمات عدد من رؤساء تحرير بعض الصحف المستقلة بجانب اعتقال المدونين، والرقابة الدائمة علي مدوناتهم. وفسرت هذه الحملة الحكومية بسبب التحقيقات المنشورة حول تجاوزات الشرطة، واللجوء إلي التعذيب في عمليات الاستجواب وافتقاد القضاء للاستقلالية، والخلافة المحتملة لجمال مبارك لوالده، مما أثار غضب السلطات المصرية التي ضيقت الخناق علي الصحفيين المستقلين. وركز التقرير الصادر في فبراير ٢٠٠٨ على اعتقال عدد من المدوّنين، وتعرّض عدة مواقع إخبارية للحجب أو الإغلاق ولجوء السلطات إلي وسائل جديدة لفرض الرقابة علي الشبكة، بخلاف بطش السلطات بالمدوّنين والصحافيين الإلكترونيين والعاملين في وسائل

الإعلام التقليدية، كما جري مع متصفّح الإنترنت كريم عامر المحكوم عليه بالسجن لمدة أربعة أعوام لانتقاده رئيس الدولة علي مدوّنته وتنديده بسيطرة الإسلاميين علي جامعات البلاد. ورصدت المنظمة عددا من الانتهاكات المستمرة لحرية الصحافة والتعبير في عام ٢٠٠٧ منها صدور عدد من أحكام السجن على رئيس تحرير مجلة النبأ لمدة عام والسجن لمدة شهر لصحافيين في جريدة الوفد في شهر أكتوبر والحكم على أربعة صحافيين ورئيس مجلس إدارة شركة للنشر بالسجن لمدة شهرين بتهمة القذف في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧، وازدياد الملاحقات القضائية ضد صحافيي المعارضة وتعليق الحساب الالكتروني على شبكة الانترنت للمدون وائل عباس في نوفمبر ٢٠٠٧.

٢- "بيت الحرية" أو Freedom house:

Freedom house "فريدم هاوس" أو "بيت الحرية" منظمة نشأت في الأربعينات واندمجت في عام ١٩٩٧ مع مؤسسة "المنتدى القومي" التي ساندت الجهود الأمريكية الداعمة لعملية التحول الديمقراطي في الدول الشيوعية سابقًا. وتصدر المنظمة تقريرا سنويا أوضح الصادر منها عام ٢٠٠٨ على موقعها على شبكة الإنترنت أنه بالرغم من تجاوز الصحفيين في مصر ما يعرف بالخط الأحمر إلا أن القيود المفروضة على حرية الصحافة مستمرة وتتمثل في قوانين قمعية، واستمرار قانون الطوارئ. وبالرغم من الضمانات الدستورية لحرية الصحافة، والتعديلات التي جرت لقانون الصحافة في يوليو ٢٠٠٦، إلا أن المواد القانونية التي تجرم نشر أخبار كاذبة أو انتقاد رئيس الجمهورية و قادة العالم ما زالت قائمة ويتعرض الصحفيون بسببها إلى أحكام بالحبس. وقال التقرير إن الحكومة ما زالت المالك الرئيسي للصحافة القومية التي ما زالت تستحوذ على مساحة كبيرة من التوزيع.

٣- لجنة حماية الصحفيين:

تأسست لجنة حماية الصحفيين عام ١٩٨١ بمدينة نيويورك وهي تمول من خلال تبرعات الأفراد والشركات ولا تقبل التمويل الحكومي، وتعمل في أكثر من ١٢٠ دولة

تعاني الكثير منها في ظل أنظمة قمعية وحروب أهلية أو مشكلات أخرى تضر بحرية الصحافة. وفي تقريرها السنوي لعام ٢٠٠٨ الراصد لحال الصحفيين في مصر اتهمت الحكومة المصرية بقمع الصحفيين المعارضين والناقدين لسياستها، وكذلك المدونين والعاملين بالصحافة الأجنبية. وذكرت اللجنة في تقريرها، أن الحكومة المصرية صادرت على حق الصحفيين فيما يتعلق بالتكهنات الخاصة بصحة الرئيس في الوقت الذي أخفت فيه الحقائق عنهم. وقال التقرير إن عام ٢٠٠٧ انتهي بحملة قمع شاملة ومحاكمات لرؤساء تحرير في إطار التضييق علي حرية الصحافة والمدونين، ووضع مصر ضمن الدول التي شهدت تراجعًا شديدًا في حرية الصحافة، مشيرًا إلي الاعتداءات التي تعرض لها الصحفيون المعارضون. وتناول التقرير، الذي أعلن يوم ٥ فبراير ٢٠٠٨ في نقابة الصحفيين في القاهرة وفي نيويورك في نفس اليوم، موقف شيخ الأزهر المحرض علي إيذاء الصحفيين والذي اعتبر شائعات صحة الرئيس قذفاً يستوجب العقاب، وقال التقرير إن شيخ الأزهر يشارك بموقعه الديني الرفيع في حملة التحريض الحكومية المتصاعدة ضد الصحافة الحرة وأصحاب الرأي الحر.

٤ - الاتحاد العام للصحفيين العرب:

تأسس الإتحاد عام ١٩٦٤ بعد قمة عربية عقدت في القاهرة، وجاء تأسيسه نتيجة لقرار من رؤوس السلطة العربية، في إطار شكلي، وهو ما يفسر ضعف تأثيره وفعاليته، ويضم في تشكيلة رؤساء ١٩ نقابة واتحاد صحفي عربي، وقد اصدر الاتحاد تقريره عام ٢٠٠٧ عن أوضاع الصحافة العربية ننقل عنه اعترافه (الاتحاد العام للصحفيين العرب ٢٠٠٧) بأن "الاستبيان الذي أجراه الاتحاد وشارك فيه أعضاؤه من قيادات النقابات وجمعيات الصحافة والاتحادات العربية منح حالة الحريات الصحفية لبلادهم وضعا أفضل على الورق فقط" إلا انه اعترف "باستمرار العديد من القيود المفروضة على الصحافة والصحفيين العرب بشكل يعيق العمل الصحفي. ومن هذه القيود حجب المعلومات ووجود تشريعات مقيدة للعمل الصحفي. بالإضافة إلى الرقابة بأشكالها المختلفة خصوصا رقابة رئيس التحرير والتي يحلو للبعض تسميتها الرقابة

الذاتية، إضافة إلى الاستدعاء الأمني وحالات حبس الصحفيين أو دفعهم لغرامات باهظة".

٥- المجلس الأعلى للصحافة:

تحدد تشكيلة وفقا للمادة ٢١١ من الدستور، والقانون رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٠ بشأن سلطة الصحافة ومن بعده القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة وبموجب هذا القانون الأخير يتولى رئيس مجلس الشورى بحكم منصبه رئاسة المجلس الأعلى للصحافة. ويصدر المجلس تقارير سنوية حول أوضاع الصحف المصرية. ويقتصر دور المجلس على إبداء الملاحظات، ولا يملك تأثيرًا حقيقيا في تنفيذ ملاحظاته إلى واقع؛ خاصة حول ممارسات الصحف القومية المملوكة لمجلس الشورى، وهو ما يمكن تبينه من تكراره نفس الملاحظات حول الانتهاكات التي تقوم بها الصحف القومية في تقاريره المتوالية. ولعل قيام رئيس الجمهورية شخصيا باختيار قادة المؤسسات القومية ورؤساء مجلس إدارتها ينزع من المجلس القدرة على ممارسة النفوذ الحقيقي على هذه الصحف بما يجبرها على مراعاة ملاحظاته. وأثبت (سليمان صالح ١٩٩٢) أن المجلس الأعلى للصحافة لم ينطلق من فلسفة التنظيم الذاتي لمهنة الصحافة، بل هو أداة حكومية مباشرة للسيطرة على الصحافة والتحكم فيها، فاعتبره نموذجا صارخا للتداخل بين أجهزة الحكم والسلطات في الدولة. وصدر عن المجلس الأعلى للصحافة في أكتوبر ٢٠٠٦ تقريرا حول تصرفات مهنية خاطئة لصحف قومية وحزبية ومستقلة، تراوحت بين قيامها بخلط الإعلان بالموضوع الصحفي ونشر أخبار مجهلة المصدر وتكرار خروج الصحف عن ميثاق الشرف الصحفي. وفيما يتعلق بالخلط في النشر بين النص التحريري والنص الإعلاني الذي يتسبب في خداع القارئ كما قال التقرير فقد احتلت جريدة الأهرام ما نسبته ٤٢% من هذه الظاهرة التي تكررت بنسبة ٥% في جريدة الأخبار، و٧,٥% في جريدة الجمهورية و٥,١% في جريدة روز اليوسف، و٣,٨% في جريدة المساء و١% في جريدة الأهرام المسائي، وهي كلها صحف قومية. بينما بلغت النسبة في الصحف

اليومية الحزبية ٢،٩% وهو ما يعني أن الصحف القومية تنتهك ميثاق الشرف الصحفي أكثر من الصحف الحزبية وذلك بشهادة المجلس الأعلى للصحافة. كما انتقد تقرير المجلس قيام الصحف بنشر أخبار لا تعتمد على توثيق المعلومات وقال إن معظم الصحف استخدمت ألفاظاً عامية تتضمن إيحاءات جنسية لاستقطاب القراء، مضيفاً أن نسبة عدم التزام الصحف بمراعاة الآداب العامة والذوق العام جاءت في المرتبة الثالثة من الانتهاكات.

٦- الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان:

وهي مؤسسة قانونية مستقلة أنشئت طبقا للقوانين المصرية ، وتتخذ من الدستور المصري والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواثيق الدولية ، وخاصة التي وقعت عليها مصر مرجعية لها، كما تقول على موقعها على شبكة الإنترنت، وهي عضو في مشروع أوسع " البوابة العربية لحقوق الإنسان " يضم ثلاث مؤسسات حقوقية أخرى. وأصدرت الشبكة في فبراير ٢٠٠٨ تقرير "حرية الرأي والتعبير في مصر التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧" كشف أن عدد الاستدعاءات للتحقيق للصحفيين المصريين خلال ٢٠٠٧ تجاوزت ١٠٠٠ حالة، وأن عدد المحاكمات تجاوزت ٥٠٠ قضية تداولتها المحاكم، وأن هذه الأرقام لا تشمل التحقيقات التي تتم مع الصحفيين غير المقيدين في النقابة، ولا تشمل الصحفيين في المواقع الإلكترونية والمدونات وبررت هذا التوسع في الاستدعاءات والمحاكمات إلى انفراد السلطة التنفيذية وأجهزة الأمن باتخاذ القرار علي حساب باقي السلطات مثل التشريعية والقضائية. ورصدت حالات التوسع في استخدام مادتي السب والقذف بقانون العقوبات اللتين تعدان الأكثر استخداما ضد الصحفيين والكتاب. وطالب التقرير الحكومة المصرية بتعديل العقوبة المقررة لهذه التهمة واستبدالها بالغرامة بدلاً من الحبس.وحذر التقرير من عودة قضايا الحسبة السياسية والدينية بقوة، ووصف عام ٢٠٠٧ بأنه عام الحسبة السياسية والدينية التي تكبل حرية الصحافة والتعبير وتعكس تراخي الحكومة المصرية. وقال التقرير إن المجتمع المصري يشهد تراجعًا شديدًا في الحريات، وأوضح التقرير أن الحزب الوطني

المشارك الأساسي وبفاعلية في قضايا الحسبة السياسية عبر العشرات من القضايا التي يرفعها أعضاؤه ضد الصحفيين المنتقدين لحكومة الحزب الوطني مثل القضايا التي يتم رفعها ضد إبراهيم عيسي، رئيس تحرير جريدة «الدستور» المستقلة. ورصد التقرير أيضا تعاظم ظاهرة الصحفيين غير المقيدين بالنقابة. وفرض النقابة شروطاً مجحفة للانضمام لعضويتها، مثل شروط التعاقد مع جريدة مصرية مرخصة، وهو ما فتح الباب علي مصراعيه للعديد من المسئولين في هذه الصحف لوضع شروط مجحفة للعمل برواتب متدنية أو بدون راتب، مثل حالة جريدة «شباب مصر» التي تصدر عن الحزب الذي يحمل نفس الاسم، وظل يعمل بها ما يقرب من ١٥ صحفياً وصحفية طوال ١٢ شهراً دون أن يتقاضوا أي أجر. كما هاجم التقرير صحفا تعمل ضد حرية الصحافة مثل صحيفة «روزاليوسف» التي اتهمها التقرير بأنها تفتعل المعارك ضد الصحف المستقلة والحزبية وتكيل الاتهامات لكل النشطاء السياسيين ومنظمات حقوق الإنسان والصحفيين والمحطات الفضائية. وفي الجزء الخاص بالصحافة الإلكترونية والمدونات؛ رصد التقرير أن عام ٢٠٠٧ شهد هجمات غير مسبوقة ضد حرية الرأي والتعبير علي شبكة الإنترنت ومنها حجب وإغلاق مواقع ومدونات إلكترونية و اعتقال واحتجاز ١٧ مدونا خلال العام بشكل غير قانوني.

منظومة الصحافة المصرية:

يمكن تصنيف الصحف المصرية وفقا لنمط الملكية؛ وتعد ملكية الصحف عنصرًا حاسمًا فيما يتعلق باستقلالها؛ حيث يتحكم الملاك في تدفق وتأثير المخرجات الصحفية، ويعتقد (جلين فيشر ٢٠٠٤) أن امتلاك الحكومة لوسائل الإعلام هو محاولة للرقابة أو السيطرة على التفكير، أو محاولة لإخضاع الجمهور العام لمصلحة نظام أوتوقراطي. بينما يقول مؤيدو ملكية الدولة إن الإعلام التجاري يميل إلى تقديم معلومات اقل من المطلوب لضمان حماية المستهلك، فالملكية الخاصة تفسد الإعلام بخدمة فئة محدودة وضيقة من المجتمع، وان ملكية الدولة لجزء من وسائل الإعلام مبرر لأن الشعب يحتاج إلى تلقي معلومات تثقيفية وتعليمية وقيم عامة قد لا تقدمها الملكية الخاصة

ومنتقدي هذه الرؤية يقولون إن تحكم الدولة في الإعلام يمكن أن يؤدي إلى تشويه واحتكار المعلومات لصالح ما تفضله الحكومات ويمنع الجمهور من اتخاذ قرارات مبنية على معلومات عالية الجودة (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢)

وأوضح مسح (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢) وجود أدلة تدعم الجدل القائل بأهمية المنافسة؛ ففي الدول التي تحتكر الإعلام فإن الناتج السياسي والاقتصادي والاجتماعي أسوا من الدول التي توجد بها درجة تنافس في الصحف فالمنافسة تحسن من جودة نظام الحكم، كما توضح الدراسات أيضا أن هيمنة إعلام الدولة حتى في ظل وجود إعلام خاص يمكن أن يؤثر على العلاقة بين تدفق المعلومات والوضع الاقتصادي، فعلى سبيل المثال فإن الدول التي توجد بها نسبه من الملكية الخاصة تتقدم اقتصاديا على الدول التي تحتكر الحكومات فيها الإعلام بنسبة ملكية ١٠٠%. وأوضح التقرير أن معدل ملكية الدولة في أفريقيا والشرق الأوسط لوسائل الإعلام من أعلى معدلات الملكية في العالم بالإضافة إلى ارتباط ملكية بعض الصحف الخاصة بالسياسات الحكومية، من خلال أشخاص أو عائلات أو مؤسسات مرتبطة بالدولة مما يعني أن تأثير الدولة على هذه الصحف ما زال كبيرا. فاحتكار وتركز ملكية الصحف سواء في يد أفراد أو حكومات أو مؤسسات يقلل من فعالية الصحافة في دعم المخرجات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية اللازمة لدفع التنمية... عندما تمتلك الحكومة، وتتدخل في عمليات الطباعة وتفرض قيودا على استيراد وتوزيع الورق أو احتكار عمليات التوزيع أو التحكم في نشر الإعلانات، فيما يمثل دعم الدولة المكثف لصحف معينة حوافز لتغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي للصحف، كما أن التحكم في وسائل الإعلام عبر جماعات مصالح أو من قبل السلطة يمكن أن يقلل من قدرتها على تحسين نظام الحكم وان تكون قوة للتغيير والمحاسبة، " فتركز الملكية ومنع التنافس والقواعد المتشددة على حرية الصحافة والأمية والفقر ونقص المنافسة ورأس المال البشري كلها عوامل تقلل من تأثير الصحافة" (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢).

تتكون المنظومة الصحفية المصرية من الصحف المسماة بالقومية (الحكومية) والصحف التي تصدر عن أحزاب المعارضة (حزبية) والصحف المستقلة (الخاصة)، بالإضافة إلى المواقع الصحفية على شبكة الانترنت والمدونات التي فرضت نفسها على الساحة الصحفية والواقع السياسي المصري خلال الأعوام الأخيرة ولا يكتمل التناول دون التطرق إلى أوضاع الصحفيين المصريين، وهو ما سيتم تناوله في المحاور التالية.

١ - الصحافة القومية:

الصحافة القومية مصطلح يطلق على المؤسسات الصحفية المملوكة لمجلس الشورى، الذي يقوم رئيس الجمهورية بتعيين ثلث أعضائه، ويشرف عليها المجلس الأعلى للصحافة التابع له، وهذه المؤسسات هي الأهرام وأخبار اليوم ودار التحرير وروزاليوسف ودار الهلال، تم تأميم بعضها حين صدر قرار بتاريخ ٢٤ مايو سنة ١٩٦٠ بتحويل ملكية الصحف إلى الاتحاد القومي ونص القرار على أنه لا يجوز إصدار صحيفة إلا بترخيص من الاتحاد القومي، كما لا يجوز لأي شخص أن يعمل في الصحافة إلا بترخيص من الاتحاد، وانتقلت ملكيته بعد ذلك إلى الاتحاد الاشتراكي حتى انتقلت إلى المجلس الأعلى للصحافة الذي نشأ عام ١٩٧٥ بقرار جمهوري حدد تشكيله ، ثم في عام ١٩٨٢ انتقلت ملكية الصحافة إلى مجلس الشورى.

والصحافة القومية هي التعبير الأبرز عن علاقة الدولة وملكيتها للصحافة وفي هذا الإطار يشير (طومسون جون بي Thompson. John. B ١٩٩٥) إلى أن "علاقة الحكومة بالصحافة ووسائل الإعلام تؤثر بشكل مباشر على مصداقية الأخيرة لدى الأفراد ومن ثم فاعلية الدور الذي تقوم به، فيأخذ الأفراد على الإعلام أن ما يقدمه يعبر بالضرورة عن مصالح النظام، ويترتب على ذلك مباشرة فقدان الثقة في الإعلام نفسه، وتلك هي محصلة منطقية للربط بين الحكومة والإعلام. و"الطابع الدعائي المباشر، الذي يعد السمة السائدة لعلاقة السلطة الحاكمة مع إعلامها الرسمي" (نبيل على ٢٠٠١).

وقد شهد العقدان الماضيان جمودا في قيادات هذه المؤسسات الصحفية التي استمر بعضها أكثر من عشرين عاما. وفي ٤ يوليو ٢٠٠٥ صدر قرار بتغيير رؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف القومية، و حدثت تغيرات طفيفة في قيادات هذه الصحف حتى الآن، على الرغم من استمرار الخلل المالي والإداري وديون الصحف القومية، والمنافسة من الصحف الخاصة والدولية. لوهي المنافسة التي لم يعد بوسع الكثير من الصحافة الرسمية أن تتجاهلها.. خاصة مع ظهور صحف جديدة تحاول أن تجد موطئ قدم لها. وشهدت الفترة الماضية تغيرات نوعية في الصحف الرسمية، أولا في الشكل والإخراج حتى في هوامش الحريات وانفتاح نسبي على الحوار، وبعض الانتباه إلى دقة التحقيق (تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤). وتميزت الصحف القومية أو الحكومية كما يحلو للبعض تسميتها، بغلبة الرأي الواحد والترويج لإنجازات إما وهمية أو متوهمة، بالإضافة إلى الخلل الشديد في اقتصادياتها. وكما يشير سعد هجرس في مقاله بجريدة الأهالي بتاريخ (١١-٠٩-٢٠٠٦) فهناك غموض شديد يلف اقتصاديات الصحف القومية، وفقر شديد في المعلومات المتاحة عن أوضاعها المالية، واستشهد بتقرير الإدارة المركزية للرقابة المالية علي المؤسسات الصحفية القومية والأحزاب التابعة للجهاز المركزي للمحاسبات، والذي خلص إلي؛ الخلل الكبير في الهياكل التمويلية للمؤسسات الصحفية وتكرار تحقيق خسائر وتزايد المديونيات، وارتفاع الطاقات العاطلة لدى المؤسسات القومية، وضعف نظم الرقابة الداخلية، بما ينعكس في إهدار صارخ للموارد المالية، ودخول هذه المؤسسات في استثمارات بعيدة عن نشاطها الأصلي مثل الجامعات والشركات الخاصة، واشتغال المحررين بالإعلان؛ فوفق تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بلغت عمولات إعلانات لبعض المحررين ببعض المؤسسات الصحفية نحو مليون جنيه، بالمخالفة لأحكام المادة رقم ٣٢ من القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٦ بشأن تنظيم الصحافة والتي تحظر علي الصحفي العمل في جلب الإعلانات أو الحصول علي أي مبالغ مباشرة أو مزايا من نشر الإعلانات. ويشير التقرير أيضاً إلي عدم تمكين الجهاز من الاطلاع علي لائحة العمولات والقرارات المنظمة لها بالمؤسسات الصحفية القومية رغم تكرار طلبها.

ويرى هجرس أن أبرز الأسباب التي أدت إلى تردي اقتصاديات المؤسسات الصحفية القومية، وأهمها علي الإطلاق هو أسلوب اختيار قيادات هذه المؤسسات استناداً إلـــي معايير الولاء السياسي أولاً وأخيراً، دون الاهتمام بمعايير الكفاءة المهنية أو الإدارية. ثم تركت الحكومة هذه القيادات جاثمة علي صدر المؤسسات سنوات طويلة، بالمخالفة للقانون، ودون رقابة أو محاسبة. فتحولت تلك المؤسسات إلي "عزب" خاصة ومراتع للفساد ونهب المال العام بجميع الصور. وترتب علي ذلك أنه أصبح لدينا مؤســسات فقيرة ومثقلة بالديون ورؤساء تحرير مليونيرات أو مليارديرات أحياناً، بينما تم تحميل عبء التردي الاقتصادي للغالبية الساحقة من الصحفيين والعاملين.

ونشرت صحيفة الوفد ملفا خاصا حول ديون الصحف القومية في عددها الصادر بتاريخ ١٨ يناير ٢٠٠٧ ذكر أن ديون المؤسسات القومية العــشر تبلــغ ٧ مليــارات و١٨٤ مليون جنية، وجاءت مؤسسة الأهرام على رأس القائمة بعد أن بلغت ديونها ٣ مليارات و٤٩٩ مليون جنية، وجاءت مؤسسة أخبار اليوم في المرتبة الثانية وبلغــت ديونها مليارا و٣٢٤ مليون جنية، وتلتهما دار التحرير بــديون ٧٠٠ مليــون جنيــة وتساوت روزاليوسف ودار التعاون بحجم ديون بلغ ٣٢٠ مليون لكل منهما ثم وكالــة أنباء الشرق الأوسط بديون ٤٣ مليون جنيه.

ويرى محسن محمد في مقال نشره في صحيفة الوفد بتاريخ ٢٦ يونيو ٢٠٠٥ أن "الصحافة القومية انهارت وأحد علامات انهيارهــا هبــوط توزيعهــا المــستمر، .. والصحف القومية ينخفض توزيعها جميعا بشدة، ولا تعلن أرقام توزيعهــا أبــدا. وإذا أعلنت فإنها تكذب وتبالغ".

وقد ساهم في تدهور مصداقية الصحف ترويجها عبر مراحل سياســية متعاقبــة لخطاب تخديري دعائي كذوب لم تتحقق على أرض الواقع من أمانيه الواعدة إلا النذر اليسير، مما تسبب في حالة الاغتراب التي أصابت هذه الجماهير والتي تبــدأ بحالــة فقدان القدرة على الفعل والتغيير، وتنتهي بحالة العزلة. كما انقطعت أسباب وصــول

صوت القطاعات الضئيلة المثقفة إلى وسائل الإعلام، ومنها الصحافة نتيجة افتقادها آليات ومقومات اختراق هذه المؤسسات (محمد حسام الدين ٢٠٠٣).

٢- الصحافة الحزبية:

ارتبط ظهور الصحافة الحزبية بالسماح بوجود أحزاب، وبدأت بالظهور عام ١٩٧٧ بعد منعها مع قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، حيث ظهرت جريدة الأحرار التي أحدثت حالة من الحراك، بعد ١٥ عاما من الصحافة الحكومية التي سادت على الساحة بدون منافسة أو تنوع، وزاد هذا الحراك مع توالي ظهور الصحف الحزبية بعد أن بدأت تطرح وجهة النظر الأخرى. واستفادت الصحف الحزبية من استمرار منع إصدار الصحف الخاصة، لتظل الوسيلة الوحيدة لإظهار الوجه الأخر مما أدى إلى شعبية بعضها وقوته لفترة من الفترات، كما أدى إلى تحول عدد من الأحزاب إلى ما يشبه المؤسسات الصحفية بعد أن أصدر بعضها عشرات الصحف التي ربما لا تمثل توجهات الحزب وربما تتناقض معها مثل حزب الأحرار الذي صدرت عنه عشرات الصحف كان بعضها إسلامي التوجه وكان بعضها ليبرالي أو يستهدف الإثارة الصحفية، وقامت بعض الأحزاب بتأجير رخص صحفها لجماعات أخرى، أو رجال أعمال أو صحفيين.

وقد عانت الصحف الحزبية من ضعف شديد تمثلت أهم أسبابه في:

١ – عانت الصحف الحزبية، من نفس أعراض المرض الذي عانت منه الأحزاب المعارضة التي تعاني من حالة ضعف شديدة، لدرجة أصبحت معها عاجزة عن تجنيد أعضاء جدد إليها، وبات أملها محصورًا في الاحتفاظ بصحفها التي تمارس من خلالها فقط نشاطها السياسي، وهو ما أفضى في النهاية إلى فقدان المواطنين الثقة في تلك الأحزاب، وتدهور توزيع صحفها (بشير عبد الفتاح ٢٠٠١).

٢- "اللعبة الخطيرة التي تقوم بها شركات التوزيع وهي مملوكة للحكومة مع الصحف المعارضة والخاصة، بالتحكم في عملية التوزيع والتلاعب في أرقام توزيع هذه الصحف*" (مجدي حلمي في مقال بصحيفة الوفد بتاريخ ٧ سبتمبر ٢٠٠٦).

٣- محدودية الموارد والقدرات لدى الصحافة الحزبية، مما جعلها تعجز عن منافسة الإعلام الجماهيري فلا تصل إلا إلى عدد محدود من المواطنين مما يصادر التعددية الحزبية عمليًا (عبد الغفار شكر ٢٠٠٥)

٤- إن الصحف الحزبية باعتبارها تعبيرا عن تيار وفكر سياسي معين، ووفق هذا المنطق فإنها تستبعد بعض أو كل التيارات الأخرى التي تنافسها على جذب المؤيدين والناخبين مما يعني في المقابل مقاطعتها من شرائح مهمة وفاعلة منتمية لهذه التيارات.

٥- تشابهت بعض الصحف الحزبية مع الصحف القومية في توجهها لتمجيد قياداتها الحزبية التي تتحول تصريحاتها إلى مانشيتات عريضة بطول الصفحة الأولى وتخضع سياساتها التحريرية في النهاية لعلاقات وتربيطات رئيس الحزب، ولا تضع القارئ على أجندتها.

٦- فقدت مصداقية القاريء بسبب لجوء بعضها إلى الهجوم من اجل الهجوم.

٧- توقفت بعض الصحف بسبب تجميد نشاط الحزب الصادرة عنه، مثل جريدة الشعب التي كانت تصدر عن حزب العمل الذي تم تجميده، أو خلافات قانونية بين قادة الحزب، مثل جريدة مصر الفتاة التي توقفت بعد الانقسام والنزاع القضائي بين شخصيات أدعت زعامتها للحزب.

---

* يتوافق هذا الطرح مع تجربة خاصة للباحث في صحيفة البديل، فقد كانت الشكوى مستمرة من سوء توزيع الصحف من قبل مؤسسة الأهرام التي تتولى التوزيع، وهو ما يتطابق مع ما ذكرته لي الأستاذة أمينة النقاش مدير تحرير صحيفة الأهالي التي قالت إن مؤسسة التوزيع تتجنب وصول جريدة الأهالي إلى المحلة او كفر الدوار، في الوقت الذي تطرح فيه نسخا كثيرة في مناطق مثل جاردن سيتي ، وهي شكوى مماثلة لما طرحه الأستاذ/ عباس الطرابيلي رئيس تحرير صحيفة الوفد السابق.

نتيجة لهذا عانت الصحف الحزبية من ضعف التوزيع، وبالتالي قلة الإعلانات، وضعف التمويل، وهو ما يبشر بانتهاء عصر الصحافة الحزبية بعد فتح المجال أمام الصحافة الخاصة، كما أن القياس بالوضع العالمي يؤكد هذه النتيجة حيث لا توجد صحف حزبية في أغلب دول العالم، حتى الصحف الحزبية النادرة الموجودة في بعضها تعاني هي الأخرى من ضعف التوزيع والانتشار. فحزب العمال البريطاني لا يصدر جريدة حزبية لأنه لو اصدر جريدة فستعبر عنه بصورة اقل من الجارديان والاندبندنت المحسوبتين عليه.

٣- الصحف الخاصة:

شهدت مصر ظهور الصحف الخاصة، أواخر التسعينيات، وكانت البداية مع الصحف الأسبوعية التي استطاعت منافسة المجلات الأسبوعية القومية، وسحب البساط من تحت أقدامها، من أبرزها: الدستور، وصوت الأمة، والأسبوع، والفجر والميدان، فيما ظهرت جرائد أسبوعية وأغلقت لأسباب تتعلق بالتمويل والتوزيع ومشاكل مع النظام، مثل جرائد العائلة، والجيل، والبلد.. وغيرها. وقد اتسم بعض هذه الصحف الخاصة بالميل إلى الإثارة وهو ما يعلق عليه (نبيل علي ٢٠٠١) بالقول: ما فعلته الصحافة الصفراء، وقد نجح بعضها في أن يقيم اتفاق عدم اعتداء غير معلن مع السلطة الحاكمة، وهو ما مكنها من أن تختلي بقرائها، الذين سئموا أشد السأم ما يقذف به إليهم الإعلام الرسمي، فراحت هذه الصحافة الصفراء تملأ الفراغ الإعلامي بكل ما هو رخيص وتافه: من حديث الفضائح والخرافة ونفاق العواطف. ويمكن القول إن الصحافة الخاصة أصبحت علامة مؤثرة في الواقع الصحفي بعد صدور الصحف اليومية منها والتي بدأت بصحيفة " نهضة مصر" وتأسست في ٢٢ أكتوبر ٢٠٠٣، وتبعتها صحيفة المصري اليوم التي ظهرت في ٧ يونيو ٢٠٠٤، وتفوقت على عدد من الصحف القومية العتيقة في توزيعها وتأثيرها وفي ٣١ مارس ٢٠٠٧ صدر العدد الأول من صحيفة الدستور اليومية كامتداد للدستور الأسبوعية، وصدرت في ١٦ يوليو ٢٠٠٧ أول صحيفة يومية لليسار المصري وتحمل عنوان " البديل" والتي اضطرت

للتوقف بسبب مشكلات مالية، كما ظهرت صحيفة الشروق الجديد اليومية في الأول من فبراير ٢٠٠٩. وقد أثبتت الصحف الخاصة أنها تعبر عن قوى موجودة في الشارع، وعن قضايا غابت عن اهتمام الصحافة القومية، كما استطاعت سحب القارئ تدريجيا من الصحف القومية ، بسبب هامش وسقف الحرية المرتفع بالإضافة إلى محاولات التجويد الفني، والدفع بدماء شابة.

وفي هذا الإطار كتب سلامة احمد سلامة في صحيفة المصري اليوم بعنوان "الصحافة المستقلة هي المستقبل": الصحافة المستقلة غير القومية وغير الحزبية، هي الصحافة الأكثر التزاما بمبادئ الحرية والديمقراطية والأكثر حرصا على تقاليد المهنة والأكثر دفاعا عن حرية التعبير والنشر وحقوق الإنسان، والتي لا تمتنع عن نشر خبر أيا كان متى ثبتت من حصته.. ويمثل نجاح هذه الصحف واتساع قاعدة قرائها، تحديا حقيقا للصحف الحكومية والحزبية.

وتعرضت الصحف الخاصة لملاحقات قضائية ومحاولات حصار إعلاني وخضوعها لمشيئة شركات التوزيع التابعة لمؤسسات القومية؛ وكما صرح إبراهيم عيسي رئيس تحرير الدستور لقناة الجزيرة بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠٠٨ فقد تعرضت الصحيفة خلال ٣ سنوات من صدورها (الذي بدأ أسبوعيا) إلى ٤٥ ملاحقة قضائية. وتواجه الصحف الخاصة مشاكل منها ضعف التمويل، ونقص الإعلانات، كما أنها لم تستطع بعد زحزحة الصحف القومية، من قمة توزيع الصحف المصرية ربما لأنها أصبحت من عادات القارئ المصري، رغم أن الرقم الحقيقي لتوزيع الصحف ما زال يتم التعامل معه كما لو كان سرا حربيا.

وأثبتت الصحف الخاصة اليومية حيادية بالمقارنة مع الصحف القومية، وهو ما رصده ببراعة الراحل مجدي مهنا في عموده بصحيفة المصري اليوم بتاريخ ٢٧ يونيو ٢٠٠٦، حين قارن بين تغطية الأهرام كصحيفة قومية والمصري اليوم كصحيفة خاصة للجمعية العمومية لنادي القضاة التي عقدت يوم ٢٣ يونيو حيث قال : أوحى خبر الأهرام بأن الجمعية العمومية لنادي القضاة، تؤيد مشروع السلطة القضائية المقدم

من الحكومة، وأشار باقي الخبر إلى ملخص ما دار في الجمعية بشكل مجهل وغير واضح، أما صحيفة المصري اليوم فقد نشرت تحت عنوان بارز بالصفحة الأولي: القضاة يتبرؤون من تعديلات الحكومة على قانون السلطة القضائية، وهو يختلف تماما في طريقة صياغته وفي مضمونه عن الخبر الذي نشرته الأهرام، مضيفا انه ليس من حق الصحفي أو الصحيفة تزييف الحقائق أمام القارئ، وإذا أرادت أن يحترمها القاري فعليها أن تحترمه وتقدم له المعلومة الصحيحة.

٤- المدونات:

استخدمت كلمة المدونة باللغة العربية كمقابل لكلمة(Blog) الإنجليزية الأصل، والتي تتكون من جزأين، الأول يمثّل الحرف B وهو اختصار لكلمة "بيوغرافي Biography" التي تعني سيرة، أما الثاني فهو مصطلح "لوج" Log ويعني سجلا مكتوبا متسلسلا أو جدولاً. ويطلق اسم مدونة على موقع الشخص الذي يقوم بكتابة خليط يتألف من الأحداث والسيرة الذاتية والرأي على صفحة الكترونية. فهي شكل حديث من الكتابة الصحفية الافتراضية ونشر القصص والتجارب الشخصية والمناقشات والحوارات حول تفاصيل الحياة اليومية الثقافية والدينية والاجتماعية والسياسية الجماعية منها والفردية (حسني محمد نصر ٢٠٠٧).

وغالبا ما تأتي المدونة مصحوبة بصور وتسجيلات صوتية ومصورة تكون غالبا من صنع المدون نفسه. وقد ظهرت في البداية كدفتر يوميات شخصي يتناول اهتمامات وتفاصيل حياة الفرد، ثم تطورت لتصبح وسيلة للتعبير عن الآراء والحوار حول قضايا مشتركة. تطورت مواضيع المدونات وفرضت نفسها كنمط جديد من الصحافة والنشر الالكتروني، ولعل قوتها الأساسية تبدو في أنها تمثل صوت "رجل الشارع" دون أي تلوينات إيديولوجية أو رقابة مؤسساتية وتتميز بآنيتها وسرعة مقاربتها للأحداث. وكما يرصد(بيل جيتس ١٩٩٨) فإنه عند ظهور وسيط إعلامي جديد، فإنه يلجأ إلى تقديم المحتوى بشكل مستوحى، عادة، من وسائط إعلامية أخرى

سبقته. غير أن الأمر يتطلب من اجل اكبر استفادة ممكنة من إمكانات هذا الوسيط الجديد، أن يتم تأليف المحتوى خصيصا لها.

وبدأت المدونات على النطاق العالمي في تسعينيات القرن الماضي كهواية تحولت إلى وسيلة جديدة، وكغيرها من أنشطة الشبكة العنكبوتية الدولية كانت البداية أمريكية مع ظهور موقعي "درادج ريبورت" Drudge Report، وموقع Justin Hall سنة ١٩٩٤ وإن كانت تسمية المدونات لم تظهر إلا سنة ١٩٩٧ حينما ظهرت خدمات تدوين مثل Xanga سنة ١٩٩٧، وOpen Diary سنة ١٩٩٨ ثم LiveJournal وBlogger سنة ١٩٩٩. ومثل عام ٢٠٠١ خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر، دخول الصحفيون إلى معترك التدوين وبدأت المدونات تكتسب شيئا فشيئا قدرتها على التأثير.. كما ظهر ما عرف بمدونات الحرب أثناء الغزو الأمريكي للعراق سنة ٢٠٠٣. وفي العام التالي تحول التدوين إلى ظاهرة عالمية بلغت حجما لم يكن متصورا منذ عام ٢٠٠٥ كما جاء في مدونة إحجيوج http://www.mshjiouij.com/blog. وبدأت بالانتشار بشكل واسع حيث كان عدد المدونات على الشبكة ١,٢ مليون مدونه سنة ٢٠٠٠حسب إحصائيات الموقع الخاص بالمدونات Technorati الذي أشار إلى أن نسبة نمو المدونات تفوق بقية تصنيفات مواقع الإنترنت، وتشير إحصائيات ٢٠٠٦ إلى وجود أكثر من ٥٠ مليون مدونة في العالم. فيما أشارت إحصائيات فبراير ٢٠٠٨ إلى وجود ١١٢ مليون مدونة وفقا لإحصاءات موقع بلوجهيرالد http://www.blogherald.com. بدأ ظهور المدونات في مصر منذ عام ٢٠٠٣ ، لكنها بدأت في لفت الانتباه إليها بشدة ابتداء من منتصف عام ٢٠٠٥ مع حالة الحراك السياسي التي شهدتها مصر، في ذلك الوقت، ومع تفجر المظاهرات و كان بعضها ينشر صورا حية ومقاطع فيديو من مكان الحدث ولعل أبرزها مواقع الوعي المصري، ومنال وعلاء، ومدونة عبد الكريم سليمان وعنوانها "مدون مصري" الذي تعرض للمحاكمة والسجن أربع سنوات لنشره آراء على مدونته، وذكرت الأهرام بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٦ أن عدد المدونات في مصر ٥ آلاف مدونة ويتضاعف عددها كل ٦ أشهر. وتذهب مدونة منال وعلاء

(http://www.manalaa.net) إلى أن المدونات تعبر عن "قوة ومصداقية الصحافة الشعبية"، وتتحول صفحات هذه المدونة إلى بوابة تدعو صراحة: "كل جماعة سياسية، أو ثقافية أو خلافه وكل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني وكل المبدعين أن يشاركوا بنشر أعمالهم وبياناتهم وتقاريرهم". ويمكن القول إن المدونات احد أشكال صحافة الانترنت فهي في النهاية ترتبط بالصحافة وفنونها، وان التزمت بدرجات متباينة من التقاليد الصحفية على مستوى الكتابة أو الأخلاقيات. وكغيرها من وسائل الإعلام تتجه المدونات نحو التخصص والانتشار، ومن العوامل التي ساعدت على انتشارها:

١- التطور التقني وما توفره شبكة الإنترنت من إمكانات خاصة مواقع نشر المدونات مثل موقع جيران www.jeeran.com و www.blogger.com/start Blogspot حيث تتوفر آليات وبرمجيات تمكن أي شخص من أن يؤسس مدونة ينشر من خلالها ما يريد بمجرد ملء وإتباع النموذج والتعليمات.

٢- تراجع الثقة في وسائل الإعلام التقليدية على المستوى العالمي: بسبب عولمة الإعلام وبروز أقطاب إعلامية دولية كبرى تديرها شركات عملاقة تحكمها رهانات مالية وسياسية، وعلى الصعيد المحلي بسبب عدم الثقة في المؤسسات الصحفية والإعلامية لارتباطها الوثيق بالسلطة وإهمالها حضور المواطن في قضايا الشأن العام.

٣- دور الشباب باعتبارهم الفئة الأكثر حضورا على المدونات والأكثر متابعة لها، ولأنشطة الانترنت التي لا تكلفه أي أعباء مالية.

٤- عوامل سياسية، داخلية مثل حالة الحراك السياسي والانفتاح النسبي عام ٢٠٠٥ الذي شهد انتخابات برلمانية ورئاسية، وتبني المدونات لحالات تعذيب وانتهاكات رجال الشرطة، تزامن مع هذا وجود عوامل سياسية دولية مثل الحرب على العراق، وقبلها أحداث ١١ سبتمبر مما أسهم في ظهور وانتشار المدونات وشيوعها،

٥- أن المدونات تتناقل أخبارا قد لا تنقلها الصحافة القومية وأحيانا الخاصة، وتمنح المشاهد فرصة للتفاعل والتعليق بحرية وبساطة.

وأصبح التدوين مؤسسيا تخصص له الجوائز الدولية، وهناك جوائز لأفضل مدونة إذاعية وأفضل مدونة متنوعة، وأفضل مدونة بلغات مختلفة؛ وقد فازت بجائزة أفضل مدونة عربية مدونة عنوانها "جار القمر". http://jarelkamar.manalaa.net لعام ٢٠٠٦ بجائزة الإذاعة الألمانية لأفضل موقع تدوين عربي في مجال حقوق الإنسان، كما فازت مدونة "الوعي المصري" لوائل عباس وموقعها http://misrdigital.blogspirit.com بأربع جوائز محلية ودولية. وأصبحت المدونات مجالا خصبا للمنتمين للمجتمع المدني في محاولاتهم للتغلب على تأثيرات وتدخل الدولة والسلطة التنفيذية ومحاولات التهميش، والتحرر من خطاب السلطة بشكل يكاد يكون عفويا وغير منتظم في تجسيد حي لنظرية الفوضى. "وفي كسر لحاجز الاتصال الفردي والجماعي (نبيل علي ٢٠٠٥).

ويقول (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). إن الأمل معقود على أن تشكل هذه البدايات، يدفعها رأي عام متعطش لما هو مختلف، ونخب مثقفة تسعى حثيثا لمضمون إعلامي متطور وتعددي، انطلاقة دائمة توسع الهامش وتطور نوعية الإعلام، بما يؤكد العلاقة بين الحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة من منظور الالتزام بالمصالح العامة المتفق عليها للأمة. ومن أهم مزايا هذه الحركة الإعلامية أنها تعتمد اللغة العربية وتخاطب بالتالي الشريحة الأوسع من المواطنين العرب، بعد أن كانت الصحف العربية الناطقة بلغات أجنبية تتمتع بالفعل بهوامش أوسع بكثير من شقيقاتها المكتوبة بالعربية، والتي تميز بعضها مثل "الأهرام ويكلي". و اعتبر تقرير العام التالي (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥) أن الصحف المستقلة ومواقعها على الإنترنت، والإعلام الجديد والمدونات متنفسا لتنسم الحرية والانفتاح على آفاق معرفية كانت مستغلقة، لمن يستطيعون التوصل لها .

وأكدت صحيفة المصري اليوم في عددها الخاص عن عام ٢٠٠٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٣١ أن المدونين فرضوا أنفسهم كعنصر فاعل في مصر، وساهم البعض منهم في تحريك الشارع سواء بالتغطية المستقلة للأحداث أو بتفجير القضايا الجدلية بأنفسهم، فمنهم من ساهم في تغطية إضراب غزل المحلة، ومنهم من رصد أحداث محرم بك ونقل محاكمة نقيب الشرطة إسلام نبيه، المتهم بالاعتداء الجنسي على السائق عماد الكبير وتعذيبه والذي صدر حكم بحبسه ٣ سنوات فيما بعد، على الهواء عبر مدوناتهم، إضافة إلي قيام العديد منهم بتفجير قضايا التحرش الجنسي، ونشر عدد كبير من فيديوهات التعذيب داخل الأقسام.

٥- الصحفيون:

الصحفيون هم أهم عناصر المنظومة الصحفية، ويواجهون في سبيل تأدية مهامهم في مهنة البحث عن المتابع؛ عددا كبيرا من العقبات والتحديات، وهم كباقي الإعلاميين في المجتمع يواجهون صعوبات جمة في الوصول إلى المعلومات، والحصول عليها، والاطلاع على الوثائق والبيانات، والرجوع لمصادر الأخبار الرسمية وغير الرسمية على السواء، حيث تتذرع السلطات غالبا بأمور غامضة مثل؛ أسرار رسمية، ومعلومات تمس الأمن القومي لمنعهم من ذلك، فضلا عن قائمة المحظورات، كمنع نشر بعض جلسات المحاكم أو بعض القرارات الرسمية أو أي موضوع بدعوى أنه يمس أمن الدولة" (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤).

وتضيف الآليات التشريعية، قيودا أخرى على عمل الصحفي، ويقصد بالآليات التشريعية القواعد القانونية الملزمة والمتصلة بالنشاط الصحفي والتي تتولى تنظيم ممارساته، ووضع المعايير التي تحكم أنشطته، وللتشريعات الإعلامية مصادر عديدة، هي الدستور، القانون الجنائي، قوانين المطبوعات والصحافة، كما قد يدخل تحت ذلك مجازًا المواثيق المهنية .وتتضمن هذه التشريعات عادةً ما يلي (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢):

١. قوانين الرقابة التي تأخذ صورًا متعددة، وهي الرقابة السابقة، الرقابة بعد النشر أو الإنتاج وقبل التوزيع، رقابة بعد التوزيع، كما قد تفرض الرقابة باستخدام مسميات وتعبيرات غامضة مطاطة،

٢. القوانين التي تشمل القواعد الإجرائية الخاصة بتنظيم إصدار أو عمل وسائل الإعلام والاتصال،

٣. القوانين التي تحظر تداول بعض المطبوعات والمواد الإعلامية التي تصدر في الداخل أو المواد الإعلامية الأجنبية،

٤. القواعد القانونية الخاصة بإجازة أو عدم إجازة بعض المواد الإعلامية أو مصادرتها بدعوى المحافظة على الدين والنظام والآداب العامة،

٥. القواعد القانونية الخاصة بإنذار الصحف أو وقفها أو إلغائها سواء بالطريق الإداري أومن خلال القضاء،

٦. القواعد القانونية الخاصة بالحقوق المهنية للصحفيين، وضمانات حمايتهم والتزاماتهم وواجباتهم،

٧. وكذلك القواعد القانونية الخاصة بحقوق الجمهور، من حيث توفير الحماية للفرد من الإهانة والافتراء وتشويه السمعة من خلال ما يذاع وما ينشر في وسائل الإعلام والحق في الرد والتصحيح، حقهم في الخصوصية وحماية حياتهم الخاصة (ليلى عبد المجيد ١٩٩٤).

وهناك شكوى من قلة العناصر البشرية المختصة والمدربة، وإذا كان بعض الحل يكمن في تدريب الإعلاميين ورفع مستوى تأهيلهم المهني والتزام الأساليب العلمية، فإن البعض الآخر من الحل يكمن في إتاحة الحرية للمؤسسة الإعلامية والعاملين فيها على السواء (مصطفى المصمودي ١٩٨٥).

يضاف إلى عدم توفر التدريب الكافي للصحفيين العقبات التي يواجهونها في سبيل الحصول على المعلومات والرجوع لمصادر الإخبار، والأهم من ذلك الفساد المتردي داخل عدد من المؤسسات الصحفية والذي يلقي بتبعاته على الصحفيين

أنفسهم، والتضييق المستمر من السلطات بعد أن ظلوا هدفا لملاحقات قضائية متعددة في قضايا الرأي، وصدرت في حق بعضهم أحكام قضائية قاسية وتعرض بعضهم لاعتداءات بدنية أو للاحتجاز. وأشارت عواطف عبد الرحمن في مقال نشرته في صحيفة "العربي" بتاريخ ٢١ أغسطس ٢٠٠٥ إلى افتقاد التدريب للصحفيين. ومما جاء في المقال"كان من الطبيعي أن تتردى الأوضاع داخل المؤسسات الصحفية .. فقد أثبتت الدراسات أن المؤسسات الصحفية القومية لم تقم بتنظيم دورات تدريبية أو تثقيفية للصحفيين الشبان طوال العقدين الماضيين إلا بعض الاستثناءات النادرة والتي قامت بها أخيرا إحدى المؤسسات الكبرى في إطار برنامج استثماري يتدثر بالطابع العلمي ناهيك عن تدني مرتبات صغار الصحفيين مما يدفعهم إلى الارتماء في أحضان المعلنين أو العمل قومسيونجية في مكاتب الصحف العربية فضلا عن الخضوع المطلق لتعليمات القيادات الصحفية أملا في الحصول على علاوة أو ترقية أو الترشيح لأحد المكاتب الخارجية..

وهو ما تناوله عمرو الشوبكي في مقال بصحيفة المصري اليوم بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١٤ حيث قال "إن غياب التدريب للصحفي والأوضاع السياسية والفوضى المهنية، ألغت " الحدود " المفترضة بين الصحفي ومصدره، والإعلان والصحافة، والمال، وأحيانا السياسة والقواعد المهنية. وعليه لم يعد غريبا القول بأن كثيرًا من الصحفيين في الصحف القومية تحولوا من مندوبين لصحفهم في الوزارات أو في مؤسسات المال والاقتصاد، أو في الأندية الرياضية، إلي مندوبين لهذه المؤسسات في صحفهم، وحتى المراسلين في بلاد عربية وأوروبية مختلفة، صار كثير منهم مجرد متحدثين باسم هذه البلدان أو باسم وزارات الإعلام فيها..فبسبب غياب التدريب للصحفي الناشئ علي كيفية نسج علاقة صحية مع رؤسائه في العمل، وذلك لصالح نموذج التبعية الكامل والخضوع المطلق لقياداته الإدارية/ الصحفية، خاصة في ظل حالة الجمود المهني والسياسي التي تعرفها البلاد منذ فترة، وأدت إلي غلبة نموذج "الصحفي المنفذ" لأوامر القيادة الصحفية، علي حساب الصحفي "المحاور" لتلك القيادات ... ولذا سنجد أن انتقال هذا الصحفي من تلك الحالة التي تربي عليها في

مؤسسته إلي الخارج تجعله يتعامل مع الجهة التي يتابع فيها عمله بـنفس الطريقـة، بحيث بدا في كل الأحوال مجرد عارضا لتقارير أو إنجازات الوزارات أو الهيئـة أو البلد التي يعمل فيها. والحقيقة أننا لن نحتاج إلي مجهود كبير لنتعرف علي طبيعة تلك الأزمة التي تعاني منها الصحافة حين نتتبع طريقة كثير من الصحفيين في الـصحف الرسمية، في التعامل مع رحلات رئيس الجمهورية أو كبار المسئولين أثناء زيـاراتهم الخارجية، حيث تختزل كل التعقيدات الاجتماعية والثقافية والسياسية للبلد الزائر، فـي مقابلات هذا المسئول مع الرسميين.. والحقيقة أن معضلة هذا الـنمط مـن التكـوين المهني أنه يجعل "المسئول"، هو نقطة الارتكاز التي يدور حولها الخبـر أو التغطيـة الصحفية، وجعل اهتمام الصحافة "القومية" شبه منعدم لكل من هم واقعون خارج هذه الدائرة الرسمية.

ويعد الضعف الثقافي والمهني، أحد العوامل المؤثرة على مـستوى الـصحفيين المصريين، وهو ما حدث كانعكاس لتحول المجتمع المصري إلى مجتمع منزوع الثقافة فالأغلبية العظمى من خريجي الجامعات المصرية لا يمتلكون ناصية الثقافة، وأحيانـا الحد الأدنى من المعارف العصرية. بسبب تدهور نظام التعليم، وهيمنة التعليم الخاص الساعي إلى الربح في إطار ما يعرف باسم الجامعات الخاصة، وهي تجربة أكد أكثر من محلل أنها فريدة من نوعها، فلا توجد جامعات في العـالم، يعـد الـربح هـدفها الرئيسي.. كما أن أنظمة التربية العائلية المصرية قامت بصورة عمديه بنزع الاهتمام بالمعرفة وخاصة الاهتمام بالشأن السياسي والعام. بالإضافة إلـى حرمـان طـلاب الجامعات من فرص تدريب وتثقيف حقيقية في مؤسسات صحفية لا تـوفر التـدريب اللازم للمنتمين الجدد إليها.

يضاف إلى هذا تدني مستوى دخل الصحفي المصري، الذي تراجع من الترتيب الثالث في الستينيات إلى الترتيب الثامن أو التاسع في الثمانينيات والتسعينيات (محمـد حسام الدين ٢٠٠٣). وما زالت الحقوق الماديـة للـصحفيين مهـضومة، فـالأجور والمكافآت المالية التي يتقاضونها أقل مما يستحقون، مما يضعف مستوياتهم المعيـشية

وحافز التجويد الكتابي لديهم. ويرصد (سعد هجرس في مقاله ("صاحبة الجلالة" حافية علي جسر من الذهب) بتاريخ (١١-٠٩-٢٠٠٦) بجريدة العالم اليوم؛ أوضاع الصحفيين المالية مشيرًا إلى أن عام ١٩٧٢ شهد أول محاولة في تاريخ الصحافة المصرية لتقنين أجور الصحفيين، حيث تم وضع حد أدني لأجورهم، ولكنه اقتصر علي مرحلة التعيين فقط. ثم أصبح من صلاحيات المجلس الأعلى للصحافة، ضمان حد أدني لأجور الصحفيين، وقد مارس هذه الصلاحية علي النحو التالي:

- في مارس ١٩٨٣: جعل الحد الأدنى ٥٠ جنيهاً في الشهر.
- في فبراير ١٩٨٧ : جعل الحد الأدنى ٧٥ جنيها في الشهر.
- في مايو ١٩٩٨: جعل الحد الأدنى ١٠٥ جنيهات في الشهر.

ويقول هجرس: يضاف للأجر الأساسي للصحف قيمة البدلات التي ارتبطت دائماً بالانتخابات وترشيح نقيب جديد للصحفيين. والواضح أن هذا الحد الأدنى لأجر الصحفي بالغ التفاهة، ولا يصح أن يستمر، ولا يكفي "تحسينه"، بل إن أقل تقدير معقول هو مضاعفته عشر مرات بحيث يكون ألف جنيه في ظل القوة الشرائية للجنيه وتكاليف المعيشة الضرورية. ويمكن ألا تتكلف الدول مليما إضافيا لزيادة الحد الأدنى للأجور إلي هذا المستوي، فيكفي -مثلا- تضييق الفجوة المخيفة بين الأجور والمكافآت الفلكية التي تتقاضاها القيادات العليا وبين الملاليم التي يحصل عليها غالبية الصحفيين. كما انه يمكن تمويل هذه القفزة في الأجور عن طريق تخصيص نسبة من عوائد الإعلانات التي تأتي إلي الجريدة نتيجة الجهد التحريري الذي يبذله الصحفيون في المقام الأول فالتحرير الجيد هو الذي يجذب القراء والمعلنين وبالتالي ليس منطقياً أن يستأثر بعوائد الإعلانات رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير وحفنة من أباطرة الإعلانات، وإنما يجب توزيعها بالعدل وأن يأخذ الصحفيون حصتهم منها بصورة كريمة وبدون إرغامهم علي مخالفة لائحة النقابة وجلب الإعلانات. والواضح أن أجور الصحفيين لن يكون ممكناً تغييرها بصورة جوهرية إلا من خلال حركة مطلبيه تقودها

نقابة الصحفيين، وإلا بالتزامن مع إعادة هيكلة المؤسسات الصحفية القومية وحل مشاكلها المزمنة.

وأحد عوامل تدهور الوضع الصحفي هو القيادات الصحفية خاصة في المؤسسات القومية وهو ما يرصده محمد السيد سعيد في مقال بصحيفة العربي بتاريخ ١١ ديسمبر ٢٠٠٥ قال فيه: " تولى رئاسة تحرير الصحف القومية في ربع القرن الأخير عناصر أقل ما توصف به أنها متواضعة الموهبة ومنفلتة من الالتزام بقواعد النزاهة. ... وقد كرس هؤلاء مدرسة الصحافة المكتبية التى تتلقى الأخبار من مصادر رسمية دون أي مراجعة، وترفض أو تنفر من التغطية من الموقع وتخشى المخاطرة مهما كانت ضئيلة للقيام بواجبها في التغطية الحية للأحداث. ولم يقتصر هذا التقصير على بارونات الصحافة وإنما امتد بالتقليد إلى الكوادر الوسيطة، بل والشابة، لأن هذه المدرسة قدمت وفرضت معايير الأداء المقبولة فى المهنة. وتحول رؤساء ومديرو تحرير الصحف لا إلى بارونات ينفرون من القيام بمهام الصحفي في التغطية من الموقع، بل أنهم كانوا يقارنون أنفسهم بالوزراء، ويشيعون نظرية فاسدة تتطلع للحصول على مكانة ارستقراطية جنبا إلى جنب مع موظفي الدولة الكبار ورجال الأعمال الكبار وفى علاقة وثيقة معهم. كما أن العائد المالي الكبير الذي حصل عليه بارونات المهنة لأنفسهم أسهم في تكريس علاقات شبه إقطاعية داخل وخارج المؤسسات الصحفية.

ويمكن أن نرجع أسباب هذا الوضع الذي يتسم به الصحفيون إلى ضعف تنظيماتهم النقابية، وعدم احترام أعرافها وقيمها لأسباب تتعلق بالأطر المؤسسية الحاكمة لعملها وعمل الصحف المصرية في حد ذاتها.. فجزء كبير من حل هذه المشاكل بيد النقابة لأن المجلس الأعلى للصحافة مسئول عن الصحف وليس الصحافيين على عكس النقابة، التي تعد الجهة الوحيدة التي لها الحق في مساءلة الصحفي، عند خروجه عن ميثاق الشرف أو ارتكاب أي جريمة مهنية أو أخلاقية في ممارسته لعمله.

النظام الصحفي في ضوء التعقد وافتراضات نظرية الفوضى:

حتى وقت قريب، كان يتم تدريس معظم نظريات النظم الخطية وتطبيقاتها في مجال الإعلام. عبر نموذج المصدر الرسالة الوسيلة المتلقي، وأضيف فيما بعد رد الفعل. وإذا كانت العلوم الاجتماعية قد استعارت عدداً من النظريات التي ظهرت في إطار العلوم الطبيعية، فإن تحول الأخيرة من النيوتنية إلى النسبية والتعقد والفوضى مثل حافزا لارتياد علوم الإعلام والصحافة لهذا الفكر الجديد وتطبيق نظرية الفوضى على الصحافة في محاولة لتفسيرها ودورها في ظل نظم الإنسانية واجتماعية المعقدة، وبالنظر إلى الوظيفة المعلوماتية للصحافة يمكن استخدام إمكانيات نظرية الفوضى فوفقا لما يقوله (بلير Blair ١٩٩٥) "أن نظرية الفوضى لها إمكانية كثيرة في إدارة المعلومات وهي تشير إلى جميع الأحداث الجديرة بالاهتمام والمتابعة والتي لا يجب إغفال أي أثر نامي لها. ويتم التفكير من خلال هذه النظرية بأسلوب شامل حتى يمكن تفسير العلاقات المتعددة بين العناصر الأساسية لأي منظومة اتصالية..

النظام الصحفي المصري في إطار فكر التعقد:

تمت الإشارة إلى الخصائص الأربع الرئيسية التي تمثل الإطار المرجعي المفسر للظواهر والأنساق القائم على التعقد، وفيما يلي محاولة لتطبيق هذه الخصائص على النظام الصحفي المصري:

١- **<u>عدم الانتظام في شكل ومكونات وهيكل الظاهرة</u>**: ويبدو عدم الانتظام واضحا في الطيف الواسع من الإصدارات الصحفية وتعدد هذه الإصدارات من حزبية ومستقلة وقومية وورقية وعلى شبكة الإنترنت، بالإضافة إلى تعدد الهيئات الخاصة بتنظيم مهنة الصحافة؛ من مجلس أعلى للصحافة، ونقابة الصحفيين التي لا يمارس عدد من أعضائها مهنة الصحافة، في الوقت الذي يمارس عدد كبير من الصحفيين العمل الصحفي لسنوات طويلة دون أن يكونوا أعضاء بها، أو إتاحة الفرصة لهم للانضمام إليها. بالإضافة إلى تباين توزيع الصحف داخل المؤسسة

الصحفية الواحدة، وما بين صحف توزع أعدادا محدودة لا تتجاوز بضع مئات من النسخ، وأخرى توزع مئات الآلاف من النسخ، في الوقت الذي تصدر فيه هذه الصحف عن نفس المؤسسة، وتتبنى نفس التوجهات، والسياسات التحريرية،

٢- **النسبية وعدم اليقينية:** فلا يوجد يقين في مستقبل الصحف القومية التي ينخفض توزيعها، وتعاني من ديون طائلة، وهناك تراجع مستمر في توزيع الصحف الحزبية وعدم يقين إزاء استمرار الصحافة الخاصة، بل فيما يتعلق بالصحافة الورقية بشكل عام، فهناك عدم يقين حول مستقبلها في مواجهة الصحافة على شبكة الانترنت والصحافة الإلكترونية، وفي ظل علاقات جديدة، وسلوك غير متوقع للقارئ والجمهور والصحفيين، يرتبط نسبيا بحالة عدم اليقين حول المستقبل السياسي. والتطورات المتلاحقة السريعة فيما يتعلق بتكنولوجيا الاتصال، ودور شبكة الانترنت.

٣- **تعايش المتناقضات:** في صور قد تكون متكاملة ومتنافسة، ومتضادة داخل الظاهرة أو النسق، وهذا التعايش يشير إلى استحالة الوصول إلى قول الفصل أو كلمة حاكمة في كثير من القضايا المتولدة عند دراسة الصحافة المصرية ما بين صحافة معارضة رافضة للتوجهات الراهنة، وصحافة قومية تعمل على إبقاء الواقع، وصحافة خاصة تحاول، ونجحت إلى حد ما في، إيجاد موطئ قدم لها، وصحافة تقتصر على مواقع على شبكة الانترنت، ومدونات قدمت نمطا جديدا من الصحافة، وتكتسب كل يوم أرضًا جديدة، وفضائيات إخبارية غيرت من مفهوم الصحافة ووظائفها.

٤ - **إن الأداء في النسق الصحفي هو حصيلة للتعقد؛** بسبب تشابك العديد من العناصر (الصحف القومية وملكية الدولة لها، والصحف الحزبية التي تنتمي إلى أحزاب متباينة، والصحف الخاصة التي تنتمي إلى قوى اقتصادية مختلفة، والمدونات، ومنظمات مرتبطة بالصحافة مثل نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة) داخل النسق، وهو ما يعني استحالة اختزال الكليات المنظمة للنسق الصحفي إلى الأجزاء المكونة لها.

ويظهر الدعم الذي تقدمه نظرية الفوضى في التخطيط لمستقبل الصحافة حسبما يشير (سيسيو ويورك Ceiso Grebogi & J. A. Yorke ١٩٩٧) فيما يلي:

أ. التأكيد على عملية الاتصال باعتبارها مرنة، ديناميةـ، غير خطية.

ب. تعزيز المداخل المنظومية لدراستها.

ت. توفير أنماط متعددة للتقييم المرن والشامل لجميع مراحل عملية الاتصال.

وفيما يتعلق بمستويات الفوضى وهما؛ فوضى الانتظام الذاتي، وفوضى اللا انتظام. ويمكن ان ندرج النظام الصحفي في إطار، النظام الأول، وهو فوضى الانتظام الذاتي، باعتبار أن الواقع الحالي وسطا بين الانتظام والفوضى، حيث يولد النظام من رحم الفوضى، فرغم ما يتضمنه الواقع من عشوائية في إصدار الصحف وتنوع في محتواها إلا أن هناك بروز لنوع من النظام في إطار استمرار عملية ترشيح تمنح القوة للأصلح (صحف خاصة مثل المصري اليوم، والمواقع الصحفية على شبكة الانترنت)، وتسحب البساط من أخرى مثل الصحف القومية التي يزداد توزيعها انخفاضا يوما بعد يوم، وكذلك الصحف الحزبية.

وفيما يتعلق بافتراضات نظرية الفوضى، يمكن تناول انعكاسها على الصحافة المصرية على النحو التالي:

١- حساسية الصحافة للتأثيرات الأولية:

طبيعة الصحف القومية المملوكة للدولة، واختلاف طبيعة نشأتها عن الصحف الحزبية، وخاصة عند المقارنة بكل من الصحف الخاصة، والمواقع الصحفية على شبكة الانترنت والمدونات، التي يعتمد بقائها على جذب عدد اكبر من الجمهور، ها الاختلاف في طبيعة النشأة ينبئ بسلوك مختلف تماماً لكل نمط من هذه الأنماط. ويمكن أن تقدم نظرية الفوضى نموذجاً لفهم كيف أن الفروق الابتدائية الدقيقة من عوامل ومتغيرات قد تؤدي مع المسار الزمني إلى فروق لا يمكن التنبؤ بها في المحصلة النهائية، ويظهر هذا في طبيعة الجمهور الذي يقبل على كل نمط من

انماط هذه الصحف، ونسبة التوزيع واستمرار الصحفية أو اختفائها. وهكذا فإن مفهوم الفوضى يفترض أهمية استمرار إجراء البحوث الصحفية من حيث أنها توفر نموذجاً لفهم كيف أن الفروق المبدئية الحقيقة في أي من الظروف والعوامل المحددة مثل: اهتمام الصحفية، طبيعة المحتوى، دافعية الجمهور، خلفية القارئ المعرفية، ...الخ، قد تؤدي في المسار الزمني إلى فروق لا يمكن التنبؤ بها. ومن المشاهد التي تؤكد إمكانية اعتبار الصحافة نظاماً فوضوياً أنه على الرغم من إمكانية معرفة أرقام التوزيع ونسبة المشاهدة، فإنه لا يمكن التنبؤ باستمرارية هذه الأرقام. أو مستقبل توجهاتها. فمثلا توزع مجلة "روز اليوسف" أعدادا كبيرة، وعندما صدرت صحيفة تحمل نفس الاسم ظل تخفيضها منخفضا بشكل حاد بالمقارنة بتوزيع المجلة وبالمقارنة بالصحف اليومية الأخرى*.

٢- شمولية الصحافة:

تعد المنظومات الإعلامية وفي القلب الصحافة أحد الأنظمة غير الخطية التي تسودها الطبيعة الدينامية متعددة الأبعاد، على عكس النظرة التقليدية السائدة حتى وقت قريب باعتبارها نظام مغلق له حدوده الواضحة في إطار نموذج الرسالة الوسيلة المتلقي. كما أن الشمولية يمكن تطبيقها على الواقع المصري الذي ظل قاصرا لفترة على عدد محدود من وسائل الإعلام والصحف القومية، وبعد حالة من الجمود للمناخ الإعلامي الذي ندر فيه لفترة طويلة وجود متغيرات أو إهمال هذه المتغيرات. لاسيما بعد بروز الصحف الخاصة والقنوات الفضائية التي أحدثت هزة كبيرة في المجتمع. وأهملت الصحافة القراء لفترة طويلة في إطار النظرة الخطية التي حكمتها، رغم أن الجمهور عناصر فاعلة لها وجهات نظر مختلفة وحاجات وأهداف متباينة. ومن ثم تصبح المشكلة هي كيفية تحويل ما يعتبر عملية خطية ذات مدخلات ثابتة يحددها المصدر إلى نظام متكامل ومتعدد الأوجه يشارك فيه المتلقي بفاعلية. ومن صور التفاعل داخل الصحافة ما يقوم به الصحفيون من

* تظل أرقام توزيع الصحف، خاصة الحكومية، سرية وهو مؤشر أخر على فوضى النظام الصحفي في مصر

استجابات لتوجهات القراء من خلال تعديل آرائهـم المسبقة أو تقـديم الحجـج المضادة.

وفي نظرية الفوضى تعتبر الأخطاء والاضطرابات والعشوائية ظاهرة صحية عند تحليل النظام، حيث تعمل هذه الاضطرابات على خلق أنماط متنوعة من الصحافة، وبروز قوى جديدة في مجال الإعلام (مستقلة خاصة، معارضـة، ومتخصـصة، يومية وأسبوعية وشهرية وفصلية، في شكل صحف ومجلات ومواقع صحفية على شبكة الانترنت، ومدونات وبرامج إخبارية وتليفزيونية). وتؤكد نظرية الفوضى أن النظام المعرفي (باعتبار الوظيفة المعرفية للصحافة عبر تقديم الأخبار والتحليلات ومواد الرأي) في طبيعته يعد أحد الأنظمة المفتوحة التي تتفاعل مع الوسط المحيط به، عن طريق استقبال المعلومات وإنتاج ردود الفعل المعرفية والسلوكية، وهو ما يتأثر بعدد من المتغيرات مثل (الدافعية، والمعلومـات، والتوجهـات الشخـصية، ...الخ). وهذه الدينامية تجعل من النظام الصحفي نظاماً غير خطي وبعيـدًا عـن التوازن. ويظهر هذا النظام في صورة محصلة لقوتين متضادتين إحداهما القـوى التي تسعى إلى تقديم المعرفة ووسائلها بهدف إيجاد نوع من الثبات أو المقاومـة للتغير، وهذه القوى من وجهة نظر الباحـث تتجـسد فـي الـصحف القوميـة، ومؤسسات الإعلام المملوكة للدولة من محطات إذاعة وتليفزيون. والثانيـة مـن خلال القوى التي تسعى إلى نقل رؤى ومعلومات جديدة وتتسبب في حالة من عدم الثبات وتدفع نحو تنشيط عمليات التغيير، وهي القوى التي تتفاعل عبر الـصحافة الخاصة والحزبية، ووسائل الإعلام، والقنوات الخاصة، وعلـى مواقـع شـبكة الإنترنت والمدونات.

٣- تجزيئية الصحافة :

وتظهر هذه الخاصية في تعدد نطاقات الصحافة، وهو ما أشرنا إليه سـابقا، ممـا يعني أنماط مختلفة في انتاج المضمون الصحفي، والإعلامي وما يـسودها مـن مفاهيم داخلية الارتباط. ويتم حدوث التلقي الفردي لمحتوى الصحافة لدى القارئ

بصور متغيرة وغير قابلة للتنبؤ، مع تباين طبيعة القراء، مما يقدم مستويات متعددة من الفهم، والرؤى وردود الأفعال. فضلاً عن ذلك، فإن تعقد عملية اتخاذ القرار الفردي لدى الجمهور المتلقي يضفي درجة أكبر من إمكانية حدوث الفوضى كنتيجة طبيعية لاختلاف السلوك الفردي. وفي سياق هذه الفوضى تظهر مجموعات من الأنماط المتعددة مع تزايد نطاق الصحافة؛ (مدونات، أو صحافة حكومية أو خاصة أو تليفزيونية ..الخ) وخصائص الصحف المختلفة، والتأثيرات الأولية الحاكمة لنشاطها.

٤- التشعبات التي تظهر في سلوك الصحافة المصرية:

يعد مصطلح التشعب من المصطلحات الحديثة التي لجأ إليها الباحثون لتفسير عدم إمكانية التنبؤ بالدور الذي يتسبب في حركة المنظومة، عندما يظهر شيء ما يعمل على تهديد بنية النظام، وديناميكية مواقفه المختلفة. ومن المعلوم أن عملية صنع القرار حول ما يتم نشره في الصحافة، وهي القرارات التي يتخذها رؤساء التحرير ومسئولو الأقسام في محاولتهم لإحداث حالة من الثبات، والحفاظ على التوازن وتجنب المشكلات. وتتعدد الاستراتيجيات المستخدمة لتحقيق ذلك لكنها جمعياً تحاول أن تتكيف حسب الأهداف المختلفة المرتبطة بإدارة التحرير والسياسية التحريرية والمحتوى الصحفي لتخفيف الجهد غير المنتج وتقليل الضرر المحتمل. وهناك "الجمهور الذي يقوم بمنح أولوية عالية للخبرات المحسوسة عند تعامله مع الصحافة، ويتجنب الغوص إلى المعلومات المجردة والمعقدة التي تمثل تحدياً لقدراته. ويحاول قبول الأدلة المتسقة مع معتقداته المسبقة، حتى وإن كانت مشوهة، ويتجاهل الوضع الراهن من أجل حماية المعتقدات، والحفاظ على السيطرة، وتوفير الاستقرار لتفكيره" (بروكز وويلي D. Brooks & E. O. Wiley ١٩٨٨). إن وجود المعتقدات المسبقة والآراء غير المتوافقة؛ يعمل على زيادة المتناقضات، وتعايشها. فالجمهور يفضل، غالبا، التعامل مع الوسيلة الصحفية التي تتفق مع معتقداته وآرائه المسبقة.

وفي النهاية يمكن القول إن الاستعانة بتطبيقات نظرية الفوضى هام في فهم النظام الصحفي والإعلامي في مصر. ذلك لأن الاعتراف بكون التفكير المعرفي نظاماً بعيداً عن التوازن يعمل على سرعة انحسار سطوة المعرفة المسبقة الثابتة المقاومة للتغيير، ويساعد على توليد المعرفة الجديدة التي تساعد على تحقيق التنمية المستديمة. والفوضى التي تسود هذا الانحسار، والتوليد الجديد؛ ليست مجرد اضطراباً ولكنها نابعة من عدم إمكانية التنبؤ بالسلوك الذي يتغير بتغير المعرفة والشروط المبدئية، حيث تتفاعل المتغيرات العديدة لإنتاج حالة جديدة.

ويكون على الصحفي في سياق الفوضى أن ينظر إلى الموقف الاتصالي نظرة أوسع، وأن يحاول رؤية نفسه في تفاعله مع جمهوره داخل سياق العالم الذي يعيش فيه، حتى يتمكن من تكوين التأثير الصحيح كسلطة لتغيير الأفراد والأنظمة، وأن يدرك الصحفي أنه لا يعمل بمفرده، على الرغم من الاعتراف بجهوده، وعليه أن يواصل الانفتاح خلال عملية التدفق المستمر للعلاقة بينه وبين الجمهور والأشكال المختلفة للخدمة الإعلامية، وتكوين مسارات للارتباط الداخلي خلال محاولات التطوير مع الجمهور. أي عليه أن يثق في ضرورة توافر نظام معين في قلب الفوضى. وعلى الصحفي أن يتخلى عن تصنيف كل شيء إلى فئتين خير أو شر، أبيض أو اسود، والتعود على التفكير المعقد وتجنب التصنيف الحاد. والاقتناع بوجود واستمرار الاختلافات بين أعضاء مجموعة أو طبقة محددة من المجتمع بما يعني تجنب الصور النمطية الذهنية ليكون الصحفي أكثر دقة وحذرًا عند استخدام التعبيرات والمسميات الشائعة، والاقتناع بأن كل شيء يتغير باستمرار، أفرادا ومؤسسات، حيث يوجد ميل طبيعي لدى الصحفيين إلى التقاط عبارات الوصف القديمة من الماضي واستخدامها في الأخبار الآنية دون إدراك لتغير الحدث.

مراجع الفصل الثاني:

أولا: مراجع عربية:

١. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

٢. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣: التنمية في عالم متغير ط٣ (القاهرة: دار الشروق)

٣. إبراهيم سعد الدين، وآخرون ١٩٨٢: صورة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٤. أسامة الخولي ٢٠٠٢: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥. أمارتيا صن ٢٠٠٤: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦. الأمم المتحدة ١٩٩٧: التغير العالم والتنمية المستدامة الاتجاهات الحاسمة، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، متاح على www.un.org.

٧. أميرة العباسي٢٠٠١: المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** المجلد الثاني العدد الأول.

٨. أنطوني جيدنز ٢٠٠٢: بعيدًا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٩. اوليفر ليمان ٢٠٠٤: مستقبل الفلسفة في القرن الواحد والعشرين، ترجمة مصطفى محمود محمد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٠. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١١. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٢. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٣. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٤. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٥. ثريا البدوي ٢٠٠٥: الإعلام والإصلاح السياسي في مصر في مستقبل وسائل الإعلام، (جامعة القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام).

١٦. ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمرة الشيشكلي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٧. جلال أحمد أمين ١٩٨٠: الشرق العربي والغربي، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

١٨. جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

١٩. جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

٢٠. جمال زهران ٢٠٠٣: الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة، في السياسة الدولية العدد ١٥٣ مجلد ٣٨.

٢١. حازم الببلاوي ١٩٩٩: دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٢٢. حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤: واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، الحلقة النقاشية الثالثة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٢٣. حسني محمد نصر ٢٠٠٧: المدونات الالكترونية ودعم التعبير عن التعددية في العالم العربي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن العدد الثالث يوليو سبتمبر ٢٠٠٧.

٢٤. حسنين توفيق إبراهيم ٢٠٠٥: الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، سلسلة أوراق بحثية)

٢٥. حسين مؤنس ١٩٩٨: الحضارة .. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢٦. خالد صلاح الدين ٢٠٠١: دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام).

٢٧. خير الدين حسيب ٢٠٠٦: العراق من الاحتلال إلى التحرير (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٢٨. خير الدين حسيب وآخرون ١٩٨٨: مستقبل الأمة العربية التحديات والخيارات : التقرير النهائي لمشروع استشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية).

٢٩. دانيل بورشتاين ٢٠٠١: التنين الأكبر.. الصين في القرن الواحد والعشرين، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.

٣٠. راسل جاكوب ٢٠٠١: نهاية اليوتوبيا.. السياسية والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣١. الزواوي بغورة ٢٠٠٥: الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة في **عالم الفكر**، العدد ٣ مجلد ٣٣ يناير.

٣٢. سعيد محمد السيد ١٩٩٣: الإعلام الإنمائي النظرية والتطبيق (في) مجلة البحوث الإعلامية العدد الأول اكتوبر.

٣٣. السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار المعارف).

٣٤. السيد عبد الحليم الزيات٢٠٠٢: التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية).

٣٥. السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٣٦. شاكر عبد الحميد ٢٠٠٥: عصر الصورة (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٧. صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: أحزان حرية الصحافة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة).

٣٨. عبد الكريم ناصف ١٩٩٨: التكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية في **المجلة العربية للثقافة** عدد ٣٥.

٣٩. علي حرب ٢٠٠٥: مسألة الحرية، مساحة اللعبة وازدواج الكينونة في **عالم الفكر**، العدد ٣، مجلد ٣٣، يناير ــ مارس.

٤٠. علي عجوة ٢٠٠٤: الإعلام وقضايا التنمية (القاهرة: عالم الكتب).

٤١. عواطف عبد الرحمن ١٩٩٤: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، في **مجلة عالم الفكر** المجلد ٢٣، العدد ١ يوليو- ديسمبر.

٤٢. عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)

٤٣. فايز مراد مينا ٢٠٠٠: منهجية التعقد واستشراف المستقبل، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية).

٤٤. فوزي عبد القادر ١٩٩٦: المستقبلية رؤية علمية للزمن الآتي في مجلة دراسات مستقبلية عدد ١ يوليو.

٤٥. قسطنطين زريق ١٩٧٧: نحن والمستقبل (بيروت: دار العلم للملايين).

٤٦. قسطنطين زريق ١٩٨١: في معركة الحضارة، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين).

٤٧. كينيشي اوماي ٢٠٠١: طبيعة الدولة في القرن الحادي والعشرين (في) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٤٨. ماجد فخري ١٩٧٩: تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة في الفكر العربي عدد ١٠ مارس ابريل.

٤٩. مايكل كرانغ ٢٠٠٥: الجغرافيا الثقافية.. أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥٠. المجالس القومية المتخصصة ١٩٨٦: المستقبلية والمجتمع المصري (القاهرة المجالس القومية المتخصصة).

٥١. مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٥٢. مجلس حكومات استراليا ١٩٩٢: استراليا ٢٠٢٠ متاح على www.Sustainable-development.gov.Br تاريخ الزيارة ٢١ يوليو ٢٠٠٧.

٥٣. محمد الجوهري ١٩٨٢: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة: ب ن).

٥٤. محمد السيد سعيد ٢٠٠٦: الانتقال الديمقراطي المتحجر في مصر (القاهرة: دار ميريت).

٥٥. محمد حسام الدين ٢٠٠٣: المسئولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

٥٦. محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢: الإعلام التنموي التعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

٥٧. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، أكتوبر.

٥٨. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في مجلة الديمقراطية، العدد الرابع، أكتوبر.

٥٩. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، في مجلة شئون خليجية العدد ٢٨.

٦٠. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧: التنمية السياسية بين النظرية والتطبيق: دراسة حالة مملكة البحرين في مجلة شؤون خليجية العدد ٤٩.

٦١. محمود الكردي ١٩٩٧: التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف).

٦٢. محمود يوسف ٢٠٠٣: الاعلام في خدمة التنمية (القاهرة: ب ن).

٦٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠١: الخليج وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

٦٤. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٦٥. مصطفي أحمد (محرر) ٢٠٠٢: تنمية مصر رؤية مستقبلية (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٦٦. مصطفى المصمودي ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦٧. ميتشو كاكو ٢٠٠١: رؤى مستقبلية، ترجمة سعد الدين خرفان (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٦٨. ناهد صالح ١٩٨٤: المنهج في البحوث المستقبلية في عالم الفكر مجلد ١٤ عدد ٤ يناير/مارس.

٦٩. نبيل على ١٩٩٩: العرب وعصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٠. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧١. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٢. نبيل علي ٢٠٠٣: تحديات عصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٣. نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٤. نصر محمد عارف ٢٠٠٤: مفهوم التنمية.. إعادة الاعتبار للإنسان: متاح في http://www.islamonline.net/arabic/mafaheem/2004/02/article01.shtml

٧٥. نورمان كلارك ٢٠٠٥: الاقتصاد السياسي للعلم والتكنولوجيا، ترجمة محرم رضا محرم (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٧٦. هانس بيتر مارتين وهارالد شومان ٢٠٠٣: فخ العولمة ترجمة عدنان عباس علي، ط٢ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧٧. هاني خميس عبده ٢٠٠٥: أسس الدراسات المستقبلية، النشأة والأهداف والمعارف في مجلة العلوم الاجتماعية مجلد٣٣ عدد ٣.

٧٨. هويدا مصطفى ٢٠٠٠: الإعلام والمشاركة السياسية المقومات والإشكاليات، في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد ٢ ابريل/مايو.

٧٩. واصف منصور ١٩٩٨: نحو تكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية، في المجلة العربة للثقافة عدد ٣٥.

٨٠. وحدة الحساب العلمي ٢٠٠٠: النمذجة في الدراسات المستقبلية، دراسة غير منشورة (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

ثانيا: مراجع أجنبية:

1. Academic American Encyclopedia 1995 Vol. f., USA
2. Agyeman Julian & Others2002: Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1.
3. Burrows, B. C. 1991: Into the 21st century: a Handbook for a sustainable future (Twickenham, England: Adamantine Press).
4. Burt Nanus 1984: Futures Research Stage three, (IN) Futures August 1984.
5. Ceiso Grebogi & J. A. Yorke 1997: the Impacts of Chaos on Science and Society, (New York: United Nation University Press).
6. Christopher B. Kenney 1992: Political participation and Effects from the social environment, In American Journal of Political Science, Vol. 36.
7. D. Brooks & E. O. Wiley 1988: Evolution as Entropy, (Chicago: University of Chicago Press).
8. D. Hunter 1996: Chaos theory and Educational Administration Imaginative Fail or Useful Framework, Journal of Educational Administration and Foundations No (11) .
9. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
10. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
11. Diaz Bordenave 1976: Communication of agricultural Innovations (IN) Communication Research, April.
12. Donald Fergusen 1986: Journalism Today (Illinois: National Textbool Copmany).
13. European Foundation for the Improvement of Living and Working Conditions 2003: Handbook of Knowledge Society Foresight available at www.eurofound.eu.int.
14. Grosskurth & Rotmans 2005: The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.
15. Grubb M 1998: International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL.
16. Gupta, U.G. and Clarke, R.E.1996: Theory and Applications of the Delphi Technique: (IN) Hajer, M. A. 'Ecological Modernization as Cultural Politics',

in Lash, S. et al. Risk, Environment and Modernity: Towards a New Ecology. London: Sage.

17. Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, eds 2000 : Culture Matters: How Values Shape Human Progress. New York: Basic Books.
18. Helmer O 1983: Looking forward: A Guide to Futures Research . (Beverly Hills: Sage Publication)
19. Hilty Lorenz 2004: Information Systems for Sustainable Development. Hershey, PA, USA: Idea Group Publishing,
20. International Bank 2002: World development report 2002, building Institutions for Markets (World Bank, Oxford University Press) available at www,wto.org
21. J. S. Lindsay 1989: Chaos theory Implication for Educational Research, Paper Presented at the Annual Meeting of the American Educational Researeh Association, Savannah, GA, February.
22. J.Gleick 1987: chaos: making a New Science. (New York: Penguin Books).
23. James Grabraino 1992: Toward a Sustainable Society (Chicago: The Nobel Press).
24. Jonhson, D 1974: Forecasting Methods in Social Science, (in) A Somit, Political Science and the study of the future, (Illinois, Dryden press).
25. L Kimpall & D. Carmichael 1997: Using participatory Scenarios as a Strategic Change Process, organization development network conference at, www.21stcenturyorganization.com.
26. Linstone H and turoff M 1975: Introduction in th Delphi Method: techniques and Applications Linston and turoff (Eds) London Addison Wesley Publishing Company
27. N. Dalkey, B. Brown and S. Cocharn 1969. The Delphi Method, : Use od self Ratings to Improve Groub Estimates, Rand Available at www.rand.org
28. Nancy Natoli & John Fittipaldi 1992: A Strtegic Planning Primer: Models, Methods, and Misunderstanding. Available at : www.aepi.army.mil
29. Nancy Natoli & John Fittipaldi 1992: A Strtegic Planning Primer: Models, Methods, and Misunderstanding. Available at : www.aepi.army.mil
30. NIC 2004: Mapping the global future; Report of the National Intelligence Council's 2020 Project (available at www.cia.gov/nic)
31. P. Murphy : Chaos theory as a Model for Managing Issues and Crises, Public Relation Review, 22
32. Prigogine & I. Stengers 1984: Order Out of Chaos (New York: Bantam Press)
33. Robert Frank H., 1988 "passions without reason: the strategic role of the emotions", New York, Norton

34. Sands P 1995: International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles. (IN) Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London//Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff.

35. Sinad Hanafin 2005: The Delphi Technique: A Methodology to Support the Development of a National Set of Child Well-being Indicators available at www.nco.ie.

36. Ted Fuller 2001: Future Research Methodology. available at : www.dub.edt

37. Trudi Lang 2005: An Overview of Four Future Methodology Available at : www.futures.hawai.edu.

38. United Nations 2007: Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies Third Edition (United Nations: New York).

39. Van Dijk 1990: Dlphi Questionnariesversus inivedual and groub interviews (In) technological forecasting and Social Change Vol 37

40. Wendell Bell 2003: Foundation of Future Studies, Purposes and knowledge. (London, transaction Publications)

41. Wilbur Schramm and Donald Roberts 1971: The Process and Effects of Mass Communication (Illinois: University Of Illinois Press)

42. William J. Martin 1988:The information Society (London: Te Association of information Management).

الفصل الثالث

التنمية المستدامة..
وأدوار الصحافة التنموية

تطور مفهوم التنمية.. وبروز التنمية المستدامة

مقدمة:

في عصر يتسم بالتعقد complexity والتغير المستمر واللايقين، تعرضت كثير من المفاهيم، التي ظلت راسخة لعقود من الزمن، للنقد والتبديل والتغير، منها ما تثيره كلمة "التنمية" من دلالات وأطر مفاهيمية وتطبيقية. بعد أن فشلت نماذج التحديث والتغريب والنقل في تحقيقها في البلدان النامية، ومنها مصر.

وترتبط التنمية، كغيرها من المفاهيم، بإطار متكامل من الدلالات ذات الجوانب المؤسسية والواقعية، التي تتسم بالاتساع، ودمج أبعاد متعددة ومتباينة مرتبطة بعملية التنمية، وهو ما أدى إلى جدل حول تعريف التنمية وأولوياتها، وأهدافها، وعناصرها، بسبب التباين الملحوظ بين الدارسين لهذا الموضوع، واختلافاتهم حول تحديد غايات التنمية وأنماطها ومستوياتها. وفي هذا الإطار نستعرض بعض تعريفات التنمية، بقصد إلقاء الضوء على جوانب مفهوم التنمية، ونحدد بعد ذلك عددا من الخصائص المرتبطة بمفهوم التنمية بشكل عام. وصولا إلى التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة خاصة تلك التي يمكن للصحافة أن تساهم في تحقيقها.

التنمية: المفهوم.. وتطوره:

مالت مفاهيم التنمية في البداية إلى التركيز على جانب النمو الاقتصادي وما يتحقق فيه من إنجاز، ثم تطور المفهوم ليشمل أبعادا اجتماعية وثقافية وسياسية، ثم اتخذ المفهوم منحى مستقبلي متعدد الأوجه أدى إلى بروز التنمية المستدامة. ففي عقد التنمية الأول الذي تبنته الأمم المتحدة ١٩٦٠-١٩٧٠ اقترن مفهوم التنمية بمؤشرات تركز اغلبها على اعتبارات اقتصادية بحتة، مثل الدخل القومي ودخل الفرد. وكان مفهوم التنمية يشير إلى المتغيرات المستمرة في الهياكل والمؤسسات الاقتصادية للمجتمع المتخلف بشكل يدفعه على طريق النمو الذاتي، وذلك على اعتبار أن التصنيع هو جوهر عملية التنمية الاقتصادية (كمال المنوفي ١٩٨٠). وبناء على هذا التصور تم تعريف التنمية، بأنها الزيادة السريعة والمستمرة في مستوى الدخل والناتج القومي عبر الزمن. بل ذهب البعض إلى إعطاء تحديد كمي للزيادة السنوية المطلوبة في الناتج القومي الإجمالي، استنادًا إلى خبرة الدول المتقدمة في مراحل تطورها المبكرة وإلى معدلات التزايد السكاني في الدول النامية. فعرفت التنمية بأنها الحالة التي يصبح فيها الاقتصاد القومي قادرًا على توليد زيادات متواصلة في الناتج القومي الإجمالي بمعدل يتراوح بين ٥% و٧% سنويًا. صحيح أنه كانت تحدث إشارات إلى أهمية تحقيق أمور أخرى مثل محو الأمية والقضاء على الأمراض ونشر التعليم وما إلى ذلك، ولكن النظرة الغالبة كانت نظرة اقتصادية تركز على أن التنمية، بعد كل التحفظات والاستدراكات، ليست إلا مرادفًا للنمو الاقتصادي السريع (إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣). وروج كثير من الباحثين والمفكرين للتنمية على أنها لحاق دول العالم الثالث المتخلفة أو دول الجنوب بالدول الصناعية المتقدمة أو دول الشمال، وإتباع اقتصاد السوق.

وفي العقد الثاني للتنمية ١٩٧٠-١٩٨٠ اكتسب مفهوم التنمية أبعادا اجتماعية وسياسية وثقافية بجانب البعد الاقتصادي، فالتنمية لم تعد تعني النمو الاقتصادي فقط، وإنما تشمل إحداث تغيرات هيكلية في المتغيرات السياسية والاجتماعية والثقافية التي

تسود المجتمع، وخلال عقد التنمية الثالث ١٩٨٠-١٩٩٠ اكتسب مفهوم التنمية بعـــداً حقوقياً وديمقراطياً يتمثل في المشاركة السياسية والشعبية في اتخاذ القرارات التنموية. (محمود الكردي ١٩٩٧).

وقد شهد عقد التنمية الرابع ١٩٩٠-٢٠٠٠ نقلة نوعية في مفهوم التنمية حيــث تأكد مفهوم التنمية المستدامة بشكل واضح في وثيقة الأرض التي صدرت في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. وأصبحت قضية التزام نهج عام ومتعدد الجوانب للتنميـــة أكثـــر وضوحًا في الأعوام الأخيرة.. هذا التطور في المفاهيم طرح ســؤالا حــول تحقيــق التنمية عبر التركيز على الإصلاح الاقتصادي، أم السياسي؟ فرض هذا التساؤل نفسه، خاصة في تلك الدول التي يرفض حكامها إتباع طرق ديمقراطية في إدارة حكم البلاد، وقدم مناصرو أولوية الإصلاح الاقتصادي حجج رئيسية تركز على أن الحريات تعيق التنمية الاقتصادية بما قد تسببه من عدم توافق أو فوضى، وأن الشعوب تفضل استيفاء الحاجات الاقتصادية قبل الحريات السياسية، وأن الديمقراطيـــة ذات نبــت غربـــي. بالإضافة إلى وجود من يزعم بتناقض الحريات السياسية والأداء الاقتصادي، ويستشهد في ذلك بتجربة النمو التي شهدتها بلدان كوريا الجنوبية والصين وسنغافورة في ظـــل نظم غير ديمقراطية، وهو ما يرد عليه (أمارتيا صن ٢٠٠٤) بالقول "إن الزعم بـــأن هذه الحريات والحقوق تعيق النمو الاقتصادي والتنمية وهو الاعتقاد المسمى "فرضية لي*"، اعتمادا على أن بعض الدول الاستبدادية نسبيًا (مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة في عهد لي والصين بعد الإصلاح) حققت معدلات نمو اقتصادي أسرع من بلدان أقل منها استبدادًا (من ذلك الهند وكوستاريكا وجامايكا) .. ففرضية (لي) تتبنى على أساس معلومات انتقائية ومحدودة جدًا، وواقع الأمر أنه لا يوجد أي مقارنة فيما بين البلـــدان تقدم تأكيدًا لصدق هذه الفرضية، وثمة شواهد ضـــعيفة وقليلـــة تؤكـــد أن الـــسياسة الاستبدادية المتسلطة تسهم عمليًا في النمو الاقتصادي ولا يوجد دعم حقيقـــي تـــوفره الدراسات التجريبية المنهجية للزعم بأن ثمة تناقضًا عامًا بـــين الحريـــات الـــسياسية

* لي كوان رئيس وزراء سنغافورة بعد الاستقلال والذي قاد بلاده بشكل ديكتاتوري، وتمكن من تحقيـــق تنميـــة كبيرة دفعت بلاده إلى مصاف الدول المتقدمة، كما أنها تبنت في النهاية النمط الديمقراطي في نظام الحكم.

والأداء الاقتصادي، فالسياسات والظروف الاقتصادية التي أفضت إلى النجاح الاقتصادي لدول شرق آسيا، لا يوجد في أي منها ما لا يتوافق مع توافر قدر أكبر من الديمقراطية، أو يتطلب حكمًا يتسم بالاستبداد لدعم هذه التنمية واستدامتها علاوة على هذا فإن هناك أثرًا للديمقراطية والحريات السياسية على حياة وقدرات المواطنين. لاسيما الرابطة بين الحقوق السياسية والمدنية من ناحية والحيلولة دون وقوع كوارث كبيرة مثل (المجاعات) من ناحية أخرى. فهذه الحقوق تنبه الحكومات بقوة إلى الاحتياجات العامة. فاستجابة النظام الحاكم إزاء معاناة الناس الحادة تتوقف غالبًا على الضغط الذي يمارسونه على الحكومة وهذا هو مضمار ممارسة الحقوق السياسية وهو ما يشكل فارقًا حقيقيًا وهذا جزء من الدور الأداتي للديمقراطية والحريات السياسية... وتتيح حرية التعبير والخيار الديمقراطي للشعوب أن تعبر بصراحة وعلنا عما تراه ذا قيمة وأن تطالب بالاهتمام بما تقول، فيما يتوافر للحكام الحافز للإنصات إلى مطالب الناس إذا ما ارتضوا مواجهة انتقادات الناس لهم وشاءوا أن يلتمسوا تأييدهم في الانتخابات. فالتنمية لا تأتي قسرًا، ولا تتحقق أبدًا في مناخ استبدادي أو بناء على قرار سلطوي فالتطوير يأتي في إطار الحرية شرطًا.

تطور مفاهيم التنمية:

ظهرت تنويعات حول مفهوم التنمية مثل التنمية البشرية والتنمية المستقلة والتنمية السياسية، وأضافت هذه المفاهيم إلى ما سبقتها، وأدت في النهاية إلى بزوغ مفهوم التنمية المستدامة وهو ما يتطلب ضرورة تتبع هذا التطور.

١- التنمية البشرية:

ظهر في البداية مفهوم التنمية البشرية الذي انطلق من الرغبة في توظيف المهارات البشرية، باعتبارها عنصرا مكملا للرأسمال المادي (واصف منصور ١٩٩٨). "فالذي يسبب التطوير هو الإنسان المهيأ تدريبيًا وتعليميًا واقتدارًا على استيعاب العلم وتطبيقه، وعلى الابتكار والإبداع في مجالاته. من هنا، كان المطلب هو

حشد الموارد البشرية الفاعلة. وهو ما شدد عليه (امارتيا صن ٢٠٠٤) "فالناس، من خلال التعليم والتعلم وتكوين المهارات يمكن أن يصبحوا مع الوقت أكثر إنتاجية. ويسهم هذا بقدر كبير في عملية التوسع الاقتصادي".

وزادت القناعة بأهمية البشر في التنمية، مما أدى إلى ظهور "مصطلح التنمية البشرية التي تعرف بأنها عملية توسيع الخيارات المتاحة للناس، بتمكينهم من الحصول على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى حياة كريمة، وبتمكينهم من أن يعيشوا حياة طويلة خالية من العلل، ومن أن يكتسبوا المعارف التي تطور قدراتهم وتساعدهم على تحقيق إمكاناتهم الكامنة وبناء ثقتهم بأنفسهم، وتمكنهم من العيش بكرامة والشعور بالإنجاز واحترام الذات*. وتقاس التنمية البشرية عبر أربعة متغيرات تشمل العمر المتوقع عند الميلاد، ومعرفة القراءة والكتابة بين البالغين، ومعدلات الالتحاق بالمؤسسات التعليمية، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقرير التنمية البشرية UNDP، ٢٠٠٤).

٢- التنمية الإنسانية:

ظهر مفهوم التنمية الإنسانية بعد زيادة القناعة أن بناء القدرات الإنسانية وتوظيفه، بشكل فاعل يمثل المحرك الرئيسي للنمو، وعرف (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) التنمية الإنسانية بأنها: عملية توسيع الخيارات، وتعني أن الناس يجب أن يتمكنوا من التأثير على العمليات والقرارات التي تشكل حياتهم، والتمتع الكامل بحقوق الإنسان وأنها عملية ومحصلة في الوقت ذاته؛ فهي تهتم بالعملية التي يجري من خلالها توسيع الخيارات وتركز على النتائج التي تم تعزيزها. وترتبط التنمية الإنسانية ارتباطا عضويا بحرية الإنسان وتعزيز القدرات الإنسانية. وهناك خمس حريات جديرة بالاعتبار في صياغة السياسات وتساهم مباشرة وتتكامل في بناء القدرة على الحياة، وهذه الحريات تعد خيارات مهمة حاسمة للتنمية الإنسانية (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) وهي:

* لمزيد من التفاصيل راجع إصدارات البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة وتقاريره عن التنمية البشرية التي تتابع صدورها منذ عام ١٩٩٠.

١- الحريات السياسية؛ التي تتصل بما يتوافر للناس من فرص لتقرير من ينبغي أن يحكم ووفق أي مبادئ، وتشمل أيضا القدرة على مراقبة السلطات ونقدها والتمتع بحرية التعبير السياسية ووجود صحافة حرة؛

٢- التسهيلات الاقتصادية؛ التي يمكن فهمها على أنها الطرق التي تعمل وفقها الاقتصاديات على توليد فرص الدخل وتحسين توزيع الثروة؛

٣- الفرص الاجتماعية؛ التي تشير إلى الترتيبات التي يضعها المجتمع من تعليم ورعاية صحية، واللذين يؤثران على حرية الفرد الأساسية ليعيش حياة افضل؛

٤- ضمانات الشفافية؛ التي تحمي التفاعل الاجتماعي بين الأفراد، والتي تستند إلى فهم متفق عليه حول ما يعرض على هؤلاء من الأفراد وما يتوقعون الحصول عليه؛

٥- الأمن الحمائي؛ الذي يتعامل مع توفير شبكات الأمن الاجتماعي المناسبة للمجموعات الضعيفة في المجتمع.

ووفقًا لـ (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) فإن المؤشرات الأساسية المستخدمة في بناء التنمية الإنسانية هي:

١. العمر المتوقع عند الميلاد؛

٢. التحصيل التعليمي؛

٣. مقياس الحرية تعبيرا عن مدى التمتع بالحريات المدنية والسياسية؛

٤. مقياس تمكين النوع، حتى يعكس مدى توصل النساء للقوة في المجتمع؛

٥. الاتصال بشبكة الإنترنت، مقاسا بعدد حواسيب الإنترنت للسكان، باعتباره أحد متطلبات الانتفاع بفرص العولمة في هذا العصر؛

٦. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد

٣- التنمية السياسية:

بعد بروز الحكم الصالح والمشاركة الواسعة كشروط للتنمية، ظهر مفهوم التنمية السياسية الذي تناولته أربعة اتجاهات أساسية على النحو التالي:

أ- الاتجاه الذي يرى أن هناك علاقة ارتباط بين التنمية السياسية والحريات المدنية واحترام حقوق الإنسان، وذلك على أساس أن عملية التنمية السياسية تمثل نقلة نوعية في فلسفة الأداء السياسي من فلسفة تقوم على الاستناد إلى قوة السلطة في هذا الأداء إلى فلسفة تستند إلى مفهوم الخدمة المدنية باعتباره المفهوم الحاكم للأداء السياسي في المجتمع (السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦).

ب- الاتجاه الذي يركز على أن التنمية السياسية هي تطوير الثقافة السياسية في المجتمع (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧).

جـ- الاتجاه الذي يربط بين التنمية السياسية والتنمية الاقتصادية: ووفقًا لهذا الاتجاه فإن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى إحداث تغير في المجال السياسي، وبالتالي فالتنمية السياسية تعني القيام بالتغيير السياسي الذي يتلاءم والتغير الواقع نتيجة للتنمية الاقتصادية (حازم الببلاوي ١٩٩٩).

د- الاتجاه الذي يرى أن التنمية السياسية هي بناء الديمقراطية وتحقيق المزيد من المشاركة وتحمل المسؤولية والمتابعة المنظمة لعمليات التغيير، ومشاركة المحكومين في اختيار حكامهم من خلال الانتخابات الدورية، ومشاركتهم في تحديد الأهداف السياسية الكبرى وصياغة السياسات العامة (السيد عبد الحليم الزيات١٩٩١). وهو اتجاه تطور خلال السنوات الأخيرة؛ حيث اشتمل المفهوم المعاصر للديمقراطية على عناصر جديدة تدور حول زيادة كفاءة وفعالية النظام السياسي الديمقراطي، بما يحقق أهداف المجتمع.

إن النظرة التحليلية المتأملة فيما قدم من تعريفات لمفهوم التنمية، بتنويعاتها المختلفة، بشرية إنسانية مستقلة وسياسية، يكشف عن جملة من الخصائص التي يتسم بها مفهوم التنمية:

أ ـ النظر إلى التنمية كعملية تغيير شاملة وموجهة لكل القضايا، يكون القصد منها تحقيق الرفاهية للإنسان باعتباره وسيلة للتنمية وغايتها الأسمى، وبالتالي فإن هذا يعني: أن التنمية عملية متكاملة تشمل في آن واحد، النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

ب ـ أن التنمية لا تقتصر على مجرد حدوث مجموعة من التغييرات الاقتصادية، ولكنها تستوجب أيضًا إحداث سلسلة من التحولات الاجتماعية والثقافية والسياسية، تتصل بالقيم والأدوار المختلفة داخل المجتمع.

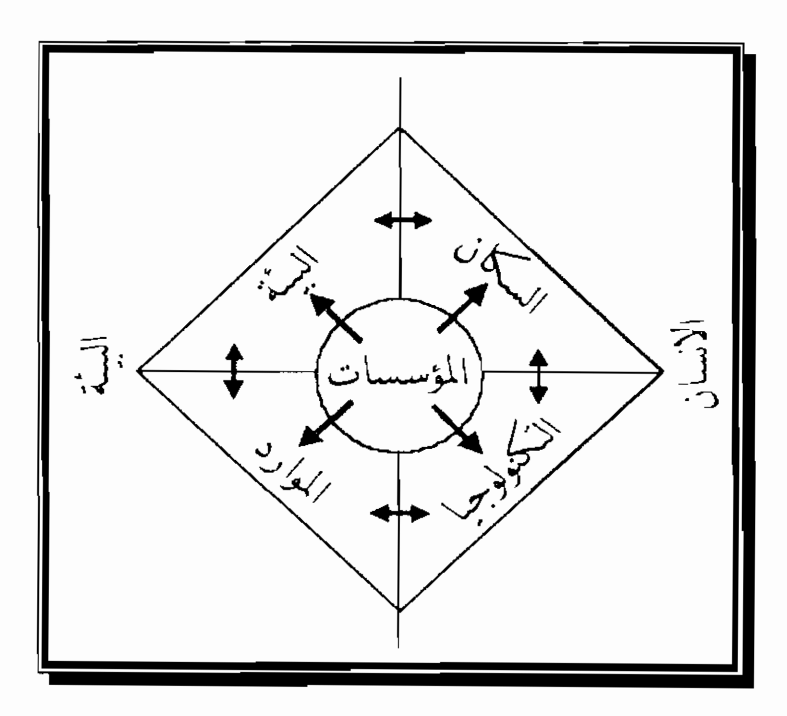
جـ- أن التنمية عملية تغير، دينامية، موجهة، تتطلب مشاركة واسعة من أبناء المجتمع.

د- من الضروري أن تراعي هذه التنمية المستقبل، وهو ما دفع إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة.

مفهوم التنمية المستدامة:

شهد مفهوم التنمية المستدامة عدة مراحل لتطوره، بدءا من التركيز على التهديدات البيئية التي تواجه الأرض وتهدد مستقبل الحياة عليها، واستمرار التنمية في المستقبل وعدم الافتئات على حقوق الأجيال القادمة، ثم تطور المفهوم ليتجاوز غيره من مفاهيم التنمية مثل التنمية البشرية التي ركزت على مستوى الدخل، والتنمية الإنسانية التي افتقدت البعد المستقبلي. وكان للعمومية التي اتصف بها مفهوم التنمية المستدامة دورا في جعله شعارا شائعا وبراقا مما جعل عددا كبيرا من الحكومات يتبنى التنمية المستدامة كأجندة سياسية، حتى لو عكست تلك الأجندات التزامات مختلفة، ومتباينة تجاه الاستدامة، وتعريفا وفهما وتطبيقا بطرق مختلفة ومتباينة، مما تسبب في درجة عالية من الغموض حول المفهوم الذي يعد من المفاهيم الصعبة، والمراوغة. كما اختلف المنظرون في تناولهم له اعتمادا على زاوية التفسير، فالاستدامة يمكن أن تعني أشياء مختلفة، بل متناقضة أحيانا للاقتصاديين، وأنصار البيئة، والإعلاميين، والمحامين، والفلاسفة، وأساتذة الاجتماع، والسياسيين وخبراء الأمن القومي، وغيرهم. ويشار في هذا السياق إلى أن (Fowke & Prasad ١٩٩٦) أوردا أكثر من ثمانين تعريفًا مختلفًا وفي الغالب متنافسًا وأحيانًا متناقضًا للمفهوم. وتكمن مشكلة مفهوم التنمية المستدامة في شيوع استخدام المصطلح؛ نتيجة لاعتبار الاستدامة شرطًا أساسيًا لجدوى جهد التنمية على المدى البعيد، وهو ما أدى بدوره إلى أن يظل هذا المصطلح بدون تعريف إجرائي دقيق متفق عليه يصلح أساسًا مرشدًا للاختيار بين بدائل التنمية المطروحة، بما يضمن استدامتها (في: أسامة الخولي ٢٠٠٢).

طرح تقرير برونتلاند، للجنة العالمية عن البيئة والتنمية (WCED) عام ١٩٨٧، وعنوانه "مستقبلنا المشترك" تعريفا للتنمية المستدامة بأنها "عملية يتناغم فيها استغلال الموارد وتوجهات الاستثمار ومناحي التنمية التكنولوجية وتغيير المؤسسات، وتعزز كلا من إمكانات الحاضر والمستقبل للوفاء باحتياجات الإنسان وتطلعاته؛ أي التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها". وقدمت منظمة الفاو (منظمة الأغذية والزراعة) على موقعها على الإنترنت* تعريفًا للتنمية المستدامة بأنها ""إدارة قاعدة الموارد الطبيعية وصيانتها، وتوجيه التغيرات التكنولوجية والمؤسسية بطريقة تضمن تلبية الاحتياجات البشرية للأجيال الحالية والمقبلة بصورة مستمرة. فهذه التنمية المستدامة التي تحافظ على (الأراضي) والمياه والنبات والموارد الوراثية لا تحدث تدهورا في البيئة وملائمة من الناحية التكنولوجية وسليمة من الناحية الاقتصادية ومقبولة من الناحية الاجتماعية"



الشكل يوضح إطار التنمية المستدامة كما وضعته منظمة الفاو

* http://www.fao.org/docrep/004/x3307a/x3307a04.htm#P100_27977

فيما عرف (مجلس حكومات استراليا: ١٩٩٢) التنمية المستدامة بأنها: "استخدام موارد المجتمع وصيانتها وتعزيزها حتى يمكن المحافظة على العمليات الايكولوجية التي تعتمد عليها الحياة وحتى يمكن النهوض بنوعية الحياة الشاملة الآن وفي المستقبل". ويقول (إبراهيم العيسوي، ٢٠٠٣) إن المقصود بالتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تؤمن إشباع حاجات الأجيال الحاضرة دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء بحاجاتها. والسبيل إلى ذلك ليس فقط الاستخدام الحكيم للموارد الحالية والمحافظة عليها من أخطار التلوث والتبديد والتخريب، ولكن أيضًا أخذ حق الأجيال المقبلة في الحسبان، وذلك بالعمل على تنمية قاعدة الموارد الحالية". ووصف (اجيمان Agyeman ٢٠٠٢)"المجتمع المستدام بأنه المجتمع الذي تكون فيه القضايا الأوسع مثل الاحتياجات الاجتماعية والرفاهة الاجتماعية والفرص الاقتصادية مرتبطة بشكل تكاملي مع القيود البيئية المفروضة". وأورد (جروسكورث وروتمانس Grosskurth & Rotmans ٢٠٠٥) أربع سمات للتنمية المستدامة:

١- ظاهرة عبر جيليه: وهذا يعني أن التنمية المستدامة لابد أن تحدث عبر فترة زمنية لا تقل عن جيلين،

٢- مستوى القياس: فالتنمية المستدامة تحدث في مستويات عدة (عالمي، إقليمي، محلي)،

٣- المجالات المتعددة: حيث تتكون التنمية المستدامة من ثلاثة مجالات على الأقل: اقتصادية، وبيئية، واجتماعية ثقافية. ومع أنه يمكن تعريف التنمية المستدامة وفقا لكل مجال من تلك المجالات منفردا، إلا أن أهمية المفهوم تكمن تحديدا في العلاقات المتداخلة بين تلك المجالات. فالتنمية الاجتماعية المستدامة تهدف إلى التأثير على تطور الناس والمجتمعات بطريقة تضمن من خلالها تحقيق العدالة وتحسين ظروف المعيشة والصحة. وتستهدف التنمية البيئية المستدامة حماية الأنساق الطبيعية والمحافظة على الموارد الطبيعية. أما محور اهتمام التنمية الاقتصادية المستدامة فيتمثل في تطوير البنى الاقتصادية، مع مراعاة كفاءة إدارة الموارد الطبيعية والاجتماعية. (جيمس جرابرينو James Grabraino١٩٩٢)

٤-التفسيرات المتعددة للتنمية المستدامة: فهي يمكن تفسيرها وتطبيقها وفقا لمنظورات مختلفة.

وجرت محاولات متعددة لوضع مبادئ للتنمية المستدامة، حيث قدمت الحكومة البريطانية ٥ مبادئ رئيسية للتنمية المستدامة*..

١ـ العيش في ظل حدود بيئية مع احترام التنوع البيئي والحفاظ على المصادر الطبيعية، وضمان استمرارها للأجيال القادمة؛

٢ـ ضمان مجتمع قوي وصحي وعادل يلبي الحاجات المتنوعة لكل أفراد شعبه حاليًا ومستقبلاً، والحفاظ على الكيان الشخصي والتجانس الاجتماعي والتضامن وخلق فرص متساوية للجميع؛

٣ـ تحقيق اقتصاد مستدام يقدم الرفاهية والفرص للجميع، ويضمن استخداما فعالاً للموارد؛

٤ـ ضمان الاستخدام العلمي، وأن تراعي السياسات في تطويرها وتطبيقها أسس العلم والثقافة العلمية؛

٥ـ تدعيم الحكم الجيد أي ضمان نظام فعال وتشاركي للحكم.

ولعل اكبر المحاولات شمولا في تناول التنمية المستدامة كانت المؤشرات التي وضعتها إدارة الشئون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة التي تستخدم لقياس مدى تحقق التنمية المستدامة.. ويبلغ عددها ٩٦ مؤشرًا فرعيا تندرج تحت ١٤ مؤشرًا رئيسيًا؛ الفقر، والحكم، والصحة، والتعليم، والسكان، والمخاطر الطبيعية، والمناخ، والأرض، والمحيطات والبحار والشواطئ، والمياه العذبة، والتنوع الطبيعي، والنمو الاقتصادي، والشراكة الاقتصادية العالمية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج. وتقوم هذه المؤشرات بعدة وظائف؛ فهي تقود إلى قرارات أفضل وإجراءات أكثر فعالية ووضوحا، وتضع أمام صناع القرار معلومات متكاملة، وتساعد على قياس وتقييم

* لمزيد من التفاصيل راجع www.Sustainable-development.gov.Br

درجة التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة، وتقدم تحذيرا مبكرا لمنع انتكاسات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، كما تعد هذه المؤشرات أداة مفيدة للتحاور حول الأفكار والقيم والمفاهيم المرتبطة بالتنمية المستدامة (United Nations ٢٠٠٧). وهذه المؤشرات كالتالي:

١- الفقر Poverty:

ويعد الفقر احد المؤشرات الرئيسية للتنمية المستدامة، ويعد محاربة وتخفيف مستوى الفقر، هدفا رئيسيا ومطلبا للتنمية المستدامة. ويتكون مؤشر الفقر بدوره من عدد من المؤشرات الفرعية، أهمها؛ نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي، ويقاس بنسبة توزيع الدخل بين اعلي نسبة ٢٠% دخلا من السكان مقارنة بأقل ٢٠% دخلا منهم، وهو مؤشر يوضح درجة عدم المساواة في توزيع الدخل داخل الدولة. وعادة ما يكون الفقراء أقل الأصوات المسموعة في المجتمع، والأقل فرصًا في الحصول على الخدمات، وكلما كان المجتمع أكثر مساواة كلما زادت الفرص أمام الجميع، ويضم هذا المؤشر الرئيسي مؤشرًا فرعيًا آخر هو مدى وصول المياه والصرف الصحي، ونسبة الحصول على الكهرباء، ووقود الطهي، ونسبة من يعيش في أحياء فقيرة، أو عشوائيات،

٢- الحكم Governance:

الحكم هو المؤشر الجوهري الثاني فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، ويتكون بدوره من عدة مؤشرات فرعية أهمها الفساد، كما يعد انتشار الجريمة احد المؤشرات الفرعية في الحكم خاصة جرائم القتل والعنف والسطو والاغتصاب والسرقة،

٣- الصحة Health:

وتضم بدورها عدد من المؤشرات الفرعية منها معدل وفيات الأطفال قبل سن الخامسة. وكذلك معدل بقاء المواليد الجدد على قيد الحياة ومتوسط عمر الفرد المتوقع، ونسبة السكان الذين يحصلون على خدمات الرعاية الصحية الأساسية.

٤- التعليم Education:

ويقاس بنسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي، والتعليم الثانوي، والأمية بين في الفئة العمرية من ١٥ عاما فأكثر،

٥- السكان Demographics:

ويضم عدة مؤشرات منها نسبة نمو السكان سنويًا في المناطق الحضرية والريفية، ومعدل الخصوبة الكلي،

٦- المخاطر الطبيعية Natural hazards:

ويقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في مناطق معرضة لمخاطر طبيعية كبيرة كالجفاف والفيضانات والزلازل والبراكين والتحركات الأرضية والأعاصير، وكذلك بمؤشر الخسائر البشرية والاقتصادية التي تحدث بسبب هذه الكوارث،

٧- المناخ Atmosphere:

ويقاس بعدد من المؤشرات الفرعية منها مقدار الانبعاثات الكربونية وغيرها الناتجة عن العمليات الصناعية والزراعية، وكذلك مدى انبعاث الغازات الدفيئة كالميثان وثاني أكسيد الكربون والفلوروكربون، ومدى استهلاك طبقة الأوزون، ومقدار تلوث الهواء المحيط بالسكان في المناطق الحضرية

٨- الأرض Land:

ومن مؤشراته مدى تغير طبيعة استخدام الأراضي خلال فترة زمنية طويلة سواء الصالحة للزراعة والمراعي والغابات والأشجار الخشبية والمناطق الحضرية، كما يقاس بمدى تدهور نوعية التربة، والمساحات التي يتم زراعتها بشكل طبيعي (organic) بدون استخدام مبيدات أو أسمدة،

٩- المحيطات والبحار والشواطئ Oceans, seas and coasts:

وأحد المؤشرات هو نسبة السكان الذين يعيشون خلال مسافة من ٥٠ مترا إلى ١٠٠ كيلومتر من الشواطئ وفي دلتا الأنهار، ويرتبط بذلك مقياس آخر لمدى التغير

عبر الزمن في المجاري الملاحية على المستوى البيولوجي والفيزيقي، والأسماك التي يتم اصطيادها وفقا لمعايير الإنتاج المتوافقة بيولوجيًا بما يسمح باستمرار الثروة السمكية، ومدى حماية المناطق الساحلية بيئيا، والحفاظ على الشعاب المرجانية.

١٠- المياه العذبة Freshwater:

ويقاس هذا المؤشر بكمية مصادر المياه العذبة سواء الجوفية أو في الأنهار والعيون المتوفرة سنويا والصالحة للاستخدام الزراعي والصناعي وللشرب، وكذلك مدى الكفاءة الاقتصادية في استخدامها.

١١- التنوع الحياتي Biodiversity:

ويتضمن عددا من المؤشرات الفرعية منها مساحات المحميات الطبيعية الخاضعة للحماية القانونية ونظم إدارة تلك المناطق المحمية واحتوائها على حيوانات وزراعات معينة، واحتمالات انقراض بعض الكائنات، أو تغيير طبيعة مسرح معيشة هذه الكائنات الحية وعددها، ومدى التوسع العمراني في هذه المناطق وانتشار السكان فيها على حساب الكائنات التي تعيش بها.

١٢- النمو الاقتصادي Economic development:

ويندرج تحته عدد من المؤشرات الاقتصادية الفرعية منها نمو الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط نصيب الفرد فيه، حصة الاستثمارات في الناتج الكلي، والادخار، والإنفاق على التعليم، ومدى استنفاذ الموارد الطبيعية، ومعدلات التدمير البيئي، ومعدلات التضخم، ونسبة الديون إلى الناتج المحلي الإجمالي،

١٣- الشراكة الاقتصادية العالمية Global economic partnership:

ويضم هذا المؤشر عدد من المؤشرات الفرعية منها التوازن التجاري، ومقدار مساهمة التحويلات المالية في الاقتصاد سواء الداخلة للدولة أو الخارجة منها، وحصة الواردات من الدول الأقل تقدما مقارنة بالواردات من الدول المتقدمة، ومعدلات التعريفة الجمركية،

١٤- أنماط الاستهلاك والإنتاج Consumption and production patterns:

ويرتبط به عدة مؤشرات منها معدل الاستهلاك المحلي مقارنة بالنـاتج المحلـي الإجمالي، ومدى مساهمة الموارد المحلية في الاقتصاد مقارنة بما يـتم تـصديره أو استيراده، ومعدلات استهلاك الطاقة سنويا، وحصة الطاقة الجديـدة والمتجـددة مـن إجمالي الطاقة المستخدمة، وفعالية استخدام الطاقة في الاقتصاد بشكل عام.

الفكرة الرئيسية لمفهوم التنمية المستدامة هي، أنه إذا ما أريد استمرار التنمية في الأجل الطويل فإنه لن يكون في وسع المجتمعات أن تتبع النمو الاقتصادي على نحـو يدمر قاعدة الموارد الطبيعية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي الحالي والمـستقبلي. وأن هناك ضرورة لكي يكون النمو الاقتصادي موزعا بشكل أكثـر إنـصافا (الأمـم المتحدة ١٩٩٧: ٧٣). ويوضح مفهوم التنمية المستدامة، كيف غاب عن التنمية فـي أطوارها المختلفة دلالات وأبعاد مفهوم التاريخ والزمن، وتقديم الآني والعاجل على ما عداه لتحقيق أكبر منفعة ممكنة بالمعيار الاقتصادي المادي، مثلما غابت عنها مفـاهيم العدل في الإنتاج والتوازن في الاستهلاك والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة والبعـد الأخلاقي (نصر محمد عارف: ٢٠٠٤)

وهناك اتفاق على وجود عدد من الخصائص للتنمية المستدامة، أهمها:

١ـــ التنمية المستدامة لها "حد للأضرار" يعتبر هدفًا رئيسيًا،

٢ـــ يجب اعتبار قضايا سياسة الحياة محور السياسة التنموية،

٣ـــ تمايز التنمية المستدامة بين مصدرين مختلفين للأزمة الإيكولوجية. ذلك أن المجتمعات الثرية تتسبب في كوارث بيئية بالعمل على تـرويج، أو علـى الأقل التسامح مع، أنماط الإنتاج والاستهلاك المدمرة للبيئة بينما الممارسات الضارة بالبيئة من جانب الفقراء هي ممارسات ثانوية ودفاعية،

٤ـــ تمثل الروابط الأسرية بوجه خاص تأمينًا اجتماعيًا لأفرادها، وحمايـة لهـم وقت الشدائد، وحري بالتنمية المستدامة أن تعمل على اسـتدامة الـروابط الأسرية مع استمرارها في مكافحة المجتمع الأبوي واستغلال الأطفال،

٥ـ لن يكون بالإمكان تحقيق التنمية المستدامة تأسيسًا على الواقع المحلي فقط دون سواه ذلك لأن هذا الضرب من التنمية يعتمد أيضًا على تدخل الدول ومشروعات الأعمال والتنظيمات الدولية. (أنطوني جيدنز ٢٠٠٢).

مجالات التنمية المستدامة:

يمكن استخلاص ثلاث مجالات للتنمية المستدامة؛ وهي البيئة والثقافة والحكم الصالح؛

١) البيئة:

أدت التطورات غير المنضبطة المصاحبة للتقدم الصناعي، في تنامي سلسلة من المشاكل ذات الطابع البيئي، مثل قضايا التدهور البيئي، والتصحر، والفقر، والدفء الكوني، والانفجار السكاني، وتزايد معدلات انقراض الكائنات الحية بشكل مخيف، والأمطار الحمضية، واستنفاد طبقة الأوزون، وتلوث الماء والهواء والأرض. ولا تركز النزعة البيئية على استعادة الطبيعة، بل على هدف أكثر تواضعًا، وهو التحكم في ما أحدثه البشر من دمار أصاب العالم الطبيعي، وذلك عبر الحد من الاستخدام الاقتصادي للموارد غير القابلة للتجديد، وكذا الموارد القابلة للتجديد من دون الإقلال من جودتها أو تعريض إمداداتها للخطر (أنطوني جيدنز، ٢٠٠٢). ومنذ السبعينيات بدأ الناس يتنبؤون بالاستنفاد الوشيك لمصادر المواد التي تقوم عليها التنمية بعد ذلك ظهرت توقعات بأن التغيرات المناخية وتغييرات أخرى تنتج عن التنمية الموجودة فعليًا، قد تسبب ـ في أفضل الأحوال ـ تغييرات عميقة للشروط المادية للحياة البشرية قريبًا ويمكن في أسوأ الأحوال أن تجعلها مستحيلة سريعًا (ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤ :٢١٨-٢٢١). ولم تكن مصادفة أن تشهد الأعوام الماضية أعلى ارتفاع في درجات الحرارة يتم تسجيله. ويمدنا حقل التنمية بأدلة عديدة صريحة على أن قضايا البيئة عالمية التوجه، "فالنظم البيئية الإقليمية ليست نظمًا مغلقة (closed systems) بل تتأثر بشكل واضح بما يقع خارج التعريف الجغرافي لأي إقليم.

إن ما يحدث في المحيط الأطلسي مثلاً يؤثر في فيضان نهر النيل، وارتفاع درجة حرارة الجو نتيجة لانحسار طبقة الأوزون، أو تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون أو الميثان، يهدد بغرق عدة مدن عربية ساحلية، بل ربما القدر الأكبر من دلتا نهر النيل" (أسامة الخولي ٢٠٠٢).

وكان المؤتمر الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عام ١٩٧٢م بداية اهتمام حكومات العالم بهذا الموضوع حيث تمخض عنه وثيقتان هما: إعلان ستوكهولم للمبادئ البيئية الأساسية التي ينبغي أن تحكم السياسات، وخطة عمل مفصلة فضلا عن إنشاء برنامج الأمم المتحدة البيئي United Nations Environmental Program (UNEP) كأول وكالة بيئية دولية. وكان إعلان استوكهولم أول محاولة لتقييد حق الدول في استغلال مواردها الطبيعية وخاصة تلك المتسمة بطبيعة غير متجددة، وهو ما تم تبنيه لاحقا في إستراتيجية الحماية البيئية الدولية التي بلورت مفهوم "التنمية المستدامة". وفي عام ١٩٨٣ طلب الأمين العام للأمم المتحدة من رئيسة وزراء النرويج آنذاك، جرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland تشكيل لجنة للبحث عن أفضل السبل التي تمكن كوكبنا الذي يشهد نموا سكانيا متسارعا من أن يستمر في الإيفاء بالاحتياجات الأساسية من خلال صياغة افتراضات عملية تربط قضايا التنمية بالبيئة والمحافظة عليها، وترفع من مستوى الوعي العام بالقضايا ذات الصلة بالموضوع. ومع نشر الوكالة (التي أصبحت تعرف بالوكالة العالمية للبيئة والتنمية، والمعروفة اختصارا WCED) لتقريرها "مستقبلنا المشترك"Our Common Future" في عام ١٩٨٧م، الذي جاء متزامنا مع اكتشاف ثقب الأوزون "Ozone hole"؛ أصبح مفهوم "التنمية المستدامة" مفهوما محوريا للتفكير المستقبلي. انعقدت أول قمة بيئية عالمية من نوعها هي قمة الأرض في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية عام ١٩٩٢، والتي وضعت حجر الأساس لرؤية عالمية جديدة، (ساندس Sands ١٩٩٥). وتم الاعتراف بأهمية التنمية المستدامة وعلاقتها بالتغيرات المناخية ضمن الاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي الذي يهدف أساسا إلى العمل على استقرار تركز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي. والمعروف باسم بروتوكول كيوتو الذي وقع عام ١٩٩٧ والذي دخل

حيز التنفيذ مع مصادقة روسيا عليه في ٢٠٠٥م حيث بدأت بعض الأطراف بالفعل في سن تشريعات ومعايير قومية للإيفاء بالتزاماتها تجاه البروتوكول، من خلال وضع حدود قومية قصوى لمستويات الانبعاث فضلا عن إنشاء نظم تبادل الانبعاث، إلا أن رفض الصين والولايات المتحدة التصديق على البروتوكول جعل البرنامج البيئي للمجتمع العالمي بكامله في مهب الريح. خاصة أنهما مسئولتان عن أكثر من ٥٠% من الانبعاث، وتسبب احتواء البروتوكول لأدوات اقتصادية مثل تبادل الانبعاثات في ظهور مقايضات عالمية من أجل الحصص التبادلية، وحقوق الانبعاث، ونشوء سوق جديدة بالكامل للتلوث، حيث سعت دول إلى الحصول على حقوق الانبعاث لدول أخرى لم تصل إلى الحد المسموح لها به (جراب Grubb ١٩٩٨).

٢) المجال الثقافي:

تتعدد وتتنوع تعريفات الثقافة. إلا أن هناك اتجاهين واضحين في تلك التعريفات؛ ينظر أحدهما للثقافة على أنها تتكون من القيم والمعتقدات والمعايير والرموز والأيديولوجيات وغيرها من المنتجات العقلية. أما الاتجاه الآخر فيربط الثقافة بنمط الحياة الكلي لمجتمع ما، والعلاقات التي تربط بين أفراده وتوجهات هؤلاء الأفراد في حياتهم. ويتبنى الباحث الاتجاه الثاني الذي يرى أن الثقافة ترتبط وتحدد كل ما يقوم به الشخص ويتبناه من فكر وفعل. وقد ظل تعريف كلمة (ثقافة) مهمة معقدة وصعبة لأن ما أنتج من تعريفات يتسم باختلاف كبير كما أن الثقافة لا يمكن معالجتها إلا باعتبارها جزءًا لا يتجزأ من أوضاع الحياة الواقعية بطرق دقيقة في الزمان والمكان" (مايكل جرانج ٢٠٠٥). وقد زادت تعريفات الثقافة على ١٥٠ تعريفًا[١] قدم (نبيل علي ٢٠٠١) تصنيفًا موجزًا لهذه التعريفات:

١ ــ الثقافة كنسق اجتماعي: قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية؛

[١] يمكن الرجوع إلى تعريف الثقافة في عدد كبير من المراجع الهامة منها (حسين مؤنس ١٩٩٨)، و(نصر محمد عارف ١٩٩٤)

٢ ـ الثقافة كأيديولوجيا: تعرف الثقافة في إطاره بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من خلاله ذاته ومجتمعه، وبصفتها ـ أيضًا ـ معيار الحكم على الأمـور أيـضًا. وتتضح صلة هذا التعريف بالصحافة حين ندرك كيف أصبحت هـي الأخـرى منظارًا نرى العالم من خلاله؛

٣ ـ الثقافة بوصفها انتماء: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحيـاة اليومية للجماعة الثقافية. وتكنولوجيا المعلومات هي الوسيلة الفعالـة للمحافظـة على هذا التراث، ورصد حصاد تلك الحياة اليومية؛

٤ ـ الثقافة بوصفها تواصلاً: من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات بـين الأجيال؛

٥ ـ الثقافة بصفتها دافعًا: على الابتكار والإبداع والنضال ضـد القهـر والتـصدي لصنوف الظلم، وهنا يبرز دور تكنولوجيا المعلومات كأداة للمبدعين من جانب، ودور الإنترنت كسلاح في يد المناضلين والمناهضين للظلم من جانـب آخـر، حيث يمكن من خلالها أن تسمع أصوات المهمشين والضعفاء،

٦ـ الثقافة بوصفها حصادًا متجددًا: يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه والتفاعل معه وإدماجه في مسار الحياة اليومية.

وقد برزت أهمية البعد الثقافي في التنمية بعد توجه الدراسـات التنمويـة إلـى محاولة فهم سبب عدم نمو بعض المجتمعات في العالم الثالث اقتصاديًا، وخاصة فـي أمريكا اللاتينية، وأفريقيا والشرق الأوسط، في مقابل ارتفاع معدلات النمو فـي دول جنوب شرق آسيا. هنا بدأت فكرة (المعوقات الثقافية) تظهر إلـى الـسطح وتطـرح للدراسة والتمحيص، والفكرة تقول إن بعض المجتمعات قابلة للنمـو الاقتـصادي لأن عناصر ثقافتها غير ممانعة للتجديد، كما تتخلف مجتمعات لأن عناصر فـي ثقافتهـا السائدة تؤدي إلى ذلك.

في أوائل ستينيات القرن العشرين أكدت المقارنة بين البيانات الاقتصادية لكل من غانا وكوريا الجنوبية مقدار التشابه الكبير بين اقتصاديهما في ذلك الوقـت باسـتخدام

معظم المقاييس الاقتصادية... بعد ثلاثين عاما أصبحت كوريا الجنوبية عملاقا صناعيا، لديها اقتصاد يحتل المرتبة الرابعة عشرة في العالم، من حيث الحجم، وشركات متعددة الجنسيات وصادرات ضخمة للمعدات الإلكترونية وغيرها من الصناعات المعقدة وارتفع الدخل الفردي فيها بدرجة كبيرة، في الوقت الذي عززت فيه مؤسساتها الديمقراطية، بينما لم تحدث هذه التغيرات في غانا التي يبلغ دخلها الفردي اليوم واحدا من خمسة عشر من الدخل الفردي في كوريا الجنوبية، لا شك في أن العديد من العوامل ساهمت في ذلك، ولكن يبدو أن للثقافة دور كبير في التفسير فالكوريون الجنوبيين يقدرون العمل الجاد والتعليم والتنظيم والانضباط في حين أن للغانيين قيما ثقافية مختلفة (هاريسون لورانس وصمويل هنتنجتون Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, ٢٠٠٠). وقد أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP ٢٠٠٤) إلى تضافر عوامل أخرى ساهمت على تحقيق هذه الطفرة الاقتصادية في كوريا الجنوبية وهي الإرادة الحقيقية للحكومة الكورية للقيام بدور رئيسي في إطلاق التنمية، والعلاقة الاقتصادية يبين كوريا واليابان وأمريكا، .. ولعل الأهم كما يقول التقرير هو أن نسبة التعليم في كوريا في الستينات كانت أعلى منها في غانا، وان المدارس كانت منتشرة بدرجة أكبر. غير أن الاقتصادي السويدي غونار ميردال درس التجربة التنموية في آسيا، وخرج بنتائج دراسته في كتاب بعنوان الدراما الآسيوية Asian Drama ووصل إلى أن التمويل ليس هو أساس التنمية وأن العوامل غير الاقتصادية وفي مقدمتها الثقافة والتعليم والتربية تؤدي دورًا مهمًا في التنمية (خير الدين حسيب ٢٠٠٦). وعززت تجربة النمو الآسيوية أهمية البعد الثقافي للتنمية.

ونبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP ٢٠٠٤) إلى وجود ثلاث خرافات تحيط بالعلاقة بين التنمية والثقافة: **الخرافة الأولى:** أن بعض الثقافات من المرجح أن تحقق تنمية دون غيرها، وهي الخرافة المرتبطة بالجبرية الثقافية وهي أفكار قديمة.. بيد أن موجة جديدة من الجبرية الثقافية آخذه في الظهور تنسب إخفاق النمو ونشر الديمقراطية إلى عيوب كامنة في الخصائص الثقافية وهي أفكار خطرة يمكن أن تؤدي إلى استنتاجات متطرفة في السياسات نتيجة سيادة اعتقاد بأن بعض الثقافات في مجتمع

ما ليست مؤهلة للنمو الاقتصادي والديمقراطية... ولا يبقى لذلك المنطــق إلا خطـــوة صغيرة للقول بأن هذه الثقافات يجب أن تقمع أو أن تصهر في غيرهـــا .. **الخرافـــة الثانية:** هي أنه من المحتم أن يؤدي التنوع الثقافي إلى نزاعات بـــشأن القـــيم. أمـــا **الخرافة الثالثة:** فهي أن التنوع الثقافي يعيق التنمية.

لقد تأكد "ما للثقافة من أثر بعد أن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، فكان لابد للثقافة من أن تصبح هي محور التنمية، لتحتـــل موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية: سياســـية واقتـــصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، وذلك علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية" (نبيل علي ٢٠٠١). ويذهب (مايكل كرانغ ٢٠٠٥) إلى أنه بدلاً مـــن مقولـــة "الاقتـــصاد يحـــدد الثقافات" تصبح الثقافة هي التي تحدد الاقتصاد". ويشرح (جلين فيشر ٢٠٠٤) علاقـــة الثقافة بالنمو بقوله: إذا أراد أحد المجتمعات أن "يتطور" لابد من إحداث تغييرات، ليس فقط في أنواع المعرفة والمهارات المكتسبة، بل أيضًا في أنماط الشخصية، وفي القـــيم الأساسية، وعادات التفكير. وأصبح المناخ الثقافي الذي يتمثل فـــي وســـائل الإعـــلام الجماهيرية، والإعلان وتكنولوجيا المعلومات والاتصال له دور مباشر فـــي الإنتـــاج والإدارة الثقافية، وكذلك في التنشئة الاجتماعية والتربية والتعلـــيم والتبـــادل الثقـــافي والمتعة وقضاء وقت الفراغ أيضًا.

٣) الحرية والحكم الصالح:

يعد ارتباط حرية التعبير بالتنمية المستدامة من المفاهيم الحديثة المرتبطة بتحول التنمية نحو المفهوم الإنساني وبعدها عن الجانـــب المـــادي المتمثـــل فـــي الأرقـــام والإحصائيات. وكما يصف تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمـــم المتحـــدة فـــإن "السماح للناس بالتعبير تعبيرا كاملا غاية تنموية هامة بحد ذاتهـــا" (تقريـــر التنميـــة البشرية ٢٠٠٤)، حيث اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحـــدة أن الحكـــم والتنميـــة البشرية المطردة صنوان لا يمكن فصل الواحد منهما عن الآخر. فالتنمية لا يمكن أن تتحقق وتطرد في غياب حكم جيد. كما أن الحكم لا يمكن أن يكون جيدًا ما لم يكفـــل

إطراد التنمية ويضع البشر في قلبها. ويمثل دعم الأنظمة المتعددة الأحزاب، وحرية الصحافة والنقد البناء، وإجراء الانتخابات الدورية جميعها، آلية هامة للمحافظة على الحرية وتقوية ثقة الناس في قدراتهم وفي مستقبلهم (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣). . وهو ما يقتضي توافر ثقافة سياسية مشاركة (محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢) وإدراك واع لمعطيات الحياة السياسية ومتغيراتها وهو ما يستمد من مؤسسات عديدة كالأحزاب ومؤسسات التعليم ولكن بالأخص من وسائل الاتصال الجماهيري (السيد عبد الحليم الزيات ٢٠٠٢) التي تؤثر في تشكل معارف الأفراد واتجاهاتهم نحو القضايا ومشكلات المجتمع (خالد صلاح الدين، ٢٠٠٣). ويربط المفكر القومي قسطنطين زريق بين قضية الحرية وبين قضية (القدرة الحضارية) التي هي الكاشف الجوهري عن التباين بين الأمم تقدما وتأخرا وعنده أن الأوضاع المتخلفة التي يعاني منها العرب في الأزمنة الحديثة إنما ترتد إلى اختلال مقاييس التحضر وضعفها، ولتجاوز هذا الاختلال لابد من شروط جوهرية لتحضره وأهم المقاييس الصالحة لتحديد حالة التحضر في مجتمع من المجتمعات ترتد إلى ثمانية أسس هي: "القدرة التقنية، والذخيرة العلمية الخالصة، والقيم الخلقية، والابتكار الفني والأدبي، والحرية الفكرية، ومدى انتشار القدرات والقيم في المجتمع، والنظم والمؤسسات والتقاليد السائدة وما تتضمنه من حريات وحقوق، والأشخاص الذين تتمثل القدرات والقيم في سيرهم وفاعليتهم" (قسطنطين زريق ١٩٨١).

وتشهد البلدان العربية قيام تفارق بين الحرية والديمقراطية يعود إلى إقامة مؤسسات ديمقراطية مع تفريغها من مضمونها الأصلي الحامي للحرية، بمعناها الشامل، حتى تنتهي هذه الهياكل، تحت هيمنة السلطة التنفيذية، إلى آليات لنسق حكم لا يحمي الحرية، مثل مجالس نيابية تأتمر بأمر السلطة التنفيذية بدلا من أن تراقبها وتسألها، ومنظمات غير حكومية تدار من قبل الحكومة، و(نقابات عمال) تدافع عن مصالح الحكومة أو رجال الأعمال ولا تلقي بالا لمصالح من يفترض أن تمثلهم، ووسائل إعلام تتحول إلى أبواق للدعاية لرموز السلطة القائمة، بدلا من أن تذكي الحوار الموضوعي وتدعم اكتساب المعرفة وبناء التنمية، وهناك مقاومة للتغيير، تنشا

في البنية المجتمعية، ويقويها أن التقدم نحو مجتمع الحرية والحكم الصالح ينطوي على الإضرار بمصالح القلة المهيمنة على مقادير الأمور في الوقت الراهن. (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥). ويعد ظهور فكرة الحكم الصالح تطور جديد يسير يدا بيد مع المناقشة المفتوحة لمشكلة الفساد كسبب رئيسي لضعف النمو الاقتصادي في العديد من البلدان النامية (تقرير لجنة المستوطنات البشرية الأمم المتحدة٢٠٠٠).

وطبقًا لتقارير برنامج للأمم المتحدة الإنمائي UNDP أعوام ١٩٩٧، و٢٠٠١)، وتقرير (التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥)، فإن من أهم مقومات الحكم الصالح:

١ــ المشاركة: بمعنى أن يكون للناس دور فعال في إدارة شؤون مجتمعهم. وهو ما يقتضي أن تتاح للجميع ــ ذكورًا وإناثًا ــ فرصًا كافية ومتساوية لعرض قضاياهم، والتعبير عن مصالحهم، وإعلان رأيهم في النتائج المتوقعة من قرارات معينة، كما تتاح لهم فرص حقيقة للتأثير في عملية صنع القرارات، والارتكاز إلى المشاركة الشعبية الفعالة، مع تمثيل شامل لعموم الناس،

٢ــ الشفافية: التي تقوم على التدفق الحر للمعلومات، عبر توافر المعلومات وسهولة الحصول عليها من جانب المواطنين، فضلاً عن صحة المعلومات ودقتها واكتمالها،

٣ــ المحاسبة: ويقصد بها أن يكون الموظفون العموميون خاضعين للرقابة والمساءلة عن ممارستهم للسلطات الممنوحة لهم، وأن يتقبلوا تحمل المسؤولية (ولو جزئيًا) عن الفشل أو عدم الكفاءة أو الغش، وأن يستجيبوا للنقد ويعدلوا قراراتهم في ضوئه.

٤ــ حكم القانون: أو سيادة القانون، وهو ما يقتضي توافر ترتيبات قانونية وقضائية واضحة، مع كفالة المساواة أمام القانون للجميع سواء في التمتع بفرص الحماية القانونية لحقوقهم، أو في التعرض للعقاب بمقتضي القوانين السارية. ويتعين أن تتسم الأطر القانونية بالعدالة وان تطبق دون تحيز، ووجود قضاء كفء ونزيه

ومستقل تماما على تطبيق القانون، وتنفيذ أحكامه بكفاءة من جانب السلطة التنفيذية،

٥ــ الفاعلية: وتعني قدرة الحكم على التوصل إلى أفضل استخدام للموارد. وهذا يقتضي توافر القدرة والكفاءة من جانب مؤسسات الحكم، فضلاً عن توافر الحساسية لهموم الناس مصالحهم لدى هذه المؤسسات،

٦ــ الإنصاف: وهو ما يعني كفالة معاملة عادلة وغير متحيزة لجميع النساء والرجال، فضلاً عن التوزيع العادل لثمار التنمية وأعبائها،

٧- صون الحرية: بما يضمن توسيع خيارات الناس،

٨- الاعتماد على المؤسسات، نقيضا للتسلط الفردي، بحيث تعمل مؤسسات الحكم بكفاءة وبشفافية كاملة، وتخضع للمساءلة الفعالة، في ما بينها في ظل فصل السلطات والتوازن بينها، ومن قبل الناس مباشرة من خلال الاختيار الدوري الحر النزيه،

٩- الاستجابة: يجب أن تسعى المؤسسات والعمليات المجتمعية لخدمة جميع من لهم مصلحة فيها،

١٠- الرؤية الإستراتيجية: يمتلك القادة والجمهور منظورا واسعا للحكم الصالح والتنمية مع تفهم السياق التاريخي والثقافي والاجتماعي المركب لهذا المنظور،

١١- بناء التوافق: يعمل الحكم الصالح على التوفيق بين المصالح المختلفة للتوصل إلى توافق واسع بما يشكل أفضل مصلحة للجماعة،

ويخلص (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) إلى انه يتعين أن تكون الأولوية الأساسية للسياسة في البلدان العربية إذا ما أريد استعادة النمو على أساس مستدام، وان العدل والمعرفة والحرية وحقوق الإنسان ضرورية للحكم الصالح لما لها من قيم في حد ذاتها ولدورها الحاسم في التمكين لتحقيق التنمية المستدامة، فهي في الوقت ذاته غايات التنمية ووسائلها.

التعريف الإجرائي:

تتبنى الدراسة التعريف الإجرائي التالي للتنميـة المـستدامة باعتبارهـا: إدارة للموارد البشرية والطبيعية والمادية تحميها من التدهور وتضمن تواصـلها، لتحقيـق تنمية تفي باحتياجات الأجيال الحاضرة دون الافتئات على حق الأجيال القادمـة فـي إشباع حاجاتها، وتتحقق هذه التنمية من خلال مشاركة واسعة في تحقيها والاستفادة من عائدها".

ويركز هذا المفهوم على القناعات التالية:

١ـ لا توجد سياسة وحيدة لإطلاق طاقات التنمية المستدامة، وضمان أطرادها. بل إن الأمر يستلزم العمل بحزمة من السياسات، تخاطب الأبعاد والقضايا المتعددة، على نحو متناسق ومتكامل وقابل للتطوير في ضوء المستجدات،

٢ـ يقتضي تحقيق التنمية المستدامة تنشيط وتفعيل أطراف وقوى متعددة في المجتمع وإشراكها على نحو جاد في اتخاذ وتنفيذ ومتابعة قرارات التنمية،

٣- التنمية المستدامة تعتمد على الرؤية المستقبلية، وعلى إحداث نقلة ثقافية شاملة في المجتمع،

٤- لن تتحقق التنمية المستدامة بدون حرية وديمقراطية في ظل مشاركة واسعة وحكم صالح.

إسهام الصحافة في تحقيق التنمية

تنمو وتزداد أدوار الصحافة بتعدد المراحل التاريخية التي يمـر بهـا المجتمـع والعالم، حيث تضيف كل مرحلة تاريخية وظائف جديدة لتلبي احتياجات التطور الذي يحققه المجتمع خلال هذه المرحلة التاريخية. كما يختلف الباحثون حول تحديد أهميـة هذه الوظائف، فالبعض يرى أن الإقناع هو الهدف الأساسي لهذه الوسائل، بينما يؤكد البعض على وظيفة الأخبار وتوصيل المعلومات. وهناك فريق ينظر لوسائل الإعـلام بوصفها القوة الرئيسية للتغيير الاجتماعي، ويذهب فريق آخر إلى أن الإعـلام يقـوم بتثبيت وتقوية المعتقدات والاتجاهات السائدة التي تؤدي إلى مقاومة التغييـر وتقبـل

الأوضاع السائدة. والمعروف أن وسائل الإعلام تقوم بأدوار هامة تتمثل في، التنشئة الاجتماعية، والسيطرة من خلال مفهوم الإقناع، التسلية، تدعيم الآراء وتغيير الاتجاهات، والمشاركة والتعبير عن الآراء (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). فيما أضاف "دونالد فيرجسن Donald Fergusen ١٩٨٦) الوظيفة الاقتصادية بتعريف الناس السلع والخدمات، ووظيفة التأريخ. كما برزت وظائف مستحدثة، لعل من بينها تلك المتعلقة بوضعية الصحف كساحة للنقاش العام وكتعبير متنوع الدلالات عن الخطابات الفكرية السائدة في واقع محدد، وتتأكد أهمية هذه الوظيفة كلما اتسعت مساحة حرية التعبير التي تحظى بها الوسيلة الصحفية في مجال تعاملها مع مختلف الشئون والظواهر فضلا عن الأحداث الطارئة والأزمات (هشام عطية ٢٠٠٤). وفيما يتعلق بعملية التغير الاجتماعي فإن وسائل الاتصال تقوم بالوظائف التالية (سعيد محمد السيد ١٩٩٣)؛

أ. وظيفة الأخبار التي تهدف إلى مراقبة البيئة المحيطة وتزويد النظام الاجتماعي بالمعلومات اللازمة،

ب. الوظيفة التعليمية بمعنى مساعدة النظام الاجتماعي على نقل ونشر القيم،

ج. الوظيفة السياسية عبر المساعدة في وضع السياسات وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات،

د. وظيفة قياس رجع الصدى بمعنى إنشاء نظام لمعرفة رد الفعل داخل النظام الاجتماعي، وأيضا بين هذا النظام والبيئة المحيطة،

هـ. وظيفة الترديد، بمعنى نشر نتائج المستحدثات الناجمة من أحد أجزاء النظام الاجتماعي إلى الأجزاء الأخرى ومن المصادر الخارجية إلى الجمهور المنسب داخل النظام الاجتماعي

و. وظيفة تحقيق المساواة لمساعدة أفراد الطبقة الاقتصادية الاجتماعية الدنيا على تضييق الفجوة المعرفية بينهم وبين أفراد الطبقات الأخرى بأمل رفع مستواهم المعيشي.

وفي تناول وظائف الصحافة ودورها في المجتمع، وتأثيرها في التنمية، ظهرت مجموعة من النظريات من أبرزها النظرية النقدية، والمسئولية الاجتماعية، ونظرية المشاركة الديمقراطية.

١- النظرية النقدية:

تنطلق النظرية النقدية لمدرسة فرانكفورت في بحوثها من منظور الإدراك المتزايد للسياقات الاجتماعية والثقافية الأشمل التي تتحرك بداخلها الظواهر الإعلامية، فهي تتبنى رؤية تفاعلية للإعلام وتمنح أولوية قصوى للعلاقة بين الإعلام والواقع الثقافي الشامل، (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). ويرى تيودور آدورنو وماكس هوركهيمر مؤسسا المدرسة أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي إلا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج المجتمع بأنماطه السائدة (نبيل علي ٢٠٠١). وفي المجتمع البديل الذي تطرحه النظرية النقدية تقوم وسائل الإعلام بعدة ادوار (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢):

أولا: يمكن توظيفها كوسائل لتحريض الجماهير على الثورة ضد النظام الرأسمالي، وكذلك يمكن استخدامها كآلية لتحرير وعي واهتمامات الجماهير من خلال الإسهام في تغيير النمط الحياتي الذي ينظم خبرات الجماهير، وتوظيفها كأداة لتبادل المعلومات والتعبير عن الاهتمامات والاحتياجات الجماهيرية.

ثانيا: تعتبر النظرية النقدية وسائل الاتصال الجماهيرية أدوات للتعبير الحضاري والتواصل الثقافي الذي يساعد على تحرير وعي الجماهير وبالتالي يفتح أمامها آفاقا أوسع لتحقيق إنسانيتها*.

* لمزيد من التفاصيل حول المدرسة النقدية يمكن الرجوع إلى، عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)، و نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢- نظرية المسؤولية الاجتماعية:

ظهرت في إطار المراجعات النقدية للنظرية الليبرالية للصحافة، وبلغت ذروتها عندما تشكلت لجنة حرية الصحافة، وأجرت دراستها على الصحافة الأمريكية وقدمت تقريرها عام ١٩٤٧، بعنوان: "صحافة حرة مسئولة". ومن حيث وظائف وسائل الإعلام، في المجتمع المعاصر، رأت اللجنة أن الصحافة يجب أن تقوم بالوظائف التالية:

أ. تقديم تقرير صادق وشامل وذكي، عن الأحداث اليومية.

ب. أن تعمل كمنبر لتبادل التعليق، والنقد.

ج. أن تقدم صورة للجماعات المتنوعة التي يتكون منها المجتمع.

د. أن تبرز أهداف المجتمع، وقيمه، وتوضحهما.

هـ. أن توفر معلومات كاملة عما يجري يومياً.

ويلخص دينيس ماكويل* المبادئ الأساسية، لنظرية المسؤولية الاجتماعية، في الجوانب التالية:

أ. إن الصحافة، وكذلك وسائل الإعلام الأخرى، يجب أن تقبل، وأن تنفذ التزامات معينة، تجاه المجتمع،

ب. يمكن تنفيذ هذه الالتزامات، من خلال الالتزام بالمعايير المهنية، لنقل المعلومات، مثل الحقيقة والدقة، والموضوعية والتوازن،

ج. لتنفيذ هذه الالتزامات يجب أن تنظم الصحافة نفسها بشكل ذاتي، من خلال إصدار مواثيق شرف مهنية، لحماية حرية التحرير الصحفي، والممارسة الصحفية وإنشاء مجالس للصحافة،

د. إن الصحافة يجب أن تتجنب نشر ما يمكن أن يؤدي إلى الجريمة، والعنف والفوضى الاجتماعية، أو توجيه أية إهانات إلى الأقليات،

* لمزيد من التفاصيل حول نظرية المسؤولية الاجتماعية يمكن الرجوع إلى وليام ل ريفرز ١٩٧٥) (سليمان صالح ١٩٩٤) (حسن عماد مكاوي ١٩٩٤) (محمد حسام الدين ٢٠٠٣)..

هـ. إن الصحافة يجب أن تكون متعددة، وتعكس تنوع الآراء، وتلتزم بحق الرد وإصدار قوانين للحد من الاحتكار،

و. إن للمجتمع حقاً، على الصحافة، بأن تلتزم بمعايير رفيعة، في أدائها لوظائفها،

ز. إن التدخل العام يمكن أن يكون مبرراً لتحقيق المصلحة العامة

٣- اقترابات نظرية أخرى*:

في مقابل تصور يرى أن الجمهور هو من يجب أن يحدد توجهات واهتمامات الصحف هناك "المنظور الذي يعرف باسم Agenda Setting ويقوم على رؤية مفادها أن وظيفة الإعلام هي العمل على تشكيل اتجاهات الرأي العام من خلال التركيز على قضايا معينة وتهميش قضايا أخرى، ويهدف إلى دراسة وإبراز الدور الذي يقوم به الإعلاميون في إعداد الخريطة العامة للأحداث والمشكلات التي تعالجها وسائل الإعلام" (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢). هناك منظور (نموذج الاعتماد) الذي قدمه كل من ميلفين ديفلير وبول روكيتش عام ١٩٧٦، وتناول العلاقة بين وسائل الإعلام والنظام الاجتماعي وجمهور، ويقصد بالاعتماد على وسائل الإعلام درجة أهمية وسيلة معينة للأفراد كمصدر عن الأحداث والقضايا المثارة على الساحة، ومن بين فروض النموذج انه كلما زادت حدة عدم استقرار النظام الاجتماعي وتغيره، زادت الحاجة إلى المعلومات وتقديمها إلى الجمهور بحيث يصبح أكثر اعتمادا على وسائل الإعلام في أوقات التغير (جمال عبد العظيم احمد ٢٠٠١).

محاور الدور التنموي للصحافة :

تختلف الرؤى التي تتناول دور وسائل الإعلام وفي قلبها الصحافة فيما يتعلق بالتنمية، ويرى (ولبر شرام وروبرتس دونالد Wilbur Schramm and Donald Roberts ١٩٧١) أن الحد الأدنى لمساهمة الإعلام في عملية التنمية يتمثل في، تقديم معلومات

---

* ويمكن التوسع في تناول دور الإعلام والتنمية بالرجوع إلى، عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢، عاطف عدلي العبد، ونهى عاطف العبد ٢٠٠٨

عن ضرورة التغيير، وتهيئة قبول عام للتغيير المطلوب، والمساهمة في تعليم المهارات الضرورية لهذا التغيير. ويشير (نبيل على ٢٠٠١) إلى مهام تنموية أساسية للإعلام منها التعليم، والتوعية الثقافية وإعادة إحياء الإرادة الجماعية للمشاركة في العمل الاجتماعي. ويحدد (دياز بروديניف Diaz Bordenave ١٩٧٦) عددا من المهام للإعلام لإنجاح برامج التنمية:

- رفع مستوى الوعي عند القادة
- التدريب على مهارات الاتصال
- إيجاد وسائل لقياس رد فعل الجمهور
- التعليم الجمعي من خلال وسائل الاتصال
- تنظيم جماعات الضغط
- اشتراك وسائل الاتصال فعليا في وضع خطط التنمية
- تطوير المؤسسات المحلية والتعاون بين بعضها البعض
- نقل التكنولوجيا وإمداد الجمهور بالمعلومات

وهناك عدد من المحاور التي تركز الدراسة على أهمية قيام الصحافة بها، في إطار مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة، وهي المشاركة ونشر المعرفة والثقافة.

١- المشاركة.

تعد المشاركة في إطار من الديمقراطية والحرية شروط رئيسية للتنمية، وأحد الأعمدة الرئيسية فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والمشاركة موقف إيجابي، يترجم الرغبة في القيام بنشاط اختياري في مجال الحياة، وتتطلب المشاركة حدًا أدنى من الوعي والمعرفة، يؤدي إلى سلوك فعلي ملموس؛ يتمثل - غالبًا - في الأنشطة المتعارف عليها كالترشيح في الانتخابات، والإدلاء بالصوت، والعضوية في الأحزاب أو المنظمات، وحضور المؤتمرات والاجتماعات.. إلخ (جوناثان بوردمان ١٩٩٢).

ويربط "هنتنجتون" بين المشاركة والتنمية السياسية؛ حيث يرى أن عملية التنمية السياسية تنطوي على أسس ثلاثة: الأول: ترشيد السلطة، والثاني: التمايز بين الوظائف السياسية، والثالث: التهيئة للمشاركة السياسية، بحيث تزداد المساهمة الشعبية سواء من حيث عدد المساهمين ونطاق مساهمتهم، أو مجال هذه المساهمة ومدى تكرارها وبروز مؤسسات سياسية لتنظيم هذه المشاركة (في: محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١). وتقوم الثقافة السياسية، بدور كبير في تحديد طبيعة العلاقة بين المواطنين والنظام السياسي وترسم الملامح المميزة لهذه العلاقة وتضعها في إطار أحد الأنماط التالية (روبرت فرانك Robert Frank ١٩٨٨):

الأول: تتسم فيه توجهات الأفراد نحو النظام السياسي بالاهتزاز والضعف وعدم الثقة، بالإضافة إلى عدم اهتمام المواطنين بالقضايا العامة والشأن القومي.

الثاني: بالإيجابية النسبية، حيث يعي الأفراد، بدرجة أو بأخرى، الشؤون العامة، ويدركون ويفهمون مجريات الأمور على الساحة السياسية، ولكنهم يشعرون أن دورهم محدود، لا يؤثر في عملية صنع القرارات، حيث لا يسمح النظام بالمشاركة الفعالة من قبل المواطنين.

الثالث: تتوافر فيه درجة عالية من الوعي والمشاركة الإيجابية من قبل المواطنين، واحترام النظام السياسي لإرادة الشعب، الأمر الذي يشيع مناخًا ملائمًا لتحفيز المواطن على تبني سلوكيات إيجابية في إطار المشاركة السياسية.

وإذا ما نظرنا إلى خصائص الثقافة السياسية في المجتمع المصري سنجد أن مجموعة منها تتعارض مع متطلبات التنمية وأبرزها: أنماط القيم المطلقة التي تسود المجتمع والتي يترتب عليها أحكام مسبقة على أي نشاط سياسي يقوم في الأساس على النسبية، والسلبية، وأنماط القيم التي يضفي عليها طابع القداسة سواء من خلال ربطها بالدين أو العادات والتقاليد أو الأعراف والتي تمثل معايير لتقييم السلوك والممارسة السياسية في نطاق مثل هذه الثقافة السياسية، وهو ما يتطلب بناء وترسيخ منظومة القيم السياسية الملائمة للتنمية والتي تشمل قيمًا مثل: الاعتدال، الثقة، التسامح، احترام

القانون، القبول بالتعددية السياسية والفكرية، والقبول بالحق في الاختلاف في الرأي (حسنين توفيق إبراهيم ٢٠٠٥). ويقول (جلين فيشر ٢٠٠٤) في المجتمعات التي لا يعتبر وجود ثقافة سياسية مدنية فيها هو القاعدة، وحيث تلعب الحكومة المركزية دورًا محوريًا في تنفيذ التنمية، غالبًا ما يتم النظر إلى العملية الديمقراطية على أنها ترف ينبغي تأجيله، بحجة أن القدر الزائد من الديمقراطية يؤدي إلى اضطراب الأولويات، والافتقار إلى الانضباط الضروري، كما أن الثقة محدودة في أن يعرف عامة الجمهور حقًا، أين تكمن مصلحته أو أن يكون على استعداد لإجراء اختيارات ذكية. والأسوأ من كل ذلك وفقًا لهذا الرأي أن النظام الديمقراطي يسمح لمن يعارضون التخطيط الإنمائي القيام بأعمال مخربة يسهل أن تتجاوز ما يستطيع أن يتحمله الجهد التنموي الهش. وفي هذا الصدد يؤكد (أمارتيا صن ٢٠٠٤) أن حرية المشاركة السياسية، أو فرص الحصول على التعليم الأساسي أو على الرعاية الصحية، هي من المكونات التأسيسية للتنمية، وإن صلتها الوثيقة بالتنمية ليست في حاجة إلى تقويم جديد من خلال إسهامها غير المباشر لإنجاز زيادة إجمالي الناتج القومي أو من خلال النهوض بالتصنيع. علاوة على هذا فإن هذه الحريات والحقوق ذات فعالية كبيرة أيضًا للإسهام في التقدم الاقتصادي، أن اتساع نطاق الحرية يمثل في أن الغاية التي لها الأولوية والوسيلة الأساسية للتطوير والتنمية.. فقوام التنمية؛ إزالة مختلف أنماط افتقاد الحريات التي تحد من خيارات الناس، وتقلص فرص مشاركتهم.

وتتطلب المشاركة توسيع نطاق الاختيار، أي الزيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة صراحة على الناس وهو ما يعد الهدف الرئيس، ومعيار التنمية الاقتصادية وأوضح دبليو. إيه. لويس في مؤلفه المشهور "نظرية النمو الاقتصادي" أن هدف التنمية هو زيادة "نطاق الخيار الإنساني" فالتنمية لا يمكن أن تنفصل عن المشاركة الشعبية فالهدف والمعيار من التنمية هما توسيع فرص ونطاق الاختيار تأسيسًا على الحق في المعرفة وفي التعليم.. إلخ، أي الزيادة في نطاق البدائل الفعالة المعروضة والمطروحة صراحة على الناس. التنمية ليست مجرد الغاية إنها أيضًا عملية الوصول إليها، فجزء من سبب عدم استدامة التنمية هو ابتعاد الأغلبية عن أخذ دور كامل وواع

في القرارات الخاصة بالنشاطات الحياتية (ج تيمـونز روبيـرتس ٢٠٠٤). وتتـصل المشاركة السياسية بإعطاء كافة أفراد المجتمع الحق في الاشتراك بصورة منظمة في صنع القرارات السياسية التي تتصل بحياتهم معا في مجتمع من المجتمعات، وهو مـا يعني ممارسة هذا الحق فعليا بعيدا عن عوامل الضغط والإجبار والإلزام، إذ يجب أن تظل في إطار ديمقراطي يتسق معه إطار الشعور بالمسئولية الاجتماعية تجاه الأهداف المجتمعية العامة وفي إطار الشعور بحرية الفكرة وحرية العمل وحرية التعبير عـن الرأي (سعد إبراهيم جمعة ١٩٨٤). فالمشاركة الجماهيرية في مناخ حر هي أسـاس نجاح عملية التنمية، وديمقراطية المجتمع وتحرير الإعلام الوطني هما المدخل الملائم لتعامل فعال مع عصر الاتصال والمعلومات بما يحقق التنمية المستدامة.

دور الصحافة في تدعيم المشاركة السياسية:

يتحدد إسهام وسائل الإعلام، وفي قلبها الصحافة في تدعيم المشاركة السياسية في إطار عدد من العوامل أهمها؛ العلاقة بين النظم السياسية ونظم الاتـصال والإعـلام بوصفها القناة الرئيسية لتداول المعلومات في المجتمع، ومن ثم كان لكل نظام سياسي على مدى التاريخ نظامه الاتصالي والإعلامي، وقد حدث نوع من التفاعل بين تطور النظم السياسية ونظم الاتصال والإعلام، حيث كان تطور النظم السياسية فـي اتجـاه معين يؤدي إلى تطور نظم الاتصال والإعلام هـي الأخـرى، كمـا أن التطـورات التكنولوجية، منذ ظهور المطبعة وحتى الآن كانت تؤثر في النظم السياسية بـدرجات تختلف من نظام إلى آخر تبعًا لبنية النظام المؤسسية وطبيعة علاقات القوى التي تحكم النظام والظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الداخلية التي يتعامل معها، إضـافة إلى العوامل المتعلقة بالبيئة الخارجية بالمجتمع والدولة التي يحكمها نظام سياسي معين ويرصد (محمد سعد أبو عامود ١٩٨٦) التطورات التي تركها الإعلام على الأنظمـة السياسية المعاصرة:

أ – ازدياد قوة المواطن العادي نسبيًا في مواجهة السلطة الـسياسية، فمـواطن هـذا العصر أكثر إحساسًا بقدراته الذاتية، وذلك من خلال شعوره بمعايشة كل ما يجرى

من أحداث، ومن ثم فقد زال بالنسبة له حاجز الغموض الذي كان يكتنف مشاعر سلفه تجاه عالم السياسة،

ب- أدى ازدياد قدرات الأداة الإعلامية ووفرة المعلومات، خاصة في المسائل السياسية إلى زوال حاجز السرية بصدد المعلومات السياسية، فلم يعد النظام السياسي قادرًا على إخفاء بعض المعلومات لأن ما يخفيه بالداخل، يمكن الحصول عليه من الخارج، بل أصبح مطالبًا بمصارحة المواطنين بالحقائق والاستماع إلى آرائهم وأفكارهم بوصف هذا الأمر حقًا من حقوقهم، ولم يعد أمام النظام ما يتذرع به من أسباب لإخفاء الحقائق بدعوى حماية الأمن القومي، حين أصبحت معظم المعلومات المتعلقة بهذا الموضوع متاحة للدول الأخرى، وقد نتج عن هذا الوضع تضييق نطاق المناورة السياسية داخليًا. وهو ما أدى إلى التخفيف من حدة الغموض الذي كان يحيط بالعملية السياسية بالنسبة للمواطن العادي، هذا الغموض الذي كان يوفر نطاقًا ملائمًا للمناورة وحرية الحركة بالنسبة لرجل السياسية،

ج- في ظل وضع كهذا يتسع نطاق المواءمة السياسية أمام صانع القرار السياسي الأمر الذي يؤدي إلى تعقيد العملية السياسية، وهنا تبرز الحاجة إلى مؤسسات سياسية تقوم بدورها في هذا المجال، وهو ما يعني أن تحديد سلطات صانع القرار أضحت ضرورة تفرضها الظروف الموضوعية للإرادة السياسية للمجتمع،

د- أصبح الإعلام أحد آليات العملية السياسية، سواء بالنسبة للمواطن العادي، أو لصانع القرار، وكذلك المؤسسات السياسية الأخرى في المجتمع،

هـ- ازدياد تأثير رجال الإعلام في الشؤون السياسية، الأمر الذي يعنى أن التكوين الفكري والثقافي لرجل الإعلام يمكن أن يلعب دورًا في نطاق التأثير على العملية السياسية. وهو ما أدى بدوره إلى ازدياد حدة الضغوط على العاملين في الإعلام سواء كانت ضغوطا فنية ترجع إلى ازدياد حجم المعلومات المتدفقة على المؤسسات الإعلامية، أو الضغوط النفسية التي يمكن أن تمارس من قبل السياسيين أو الضغوط المتعلقة بطبيعة مهنة الإعلامي والتي يقوم فيها بدوره في نقل المعلومات للمواطن العادي بصدد كافة المسائل العامة في المجتمع،

و- ازدياد قوة الحقوق المعنوية التي يتمتع بها المواطن في هذا العصر، مقارنة بالمرحلة السابقة، فلم يعد يتمسك اليوم بحق الرأي، وإنما يتمسك بحق الاتصال بمعنى حرية تداول المعلومات من أسفل إلي أعلي ومن أعلى إلى أسفل، الأمر الذي يجعل من التعامل الاتصالي الذي يقوم على الحوار والإقناع ضرورة من ضرورات الممارسة السياسية في عالم اليوم كبديل عن أساليب العنف.

وبرز دور الصحافة في هذا المجال باعتبارها أداة في التنشئة السياسية، وباعتبارها أداة أيديولوجية. فالصحافة قد تكون ساحة أو أداة أو طرفا وبحكم طبيعة النظام السياسي يتحدد النظام الإعلامي الذي يعززه وفقا لعلاقة التأثر والتأثير في طار الأنماط الثلاثة التي تعكسها الصحافة من خلال (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢):

١- كونها ساحة تصور: والأصل في هذه الحالة أن الحكومات أو القوى السياسية المختلفة قد تلجأ لاستخدام الصحافة كساحة تطرح فها وعليها تصوراتها،

٢- كونها أداة للتصور: لدعم أو تثبيت تصورها أو للتحول من تصور سابق أو إجراء تعديلات على أسس ومرتكزات قائمة بالفعل،

٣- كونها طرفا فاعلا للتصور: له مفاهيمه وتصوراته الخاصة وتتاح له الفرصة كي يحاور القوى السياسية المختلفة ويمارس مهامه الرقابية والتقويمية على مجال التصورات المطروحة.

وقد يعمل الإعلام على تكريس ثقافة سياسية أحادية في المجتمع السلطوي، وقد يعكس ثقافات متباينة ومتنوعة في المجتمع الذي يسمح بحريه تدفق الآراء والأفكار وحرية الممارسة الإعلامية، وهو ما ينعكس على الاتجاهات والآراء التي تعبر عنها وسائل الإعلام، وترصد الدراسات التي أجريت عدة عوامل يعزى إليها تحديد الأطر التي يتم من خلالها تقديم الأحداث والقضايا السياسية التي تؤثر في توجهات الرأي العام تجاهها وثقافته السياسية (هويدا مصطفى ٢٠٠٠):

١- درجة الاستقلال السياسي لوسائل الإعلام،

٢- مصادر الأخبار والأحداث،

٣- القيم والأعراف السائدة التي تعكسها الممارسة الإعلامية،

٤- الخلفية والمعتقدات الأيديولوجية والسياسية والثقافية التي يعتنقها القائمون بالإعلام.

وأوضحت (أميرة العباسي٢٠٠١) أن الأفراد الأكثر تعليما وأكثر انتظاما في شراء الصحف أكثر معرفة بالتنظيمات السياسية القائمة، ومن ثم أكثر موافقة على المشاركة السياسية. فبسبب انتشار وسائل الإعلام وقدرتها على تقديم معلومات بشكل غير متاح لكل الناس. ويمكنها أن تدفع الفئات المهمشة إلى المشاركة ومنحهم صوتا، وتغير الناس والثقافة وتخلق الطلب على مؤسسات جديدة وتطلق جدلا عاما، وتسهيل الوصول إلى الإعلام، يمكن أن يقدم صوتا للجماعات الاجتماعية للضغط على التغير في المؤسسات الحاكمة ومعايير سلوكها (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢). وتوصلت (أميرة العباسي٢٠٠١) إلى أن دور الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية يجب أن يتم في إطار سياق مجتمعي أوسع. فالإعلام واحد من أدوات متعددة تحقق المشاركة، التي يشارك في تحقيقها العديد من المؤسسات السياسية والإعلامية والتعليمية. وينظر إلى المشاركة كمعيار لنمو النظام السياسي ومؤشر على ديمقراطيته. وتمر درجة المشاركة السياسية للجمهور بثلاث مراحل يلعب الإعلام دورا رئيسيا في كل مرحلة منها تبدأ هذه المراحل بمساعدة الرأي العام في الحصول على المعلومات والأخبار حول الأنشطة السياسية المختلفة، مرورا بمساعدتهم عل تكوين موقف تجاهها وانتهاء باتخاذ سلوك تجاه هذه الأنشطة السياسية" (كريستوفر كيني Christopher B. Kenney ١٩٩٢).

دور الصحافة في نشر المعرفة:

أكد (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣) أن المعرفة هي عماد التنمية خاصة في عصر المعلومات الذي نعيش فيه والذي يتميز بتسارع التغير التكنولوجي بشكل غير مسبوق. فالمعرفة سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني، ومن أوائل المفكرين العرب الذين فطنوا إلى ارتفاع شأن المعرفة (قسطنطين زريق ١٩٧٧) الذي ذكر أن المعرفة

تتعدى مجرد العلم والعلوم بمعناها الصرف لتنسحب على الثقافة بمختلف جوانبها، ولتشمل جميع أنواع المعلومات والمهارات التي يكتسبها الإنسان، والأساليب التي يمارسها لصنع حاجاته وتنظيم شؤونه وترقية عقله ونفسه، تقوم فاعليات مجتمعية مختصة بإنتاج المعرفة ونقلها ونشرها كالتعليم والبحث والإعلام والنشر، فإنتاج المعرفة ونشرها هو السمة المميزة للمجتمعات المتطورة. وقدم (نبيل علي ٢٠٠٣) وصفا لهذه المعرفة بأنها تؤهل البشر لمواجهة عالم الواقع؛ الشديد التعقيد، السريع التغير. يتطلب ذلك توسيع مفهوم المعرفة بحيث لا تصبح مقصورة على المعرفة العلمية بل المعرفة المتكاملة التي تجمع بين ثلاثية المعرفة العلمية، ومعرفة الإنسانيات والمعرفة الكامنة وراء أنواع الفنون المختلفة. ويقوم بناء المعرفة على خمسة أركان (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤):

١- إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم، وضمانها بالحكم الصالح،

٢- النشر الكامل للتعليم راقي النوعية،

٣- توطين العلم وبناء قدرة ذاتية في البحث والتطوير التقني في جميع النشاطات المجتمعية،

٤- التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البنية الاجتماعية والاقتصادية العربية،

٥- تأسيس نموذج معرفي عربي عام أصيل، منفتح، ومستنير.

وأكد (قسطنطين زريق ١٩٧٧) أن المعرفة ستغدو أهم مورد في الأنظمة الاقتصادية، وستكون الطاقة الأولى في المستقبل، ولن تكون للمعرفة أهميتها كطاقة إنتاجية استثمارية فحسب، بل سيكون لها مكانتها المستقلة وستطلب غاية في ذاتها. ويتطلب إنتاج المعرفة نشوء طلب مجتمعي قوي ومطرد على المعرفة، وتبلور إرادة سياسية على تامين الموارد اللازمة لنشاط منظومة معرفة حيوية وقادرة، بما في ذلك بناء رأس المال البشري راقي النوعية وبيئة من السياسات والبني المؤسسة المواتية لفعالية نشاطها، وحيوية منظومة المعرفة رهن بشروط سياسية في كل مجتمع، لعل

أهمها التمتع بالحرية، وضمانها بحكم القانون وباقي أركان الحكم الصالح، مع قيام نسق الحكم بتهيئة متطلبات نشر المعرفة وإنتاجها بكفاءة. ولهذه المعرفة خصائص يوردها (نبيل علي ٢٠٠٥):

١. معرفة سريعة دائمة التجدد،

٢. معرفة أكثر صلابة من خلال الحوار الفعال بين النظري والتطبيقي، والصلة الوثيقة بعالم الواقع،

٣. معرفة متخلصة من بقايا الفكر الديكارتي وتركة ثنائياته، التي رسخت في العقول رؤية مزدوجة عن العالم مثل ثنائيات "الصواب والخطأ" و"الصدق الكذب" و"الجميل والقبيح"، هي معرفة ترى مناطق الرمادي والظلال وتحتفي بالعقول "الضبابية" القادرة على أن تنفذ خلال حجب التعقد المعتمة، وعلى أن تولد علمًا جسورًا يقفز فوق الراهن المستقر، وينتهك السائد الرائج، ويستأنس المشوش والغامض وغير المكتمل،

٤. معرفة تقبل الخلاف والاختلاف، ولا ترى في التناقض دليلاً على الخطأ ولا في اللاتناقض دليلاً على الصواب،

٥. معرفة تخلصنا من حضارة وصفها البعض بـ"حضارة الانفصال": انفصال الغايات عن الوسائل، والنظري عن العملي، والأكاديمي عن المهني، ولغة النحويين عن لغة المتكلمين.

وفي إطار تصاعد المعرفة وأهميتهما برز مصطلح (مجتمع المعرفة) knowledge Society لوصف بعض التطورات الرئيسية في المجتمعات الصناعية في أواخر القرن العشرين وأوائل الواحد والعشرين "والمقصود بمجتمع المعرفة هو ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد والمجتمع المدني والسياسة، والحياة الخاصة.. نقطة البدء في مجتمع المعرفة هي تنامي الاعتقاد أن الأصول المعرفية للمجتمع: المعرفة والخبرة، لا الأصول المادية أو المالية، كالمواد الخام أو رأس المال، هي

المحددات لجوهرية للإنتاجية والتنافسية، ومن ثم التقدم، في عالم اليوم والغد". (تقرير تنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٤). ويتميز مجتمع المعرفة باستخدامه المعلومات بكفاءة أو إدارتها بفعالية، ويكون الأشخاص في مجتمع المعرفة على اطلاع اكبر، ويسعون في الوقت نفسه إلى أن تكون آرائهم معروفة بصفتهم مستهليكن ومواطنين مهتمين بالتداعيات الأخلاقية والاجتماعية والبيئية للتغيرات التكنولوجية مع التركيز على الاستثمار في الابتكار والأبحاث والتطوير (المؤسسة الأوربية European Foundation ٢٠٠٣).

ويرتبط مجتمع المعرفة بإدارة الكم الهائل من المعلومات الحديثة والمتنوعة والسريعة التوالد حتى أصبحت معايير المعلوماتية فيه مقياسا للتقدم، وهذه المعايير هي (وليام مارتين William Martin ١٩٨٨):

١. المعيار التكنولوجي: تصبح تكنولوجيا المعلومات مصدر القوة الأساسية ويحدث انتشار واسع لتطبيقات المعلومات في المكاتب والمصانع والتعليم والمنزل.
٢. المعيار الاجتماعي: حيث تصبح المعلومات وسيلة للارتقاء بمستوى المعيشة، ويتاح للعامة والخاصة معلومات على مستوى عال من الجودة.
٣. المعيار الاقتصادي: تصبح المعلومات مصدرًا للقيمة المضافة، ولخلق فرص جديدة للعمالة وتصبح فاعلا اقتصاديا أساسيا، سواء كمورد اقتصادي أو كخدمة أو سلعة.
٤. المعيار السياسي: تؤدي حرية المعلومات إلى تطوير وبلورة العملية السياسية وذلك من خلال مشاركة أكبر من الجماهير وزيادة معدل إجماع الرأي Consensus.
٥. المعيار الثقافي: الاعتراف بالقيم الثقافية للمعلومات (كالصدق الإعلامي والأمانة العلمية، واحترام الملكية الفكرية والحرص على حرمة البيانات الشخصية..) وذلك من خلال ترويج هذه القيم من أجل الصالح القومي وصالح الأفراد على حد السواء.

وتركز الجدل في المنطقة العربية على معوقات اكتساب المعرفة ويرصد (نبيل علي ٢٠٠٣) عددا من أهم هذه المعوقات:

١ــ غياب الديمقراطية وحرية التعبير وما يرتبط بذلك من قدرة على استهلاك المعرفة وتوليدها.

٢ــ السياق المؤسسي الحالي غير القادر على امتصاص المعرفة وإذكاء روح البحث عنها وتنمية الدوافع لتوظيفها واقعيًا.

٣ــ الفلسفة التربوية القائمة على التعقيد وتضخيم المادة التعليمية على حساب مهارات التفكير الأساسية.

٤ــ ضعف الطلب على المعرفة من قبل الحكومة ومؤسسات الإنتاج والخدمات.

يضاف إلى هذا أن ترجمة المعرفة إلى فعل وحسن انتقائها وتبنيها، يتطلب أن يكون الفرد مسلحًا بالخبرة النقدية التي تقوم على أساس عدم القبول التلقائي لكل ما يعرض أو يقال، وامتلاكه القدرة على التساؤل والمناقشة والانتقاد، وهو ما يعني الأخذ بأساليب التنشئة الديمقراطية، التي تعتمد في نقل القيم والخبرات السياسية للمجتمع على الحوار والمناقشة والإقناع بدلاً من التلقين والإتباع، ويؤكد (هيلتي لورنز Hilty Lorenz ٢٠٠٤) ان المواطنين يحتاجون إلى معلومات عالية الجودة ومناسبة في التوقيت من اجل زيادة المعرفة واثبات الذات؛ فالمواطن صاحب المعرفة فقط سوف يكون في موقع المشاركة في التخطيط واتخاذ القرار،، وهو ما يقتضي تقديم للمعلومات المستحدثة باستمرار بشكل يسهل الوصول إليه ويسهل فهمه، وأن تكون في شكل حديث مركز وتخصيص المعلومات ومعالجتها لكل مستخدم فردي من المجموعات المختلفة، سواء كان ذلك التخصيص بسبب طبيعة المعلومات أو سهولة وصول الأفراد إليها عبر قنوات المعلومات المختلفة مثل تكنولوجيا المحمول والتفاعل عبر الانترنت.

وقد لعبت وسائل الإعلام منذ نشأتها الأولى دورا محوريا في نشر المعرفة، ولقد تحور هذا الدور مع صعود فئات من وسائل الإعلام إلى صدارة المنظومة الإعلامية مع التطور العلمي والتقاني الذي أوصلنا إلى شبكة الإنترنت وما تقدمة من إمكانات هائلة لنشر المعرفة. ويشترط (هيلتي لورنز Hilty Lorenz ٢٠٠٤) لكي يقوم

المواطنون بلعب دور مرتبط بصنع القرار والتخطيط والتنفيذ ان يزداد مستوى معرفة المواطنين بالظروف والشروط البيئية لحياتهم اليومية والضغوط البيئية التي يتعرضون لها، وهو ما يتطلب مستوى كاف من المعلومات وجودة الخدمة من وسائل الإعلام. وحتى تكون الرسالة الإعلامية فعالية فيما يتصل بنشر المعرفة، عليها أن تتصف بالسمات التالية (سعيد محمد السيد ١٩٩٣) :

- القدرة على فهم الجمهور للمحتوى
- أن تكون المعلومات التي تتضمنها مكتملة ومحددة وان يتم تقديمها في الوقت المناسب
- إن يكون في قدرة المتلقين تطبيق هذه المعلومات لأنها ذات فائدة مباشرة
- وأن يكون لدى المتلقين الرغبة في استخدام هذه المعلومات
- أن يكون هناك قدر كبير من التكيف بين الرسالة ومتغيرات الموقف الذي يحيط بالجمهور المستهدف.

ويظل البحث مستمرا عن إجابة السؤال الذي طرحته (عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢) وهو؛ هل يمكن لبحوث الإعلام أن تتوصل إلى المعرفة التي نحتاجها لفهم وتغيير الواقع المجتمعي الذي نعيش فيه؟ والإجابة عن هذا السؤال تفترض ضرورة حدوث تغيير مجتمعي شامل سواء بالأساليب الإصلاحية أو الثورية.. فوسائل الإعلام لا تعتبر عنصرا هاما في التغير بمفردها، ولكن قدرتها على التأثير تأتي من خلال مجموعة مركبة من العناصر السياسية والاقتصادية والثقافية.

دور الصحافة الثقافي:

أصبحت الثقافة محور عملية التنمية، وتحولت من نشاط هامشي يؤازر التنمية، أو يعوقها، إلى نشاط رئيس وقاسم مشترك ما بين جميع قطاعات المجتمع دون استثناء (نبيل على ١٩٩٩). وإذا كانت الدول المتقدمة بحاجة إلى الثقافة للحفاظ على تقدمها، فإن الدول النامية التي تسعى للتقدم وتسير على طريق التغير الاجتماعي والاقتصادي

والسياسي والفكري، بحاجة اكبر إلى الثقافة باعتبارها الوسيلة الأولي في تقويض مرتكزات الجهل والسلاح الأقوى في مواجهة مظاهر التخلف والجمود وفي مواجهة التحديات والمخاطر التي تهددها، ولترسيخ أسس التقدم والتطور (عبد الكريم ناصف ١٩٩٨).

ورصد (نبيل علي ٢٠٠٣) قائمة النقلات النوعية التي حدثت للثقافة الجديدة التي نعيش في ظلها والتي أطلق عليها (ثقافة الإنترنت) وهذه النقلات هي:

أ - فكر إنساني جديد: يؤمن بأن التغير هو الثابت الوحيد باستثناء ثوابت العقيدة، يطرح المسلمات ويرفض الاستقطاب ما بين أقطاب الثنائيات، فكر لا يختزل الواقع حتى يدين لقدراته بل يقبل الواقع كما هو بتعقيداته واحتمالاته ويؤمن بلا نهائية إشكاليات العقل ولا نهائية الحلول والرؤى واستحالة اكتمالها وكمالها بالتالي،

ب - نظرة جديدة لمنظومة المجتمع وعلاقاتها بالثقافة: نظرة تضع الثقافة في قلب المنظومة كتيار يسري في جميع أركانها وقطاعاتها، فهناك ثقافات قطاعية للزراعة وثقافة للصناعة وثقافة للصحة وثقافة للاقتصاد وثقافة للتربية، وهلم جرا،

ج- موازين قوى جديدة: تجمع بين ثالوث القوة العسكرية والاقتصادية والمعلوماتية، تبطن قواها الصلدة hard power بقوى لينة soft power تقوم على الجذب لا الضغط، والإقناع لا الإكراه، تحل فيها الأجندة محل التكتيك والمؤسسة محل الترسانة، وهوائي الإعلام بديلاً عن منصات الصواريخ وكسب العقول والقلوب بديلاً عن كسب الأرض، والإخضاع بالاتفاقيات (الجات مثلا) بدلاً من الإنذارات ونهب الموارد المعلوماتية بدلاً من نهب الموارد الطبيعية،

د - اقتصاد جديد: أساسه الموارد المعرفية ورأس المال الذهني intellectual capital وليس الموارد المادية في المقام الأول، اقتصاد قائم على صناعة الثقافة وصناعة البشر بالتالي،

هـ- تربية جديدة: تربية ليست قائمة على التحصيل وإكساب المهارات وإعادة إنتاج المجتمع القائم، تربية القدرة لدى الفرد على مواجهة ظاهرة العلم الضخم والانفجار المعرفي واتساع نطاق الخبرات والمهارات، وذلك بأن تجعل هدف التعليم هو تعليم الطالب كيف يتعلم، أو بقول آخر التركيز على كيف يفكر لا ما الذي يفكر فيه، وتصبح بالتالي مناهج اكتساب المعرفة وتنمية المهارات الذهنية أهم من تحصيل المادة المعرفية ذاتها أو اكتساب المهارات المهنية.

و- ثقافة علمية: وهي، حسب (أحمد زويل ٢٠٠٠)، التي تميز بناء المجتمع العلمي الذي من صفاته إنه يفترض العقلانية في التفكير أي أن يمتلك الإنسان في تصديه لقضايا العلم القدرة على التمييز بين الخطأ والصواب والأمانة العلمية في تقويم الأمور والبعد عن الفهلوة في طريقة عمله وتعامله مع المجتمع والقدرة على جذب أجيال الغد التي تهاجر اليوم إلى العالم الغربي.

وتفرض عملية التغيير الثقافي اللازمة للتنمية ثلاث إشكاليات، يتمثل البعد الأول فيها إلى احتياجها لمساحة زمنية أكبر من عملية التغيير السياسي والاقتصادي التي تتم في سياق عملية التنمية في المجتمع، ومن ثم تظل بعض عناصر الثقافة التقليدية المسيطرة تحكم وتؤثر على عملية التنمية بصفة عامة، والبعد الثاني في هذه الإشكالية يتمثل في سيطرة نمط من الثقافة السياسية تسود فيه القيم المطلقة والمقدسة، وهو نمط مقفل بطبيعته، لا يتلاءم مع النمط الثقافي المطلوب لإنجاز عملية التنمية في الواقع المعاصر، فالأخير يقوم على منظومة من القيم النسبية القابلة للنقاش والتطوير. أما البعد الثالث لهذه الإشكالية فيدور حول الأسلوب الملائم الذي يجب إتباعه لبناء وغرس منظومة القيم الجديدة المناسبة لعملية التنمية، وهو بعد هام من أبعاد هذه الإشكالية لأنه يمتد إلى الوصول للأسلوب الملائم لمواجهة مقاومة التغيير التي تتلازم وهذه العملية (محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٧).

ولكي تكون الصحافة أحد أدوات مواجهة هذه الإشكاليات، ولكي يكون الإعلام أداة تثقيف حقيقية للجماهير لابد له من أن يسعى وبلا قيود إلى الحقيقة، والتبادل الحر للآراء والمعرفة، ويتطلب وجود دور فعال للصحافة في تعزيز الثقافة المواتية للتنمية:

أ – معايير أخلاقية جديدة للعمل الصحفي؛ لا تقف عند حدود مواثيق الشرف الصحفية ولكن يتم تطبيقها فيما يقدم بشكل فعلي للجمهور،

ب – مؤسسات صحفية جديدة؛ تتسم بالدينامية والسرعة والتكيف واتخاذ القرار، لديها أفراد ماهرون في استخدام الوسائل الحديثة المعلومات والاتصالات، بدون احتكار لفكر ومفاهيم القارئ، وألا يكون هدف وجودها مرتكزا فقط على الربح ولكن التواصل الفعال مع الجمهور الذي يشارك بمساحة لا بأس بها في تحرير وتبويب المادة الصحفية،

ج – إبداع محتوى صحفي جديد: يستوعب تقنيات المعلومات والاتصالات الحديثة، ويدمج بين أنواع الفنون والآداب والمعارف في سيولة تفتح آفاقًا جديدة للقارئ والصحيفة،

د – صحافة جديد: لا تسعى إلى تهميش جمهورها، وتحويل المواطنين إلى كتل صامتة من القراء، صحافة تتيح للقاري التفاعل عبر وسائل عملية للنفاذ إلى أعماق مضمون ما ينشر ليتفاعل معه إيجابيًا ويشارك برأيه وفعله في توجيه العمل الصحفي، صحافة لا تحابي السلطة ولا تسلب حق الجماهير في أن تعرف الحقيقة بأي دعوى، ولا تخفي وراء رسائلها أهواء من يرعاها من ممولين أو معلنين أو مالكين (عبد الكريم ناصف ١٩٩٨).

ولا تعمل الصحافة بمعزل عن القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية السائدة في المجتمع والعالم، ويقتضي تمكينها من أداء دورها التنموي أن تكون الصحافة حرة ومستقلة وقابلة للمحاسبة وقادرة على تقديم معلومات مفصلة وتعكس مختلف توجهات المجتمع ويرتبط تحقيق هذا الدور بتعزيز المنافسة والوصول إلى المعلومات العامة؛ "فالمنافسة توفر رؤى مختلفة إلى الجمهور وتساعد على منع تشويه وتزييف

المعلومات، وهو ما يقتضي محاربة تركز واحتكار الإعلام" ومن العوامل التي تزيد من نطاق تأثير الصحافة (البنك الدولي International Bank ٢٠٠٢):

١- اتساع نطاق توزيع الصحيفة؛ يحفز استجابة أكبر لدى الجماهير والمؤسسات الخاصة و يسمح للمواطنين بتطوير صوت مشترك.،

٢- النمو الاقتصادي يمكن أن يحسن من توزيع الصحف،

٣- إنشاء مدارس جديدة، وتوسعة التعليم وتطوير البنية التكنولوجية،

٤- التأكيد على مسئولية ومحاسبة وسائل الإعلام عبر مواثيق الشرف والنقابات ومجالس الصحافة،

٥- أن تعكس وسائل الإعلام رؤى طيف واسع من المجتمع،

٦- وجود نظام قضائي فعال واليات أخرى لعقاب السلوك غير المرغوب فيه،

٧- رفع القيود على الترخيص للصحف يمكن أن يقوم بالكثير في تحسين المنافسة وتحسين التغطية المعلوماتية.

وينبغي الإقدام على مجموعة متوازنة من التدابير القانونية والمهنية والاجتماعية لتحسين حرية وسائط الإعلام، ونوعيتها المسئولة بوصفها عنصرا أساسيا لتعزيز الحكم الصالح في المنطقة (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٣). وكنتيجة طبيعية لنمط الإعلام السائد وضعف نزعة المشاركة فسوف نحتاج إلى وقت طويل لإعادة برمجة المتلقي لتخليصه من عادات التلقي السلبي المزمنة الغائرة (نبيل على ٢٠٠١).

مراجع الفصل الثالث:

أولا: مراجع عربية:

١. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٠: الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠ (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية).

٢. إبراهيم العيسوي ٢٠٠٣: التنمية في عالم متغير ط٣ (القاهرة: دار الشروق)

٣. أسامة الخولي ٢٠٠٢: البيئة وقضايا التنمية والتصنيع (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤. أمارتيا صن ٢٠٠٤: التنمية حرية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥. أميرة العباسي٢٠٠١: المشاركة السياسية للمرأة المصرية ودور الإعلام في تفعيل هذه المشاركة، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام** المجلد الثاني العدد الأول.

٦. أنطوني جيدنز ٢٠٠٢: بعيدًا عن اليسار واليمين مستقبل السياسات الراديكالية، ترجمة شوقي جلال (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٧. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢: خلق الفرص للأجيال القادمة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٨. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣: نحو إقامة مجتمع المعرفة (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

٩. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٤: نحو الحرية في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١٠. تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٥: نحو نهوض المرأة في الوطن العربي (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

١١. ثريا البدوي ٢٠٠٥: الإعلام والإصلاح السياسي في مصر في **مستقبل وسائل الإعلام**، (جامعة القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر لكلية الإعلام).

١٢.ج تيمونز روبيرتس وإيمي هايت ٢٠٠٤: من الحداثة إلى العولمة، ترجمة سمرة الشيشكلي (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٣.جلال أحمد أمين ١٩٨٠: الشرق العربي والغربي، بحث في دور المؤثرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية، الطبعة الثانية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)

١٤.جلين فيشر ٢٠٠٤: دور الثقافة والإدراك في العلاقات الدولية، ترجمة أسعد حليم (القاهرة: الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية)

١٥.حازم الببلاوي ١٩٩٩: دور الدولة في الاقتصاد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

١٦.حسن نافعة في: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٤: واقع ومستقبل الإصلاح السياسي في العالم العربي، الحلقة النقاشية الثالثة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

١٧.حسني محمد نصر ٢٠٠٧: المدونات الالكترونية ودعم التعبير عن التعددية في العالم العربي في المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، المجلد الثامن العدد الثالث يوليو سبتمبر ٢٠٠٧

١٨.حسين مؤنس ١٩٩٨: الحضارة .. دراسة في أصول وعوامل قيامها وتطورها (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

١٩.خالد صلاح الدين ٢٠٠١: دور التليفزيون والصحف في تشكيل معلومات واتجاهات الجمهور نحو القضايا الخارجية، رسالة دكتوراه، غير منشورة (جامعة القاهرة: كلية الإعلام).

٢٠.راسل جاكوب ٢٠٠١: نهاية اليوتوبيا.. السياسية والثقافة في زمن اللامبالاة، ترجمة فاروق عبد القادر (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٢١.الزواوي بغورة ٢٠٠٥: الشمولية والحرية في الفلسفة السياسية المعاصرة في **عالم الفكر**، العدد ٣ مجلد ٣٣.

٢٢.سعيد محمد السيد ١٩٩٣: الإعلام الإنمائي النظرية والتطبيق (في) مجلة البحوث الإعلامية العدد الأول اكتوبر.

٢٣. السيد عبد الحليم الزيات ١٩٨٦ : التنمية السياسية، دراسة في علم الاجتماع السياسي (القاهرة: دار المعارف).

٢٤. السيد يسين في: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٢٥. صلاح الدين حافظ ١٩٩٣: أحزان حرية الصحافة (القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة).

٢٦. علي حرب ٢٠٠٥: مسألة الحرية، مساحة اللعبة وازدواج الكينونة في **عالم الفكر**، العدد ٣، مجلد ٣٣، يناير ــ مارس.

٢٧. علي عجوة ٢٠٠٤: الإعلام وقضايا التنمية (القاهرة: عالم الكتب).

٢٨. عواطف عبد الرحمن ١٩٩٤: الحق في الاتصال بين الجمهور والقائمين بالاتصال، في **مجلة عالم الفكر** المجلد ٢٣، العدد ١ يوليو – ديسمبر.

٢٩. عواطف عبد الرحمن ٢٠٠٢: النظرية النقدية في بحوث الاتصال (القاهرة: دار الفكر العربي)

٣٠. قسطنطين زريق ١٩٧٧: نحن والمستقبل (بيروت: دار العلم للملايين).

٣١. قسطنطين زريق ١٩٨١: في معركة الحضارة، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين).

٣٢. كينيشي اوماي ٢٠٠١: طبيعة الدولة في القرن الحاي والعشرين (في) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

٣٣. مايكل كرانغ ٢٠٠٥: الجغرافيا الثقافية.. أهمية الجغرافيا في تفسير الظواهر الإنسانية، ترجمة سعيد منتاق (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٣٤. مجلس الفكر العربي ٢٠٠٤: الأحزاب السياسية في العالم العربي، النشأة والأزمة (لندن: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية).

٣٥. محمد الجوهري ١٩٨٢: علم الاجتماع وقضايا التنمية في العالم الثالث (القاهرة: ب ن).

٣٦. محمد السيد سعيد ٢٠٠٦: الانتقال الديمقراطي المتحجر في مصر (القاهرة: دار ميريت).

٣٧. محمد حسام الدين ٢٠٠٣: المسئولية الاجتماعية للصحافة (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية).

٣٨. محمد سعد إبراهيم ٢٠٠٢: الإعلام التنموي التعددية الحزبية، الجزء الأول (القاهرة: دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع).

٣٩. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠١: الأحزاب في الدول المتقدمة والنامية، في **مجلة الديمقراطية**، العدد الرابع، أكتوبر.

٤٠. محمد سعد أبو عامود ٢٠٠٢: النظم السياسية المعاصرة وثورة المعلومات والاتصالات، في **مجلة شئون خليجية** العدد ٢٨.

٤١. محمود الكردي ١٩٩٧: التخطيط للتنمية الاجتماعية، ط٣ (القاهرة: دار المعارف).

٤٢. محمود يوسف ٢٠٠٣: الاعلام في خدمة التنمية (القاهرة: ب ن).

٤٣. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ٢٠٠١: الخليج وتحديات المستقبل (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية).

٤٤. المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية ٢٠٠٦: مشكلات التحول الديمقراطي في الدول العربية (القاهرة: المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية).

٤٥. مصطفي أحمد (محرر) ٢٠٠٢: تنمية مصر رؤية مستقبلية (القاهرة: معهد التخطيط القومي).

٤٦. مصطفى المصمودي ١٩٨٥: النظام الإعلامي الجديد (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٧. نبيل على ١٩٩٩: العرب وعصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٤٨. نبيل علي ٢٠٠١: الثقافة العربية وعصر المعلومات رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي طبعة ثانية (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٤٩.نبيل علي ٢٠٠٣: تحديات عصر المعلومات (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب).

٥٠.نبيل علي ونادية حجازي ٢٠٠٥: الفجوة الرقمية رؤية عربية لمجتمع المعرفة، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب).

٥١. هويدا مصطفى ٢٠٠٠: الإعلام والمشاركة السياسية المقومات والإشكاليات، في **المجلة المصرية لبحوث الرأي العام**، عدد ٢ ابريل/مايو.

٥٢.واصف منصور ١٩٩٨: نحو تكامل بين السياسة الثقافية والسياسة الإعلامية، في **المجلة العربية للثقافة** عدد ٣٥.

ثانيا: مراجع أجنبية:

1. Agyeman Julian & Others2002: Exploring the Nexus: Bringing Together Sustainability Environmental Justice and Equity, Space & Polity, Vol. 6, No. 1.
2. Burrows, B. C. 1991: Into the 21st century: a Handbook for a sustainable future (Twickenbam, England: Adamantine Press).
3. Christopher B. Kenney 1992: Political participation and Effects from the social environment, In American Journal of Political Science, Vol. 36.
4. Daune Elign 1999: The 2020 challenge. Avalable at: http://www.newhorizons.org.
5. Diaz Bordenave 1976: Communication of agricultural Innovations (IN) Communication Research, April.
6. Donald Fergusen 1986: Journalism Today (Illinois: National Textbool Copmany).
7. Grosskurth & Rotmans 2005: The Scene Model: Getting Grip on Sustainable Development in Policy Making. Environment, Development and Sustainability, 7, no.1.
8. Grubb M 1998: International Emissions Trading Under the Kyoto Protocol: Core Issues in Implementation. RECIEL.
9. Harrison, Lawrence, and Samuel P. Huntington, eds 2000 : Culture Matters: How Values Shape Human Progress. New York: Basic Books.
10. Hilty Lorenz 2004: ***Information Systems for Sustainable Development***. Hershey, PA, USA: Idea Group Publishing,
11. International Bank 2002: World development report 2002, building Institutions for Markets (World Bank, Oxford University Press) available at www,wto.org
12. James Grabraino 1992: Toward a Sustainable Society (Chicago: The Nobel Press).
13. Robert Frank H., 1988 "**passions without reason: the strategic role of the emotions**", New York, Norton
14. Sands P 1995: International Law in the Field of Sustainable Development: Emerging Legal Principles. (IN) Lang, W. (ed.) Sustainable Development and International Law. London/Dordrecht/Boston: Graham & Trotman/Martinus Nijhoff.
15. United Nations 2007: **Indicators of Sustainable Development: Guidelines and Methodologies Third Edition** (United Nations: New York).
16. Wilbur Schramm and Donald Roberts 1971: The Process and Effects of Mass Communication (Illinois: University Of Illinois Press)
17. William J. Martin 1988:The information Society (London: Te Association of information Management).



الفصل الرابع

نتائج الدراسة التطبيقية
حول الدور المستقبلي للصحافة المصرية
في المشاركة في التنمية المستدامة
والسيناريوهات المستهدفة

سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر وادوار الصحافة في تحقيقها

مقدمة

يتناول هذا الفصل نتائج الدراسة التطبيقية حول مستقبل التنمية المستدامة في مصر ودور الصحافة في تحقيقها والسيناريوهات المستهدفة، عبر استشراف مسارات تطور هذه الأدوار، في ظل عوامل داخلية وخارجية مختلفة تنعكس على المنظومة الصحفية في مصر، وعلى أدوار الصحف.

وينطلق البناء النظري للسيناريوهات من مدخل الفوضى وتأثيرها في الأنساق المجتمعية والصحفية، والذي يؤكد أهمية الشروط الابتدائية ونقطة البدء لانطلاق أي حدث أو تفاعل منظومي، وكذلك تأكيده على تداخل كل الأنساق؛ مجتمعية وسياسية واقتصادية وصحفية، وأن أي تغير في نسق منها، يؤثر بالتالي، على باقي الأنساق..

وتتبنى الدراسة النمط الاستهدافي؛ لتحقيق هدف رئيس يتمثل في تحقق التنمية المستدامة في مصر بشكل تسهم الصحافة المصرية في تحقيقه، ومحاولة الإجابة عن التساؤلات التي تدور حول سبل تحقيق هذا الهدف، ومسارات التحرك انطلاقا من الواقع الحالي وذلك من خلال استخدام أسلوب شجرة العائلة باعتبار أن التنمية المستدامة تمثل قمة الشجرة نزولا إلى فروعها التي تمثل سبل وشروط تحقيقها.

ويأتي تبني النمط الاستهدافي من عدة اعتبارات أولها ذلك الغموض وتلك الضبابية المتعلقة بمستقبل مصر خلال الفترة الزمنية التي تتناولها الدراسة من الآن وحتى عام ٢٠٢٠، خاصة فيما يتعلق بإمكانية تغيير التوجهات الحاكمة المسيطرة على مصر في الفترة الحالية، انطلاقًا من واقع أن السلطة التنفيذية هي التي تهيمن على

السلطات الأخرى في مصر، وصعوبة تغيير هذا الوضع في ظل غياب قوى سياسية بديلة أو ضعفها أو غموض قدرتها على الحركة، سواء كانت تلك القوى أحزاب يسارية أو ليبرالية أو تيار إسلامي، وفي ظل الترتيبات القانونية والدستورية الحالية. بعد بروز قناعة بصعوبة استمرار الأوضاع الراهنة على ما هي عليه بما يحمله ذلك من دلالات على انعدام التغيير في اتجاهات التخطيط والتطور والنمو، خاصة أن هذه الاتجاهات، الحاكمة حاليا، لم تعلن تحقيق التنمية المستدامة كهدف من أهدافها، بالإضافة إلى عدم جدوى الإقرار بأن المبادئ والمفاهيم التي سادت في الماضي ستواصل إملاء السياسة التنموية في المستقبل. يضاف إلى هذا أن استمرار الأوضاع الراهنة في المسار نفسه لا يقود إلى نقطة واحدة معينة في العام المنشود ٢٠٢٠، نظرا لوجود نطاق من عدم اليقين فيما يتعلق بالتطورات في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية.

ففرضية استمرار الأوضاع الراهنة حتى عام ٢٠٢٠ تقوم على أن اتجاهات التطوير التي أثرت على مصر في العقود الثلاثة الأخيرة سوف تستمر أيضا في المستقبل حتى العام ٢٠٢٠، أي أنه لن يحدث تدخل غير عادي يختلف عما حدث في الماضي، حتى في حالى تغير رأس السلطة التنفيذية بدون تغيير الآليات الدستورية والقانونية المنظمة للعلاقة بين السلطات الثلاث في البلاد. خاصة في ظل وجود مؤشرات على أن استمرار تطور مصر، استنادا إلى هذه الاتجاهات السابقة، قد يؤدي إلى انهيار منظومات اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية، أو زيادة الفجوات بين طبقات السكان المختلفة وتعميق الفجوة بين مصر ودول العالم.

وينطلق بناء السيناريوهات من قناعة بأهمية وضرورة التغيير، فاستمرار الأوضاع القائمة، في ظل عالم متغير، يعني في الواقع تنمية التخلف وتعميق الفجوة القائمة ببن الذين يقفون تحت دعوى الاستقرار، وبين من يتحركون بمفاهيم وأهداف واضحة نحو المستقبل؛ فحسبما جاء في (تقرير التنمية الإنسانية العربية ٢٠٠٥) "فإن استمرار الأوضاع الراهنة، من عجز تنموي يلازمه قهر في الداخل واستباحة من

الخارج، يمكن أن يفضي إلى تعميق الصراع المجتمعي.. والمستقبل على هذا المسار، يشي بمزيد من الإخفاق على ساحات التنمية". لذا جاء وضع سيناريوهات معيارية تتعلق بالتطوير المستقبلي تتبنى سياسة قيمية مختلفة عن تلك التي ميزت سياسات الماضي، مع الإشارة إلى أن هناك حالة من انعدام اليقين بخصوص فرصة تحقق هذا السيناريو المرغوب فعلا، بسبب إمكان تغير الفرضيات والأسس التي قام عليها.

وتم وضع تحقيق التنمية المستدامة بوصفه صورة المستقبل المستهدفة، بما تحمله من غايات منشودة تتمثل في دفع مصر إلى الأمام كدولة متطورة وتحسين الطاقات الكامنة فيها على كافة المستويات، ويتضمن هذا التوجه الاستهدافي توفير حياة نوعية للجميع في مصر تعترف بحق كل فرد ومجموعة في تحقيق أفضل نوعية حياة ممكنة في إطار من المسئولية تجاه المجموع، وانطلاقا من انه يتوجب عل مصر تأسيس تفوقها النسبي على نوعية حياة مميزة، وتحقيق ذلك عبر مشاركة واسعة من الجماهير في تحقيق هذه التنمية وأهدافها وفي الاستفادة منها. وهو ما يتضمن أيضا:

١- توفير الفرص للجميع، وتقليص الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الفقر،

٢- تعزيز التضامن الاجتماعي ليس فقط عن طريق تقليص الفجوات ولكن عن طريق نشر ثقافة التسامح وتعزيز المصالح المشتركة،

٣- رفع مستوى المعيشة والرفاهة الشخصية وتأسيس ذلك على أسس علمية وثقافية،

٤- الحفاظ على البيئة الطبيعية والعناية بها،

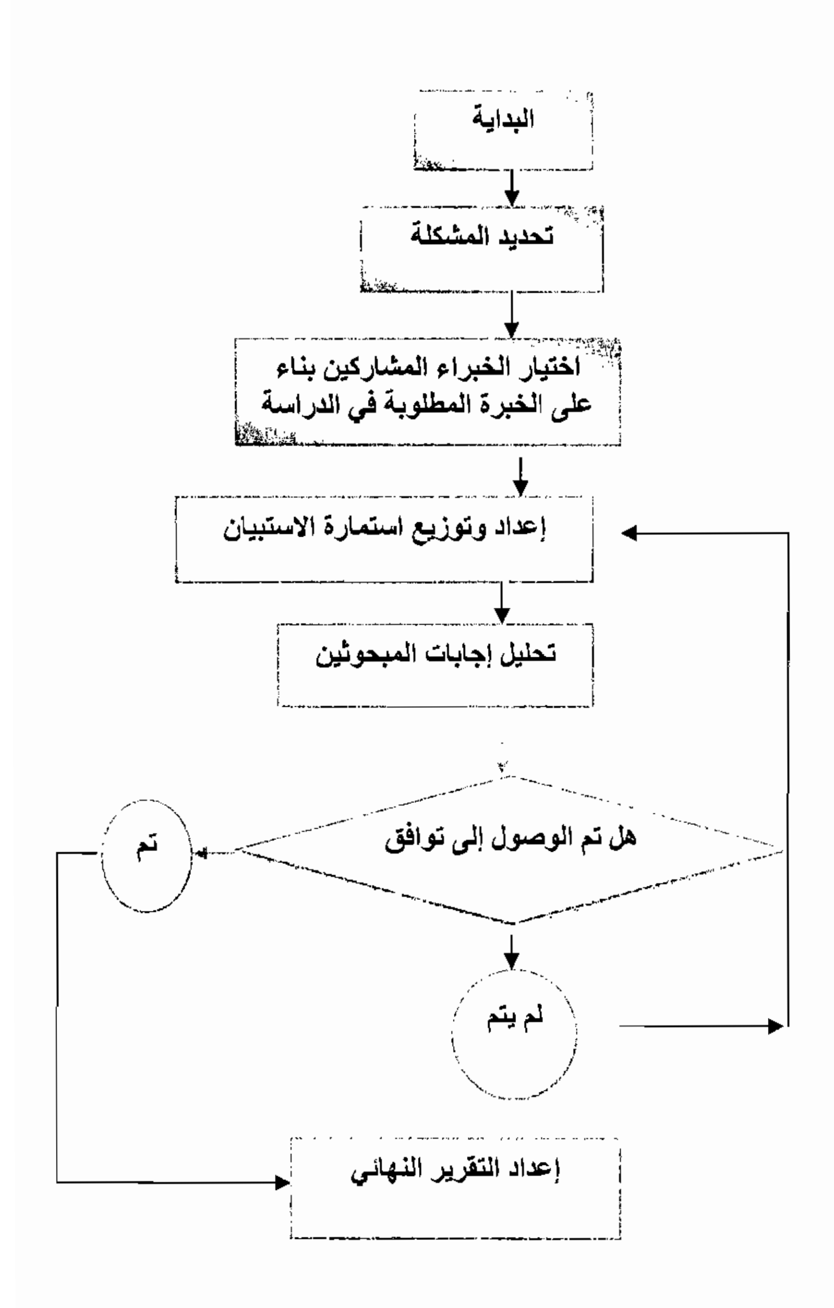
٥- تدعيم معرفة الجماهير، وتغيير القيم الثقافية الممانعة للتنمية.

وتساهم الصحافة في تحقيق هذه الأهداف، المرتبطة بتحقيق التنمية المستدامة عبر تعزيز مشاركة الجماهير، من خلال تعزيز معرفتها بحقيقة الأحداث، والقيام بوظائفها التعليمية والإعلامية وتعزيز جوانب الثقافة المواتية لتحقيق التنمية، ومحاربة القيم الثقافية المعوقة للتنمية.

أدوات بناء السيناريوهات

اعتمد بناء السيناريوهات على استمارة دلفي التي وزعت على عدد من الخبراء. الذين لديهم اهتمام بموضوع الدراسة، مع محاولة مراعاة حيادية الخبراء المشاركين وذلك عبر تنوع تخصصاتهم واتجاهاتهم الفكرية. وتم اللجوء إلى طريقة دلفي لما توفره من استشارات -خاصة في المناطق التي لا توجد بها وفرة من الدراسات السابقة مثل موضوع هذه الدراسة- وبما يمكن من ابتكار رؤى حول المستقبل المطلوب، ولتحقيق هذا تضمنت الاستمارة نمطين من الأسئلة؛ الأول: معلوماتي، وذلك بسبب ندرة الدراسات التي تناولت إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة، والنمط الثاني: أسئلة حول التوجهات المستقبلية المتوقعة والشروط الحاكمة لتفعيل السيناريوهات المطروحة وأدوار الصحافة في ظلها، ورؤى الخبراء لهذه التوجهات.

وتم عمل قائمة أولية ضمت أكثر من ١٠٠ من الأكاديميين والشخصيات العامة والمنتمين إلى أحزاب ومنظمات غير حكومية، وصحفيين من الصحف القومية والحزبية والخاصة والمدونات، وهم أشخاص لديهم معرفة في مناطق الخبرة المطلوبة في هذا الموضوع.. وبعد تلقي استمارات الاستبيان من الخبراء وتحليل ما جاء فيها من ردود، ودراسة حجم التوافق والاختلاف بين المستطلعة آرائهم، ثبت وجود توافق كبير بين الخبراء بما يكفي لإعداد التقرير النهائي، ومن ثم، لم يتم إجراء دورات أخرى للاستطلاع. وفيما يلي رسما توضيحيا لخطوات إجراء استبيان دلفي:



رسم توضيحي يبين خطوات إجراء استمارة دلفي

اعتبارات كتابة السيناريو:

وضع الباحث عددًا من الاعتبارات عند كتابته السيناريوهات يتمثل أهمها في:

١. اختلاف شروط تفعيل كل سيناريو، وما يرتبط بذلك من اختلاف للتوجهات من سيناريو لآخر، وانعكاس ذلك على أدوار الصحافة، بما يوضح تمايز السيناريوهات في؛ تفاصيل فتح الستار، والتطورات التالية،

٢. تمييز التناقضات والقوى المضادة في كل سيناريو،

٣. العوامل التي تتحدى استمرار كل سيناريو، وكذلك العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى توقف أو انهيار أو تفرع السيناريو،

٤. عدم واقعية الإلمام الكامل بكل الموضوعات أو القطاعات، وضرورة التركيز على الاختيارات، ثم الاتجاهات الحاكمة لكل خيار،

٥. ارتباط منظومة الصحافة والصحفيين والانعكاسات المتبادلة بينها وبين العوامل الداخلية المؤثرة في البيئة الصحفية، وكذلك البيئة الخارجية المؤثرة في البيئة الداخلية بما ينعكس بدوره على المنظومة الصحفية وأدوارها،

٦. التطور المحتمل في نمط الملكية، والتوجه للمحلية، وانتشار الصحف المتخصصة، وبث المزيد من المواقع الإخبارية على شبكة الإنترنت، بما يعني تحول الصحف إلى النمط التفاعلي، والتوقف عن اتخاذ نمط الاتجاه الواحد في الاتصال، وتعميق الحوار والدردشة من خلال الكمبيوتر والمدونات و"الفايس بوك" Face Book، وتوفير شبكة الانترنت لفرص ووظائف جديدة وانتشار الحقيقة الرمزية Virtual Reality إلى كل مجالات ومواقع الحياة[1].

---

[1] إضراب ٦ أبريل ٢٠٠٨(خليك في البيت) انطلق من مجموعة على الفايس بوك ووقع على تأييد فكرة الإضراب على صفحة الموقع أكثر من ٦٧ ألف شخص، والاحتجاجات التي شهدتها ايران بعد نتائج الانتخابات الرئاسية في يونيو ٢٠٠٩، التي شهدت اتهامات بالتزوير، انطلقت من مواقع تويتر والفايس بوك واستخدمت يوتيوب بشكل واسع.

٧. العولمة وما فرضته من اختفاء للنماذج المغلقة للتنمية وصعوبة إطلاق يد السلطات في قمع شعوبها باعتباره شأنا داخليا، فهناك صعوبة في افتراض أن الكثير من الأدوات والسياسات ما زال داخل الدولة، وفي يد سلطاتها، بسبب ثورة الاتصالات، وتزايد الطرح لموضوعات البيئة والثقافة وحقوق الإنسان وتنويع خيارات المواطن، بما يعنى أن مكونات مصرية عديدة لم تعد امتدادا للمفاهيم التقليدية للدولة، بسبب الانتقال الحر والمباشر للمعرفة، وتفاعل الثقافات عبر العالم، والتبدل السريع للكثير من المعطيات الاقتصادية العلمية التكنولوجية والثقافية. مع عدم تجاهل الأزمة الاقتصادية التي فرضت نوعا من الحماية الاقتصادية وعودة إلى دور الدولة الفاعل في الاقتصاد، وما أدى إليه ذلك من مراجعات للعولمة التي اقتصرت منافعها لصالح المؤسسات الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمتعدية الحدود،

٨. مراعاة أن كل سيناريو يمكن أن يكون له ردود أفعال للمحيط الخارجي الذي يختلف باختلاف السيناريوهات بما يقتضى الحفاظ على مسافات اختلاف بين كل سيناريو وآخر فيما يتعلق بالبيئة الخارجية.

ويعد البعد الزمني من أهم عناصر الدراسات المستقبلية، كما تعد عملية الانتقال التدريجي عبر الزمن، هامة لتطبيق السيناريوهات والتحكم والتنبؤ بمساراتها المحتملة والممكنة وغير الممكنة، الأمر الذي فرض على الباحث تقسيم المدى الزمني لدراسته إلى فترتين؛ الأولي: المستقبل القريب الذي يمتد حتى عام ٢٠١١، ويتم فيه تناول التمهيد الممكن والمتصور لإجراء الانتخابات الرئاسية وفترة ما بعد إعلان النتائج، وتكون تطورات تلك الفترة بمثابة الشروط المبدئية لما يحدث بعدها، ومحددة لطبيعة السيناريو التالي. وتكون هذه الفترة فرصة لخلق الاستعداد للإقدام على تغيرات جوهرية في الترتيبات الدستورية والمؤسسية، والسياسات، وفي نسق القيم السائدة، والقوى الفاعلة في المجتمع، والتركيبة الطبقية وتوزيع السلطة والثروة، والتفاعل المتبادل لكل ذلك مع المنظومة الصحفية وأدوار الصحف. وهي فترة تعمل بمثابة تجهيز للحظة فتح الستار بعد أكتوبر عام ٢٠١١، وهو موعد الانتخابات الرئاسية

المقررة في مصر، باعتبار أن الرئيس هو رأس السلطة التنفيذية، ويتمتع بصلاحيات وسلطات دستورية وقانونية واسعة، بما يجعل هذا المنصب والقرارات التي يتخذها ذات تأثير كبير على التطورات الداخلية.

فيما تقع الفترة الثانية في إطار المستقبل المتوسط المدى، وتتناول المسارات المستهدفة انطلاقًا من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، عبر ثلاثة سيناريوهات: يستهدف الأول؛ استشراف أدوار الصحافة في ظل توافر الشروط الداخلية والخارجية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة وأداء الصحافة أدوارها في المساهمة في تحقيقها، ويسعى الثاني إلى استكشاف أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل أوضاع داخلية غير مواتية، ويسعى السيناريو الثالث إلى نفس الهدف في ظل أوضاع دولية أو إقليمية غير مواتية.

وانطلاقا من افتراضات نظرية الفوضى يكون العامل الرئيس في تقييم اختلافات السيناريوهات الثلاثة هو لحظة البدء مع انتهاء عام ٢٠١١ وإجراء الانتخابات الرئاسية في مصر، وتمنح النظرية قناعة بأن أي تغير يحدث قبل إجراء هذه الانتخابات وحتى إعلان النتائج لا يمكن عكس تداعياته ونتائجه، بما يعني عدم إمكانية العودة إلى خانة البدء مرة أخرى بنفس شروطها وسماتها.

أولاً: المرحلة التمهيدية مصر حتى عام ٢٠١١:

تؤكد المفاهيم المختلفة للتنمية المستدامة، التي استعرضناها سابقا، إلى أنها عملية طويلة الأمد تتطلب تغيرا ثقافيا يحتاج لفترة طويلة هو الآخر، لذا فإن هذه الفترة الزمنية التي تستغرق عامي ٢٠١٠ و ٢٠١١ كله، تعد بمثابة تمهيد واستكشاف للمسارات المطلوب إتباعها في الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي النسق الصحفي للعمل على تحقيق التنمية المستدامة، انطلاقًا من قناعة بأن الصحافة بمفردها لا تستطيع دفع التنمية المستدامة، إنما هناك ضرورة لتوفر مناخ عام يسمح بتحفيز المشاركة الشعبية وأداء المؤسسات السياسية والمؤسسات الوسيطة، كالأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، لأدوارها- وبالتالي- السماح للصحافة للقيام بأدوارها.

وتبنت الدراسة سيناريو وحيد خلال هذه الفترة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه، سيناريو الأعمال كالمعتاد، فبالنظر إلى قصر الفترة الزمنية، نحو عامين، يكون من الصعب توقع إمكان حدوث تغيرات تؤثر في هيكلية النظام وبنيته ووظائفه، حتى لو حدث تغير مفاجئ في رأس السلطة التنفيذية. فمن غير المتوقع أن يتبع هذا التغير.. تغييرا في الاستراتيجيات والسياسات التنموية بما يفضي إلى تبني التنمية المستدامة كهدف للسلطة التنفيذية.. وحتى بفرض تبني التنمية المستدامة كهدف خلال تلك الفترة، فإن ما سيتم اتخاذه من إجراءات وسياسات لن يترك آثاره على أرض الواقع خلال هذه الفترة الزمنية القصيرة انطلاقا من الخاصية المميزة للتنمية المستدامة باعتبارها عملية طويلة الأمد، وتحتاج إلى أفق زمني أكبر.

شروط التفعيل:

فيما يتعلق بالبيئة الداخلية؛ يعد تخلي السلطات عن القيام بإجراءات استثنائية تحد من حرية الصحافة ومواقع شبكة الانترنت، من أهم شروط التفعيل في هذه المرحلة التمهيدية. كما يشترط استمرار الضغوط الداخلية الدافعة إلى الإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتكثيفها، بحيث يؤثر هذا الضغط على السلطة التنفيذية ويقلل من قدرتها على تجاهل تعزيز الديمقراطية أو الالتفاف حولها، بما يدفع باتجاه وجود إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية للعمل في مسار التنمية المستدامة. ويأتي هذا الشرط ترجمة لتوافق ٧٥% من الخبراء المشاركين في استطلاع دلفي على ضرورة الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، كما اتفق ٩٥% من المشاركين في الاستبيان على أن الديمقراطية والحكم الصالح ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة، ويتفق مع هذا التوجه أن ٨٧% من الخبراء اعتبروا أن ضمان حرية الرأي والتعبير شرط رئيس لتحقيق التنمية المستدامة.، ويوضح الجدول التالي أهم شروط البيئة الداخلية لتعزيز التنمية المستدامة بحسب آراء الخبراء وهي الشروط التي تمكن الصحافة من القيام بأدوارها المساعدة في تحقيقها.

الشرط	نسبة الموافقة
الاستمرار في تعزيز الديمقراطية	%٧٥
إقامة الحكم الصالح	%٩٥
ضمان حرية الرأي والتعبير	%٨٧

جدول رقم (١) ويوضح توافق الخبراء حول شروط البيئة الداخلية لتعزيز قيام الصحافة بأدوارها التنموية

وعلى مستوى البيئة الدولية يبنى هذا السيناريو على شرط عدم حدوث تغيرات جوهرية على مستوى توازنات القوى العالمية والإقليمية، حتى في إطار الأزمة المالية والاقتصادية التي تفجرت في سبتمبر ٢٠٠٨ والتي لا يتوقع بعض الخبراء انتهائها قبل نهاية الفترة الانتقالية للدراسة. وإقليميا يشترط السيناريو عدم انجرار مصر إلى حرب أو صراع إقليمي.

وفيما يتعلق بمنظومة الصحف المصرية من قومية وحزبية وخاصة ومدونات، لا يُفترض أن يحدث في هذه الفترة تغير جوهري في الاتجاهات السائدة، والتي تتمثل في ستمرار انخفاض توزيع الصحف القومية والحزبية، وزيادة توزيع الصحف الخاصة، كما لا تفترض تغيرا في المنظومة الصحفية الحاكمة سواء فيما يتعلق بنقابة الصحفيين او المجلس الأعلى للصحافة، أو ملكية الصحف القومية. كما ستستمر مواقع شبكة "الإنترنت كالمدونات و"فايس بوك" في زيادة نشاطها وتأثيرها.

أدوار الصحافة خلال الفترة التمهيدية:

وفي هذا الإطار فلن تكون للصحافة أدوار فيما يتعلق بالمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، لأن احد شروط قيامها بهذا الدور، كما اجمع ٩٩% من المستطلعة أرائهم، هو الديمقراطية والحكم الصالح وتفعيل السلطات الثلاث والفصل بينهما

باعتبارها شروطا لتوفر المناخ السياسي الذي يمكن أن تزدهر في ظله الصحف ويفعل دورها التنموي. ويتواكب مع هذا قناعة ٨٣% ممن شملهم الاستطلاع بأن الفترة الزمنية لن تكون كافية لإعداد البيئة الداخلية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق شروطها الأولية وذلك وفقا لما يوضحه الجدول التالي:

الفترة الانتقالية	النسبة
غير كافية	%٨٣
كافية	%١٧

جدول رقم (٢) ويوضح توافق الخبراء حول مدى كفاية الفترة الانتقالية التي وضعتها الدراسة ومدتها ثلاث سنوات

وهذا التوافق على عدم كفاية الفترة الزمنية لإعداد البيئة الداخلية المناسبة لانطلاق التنمية المستدامة وتحقيق شروطها الأولية، يفتح الباب على سيناريوهات متعددة لكل منها شروطها المبدئية المختلفة عن الآخر وهو ما ستشهده الفترة الزمنية الثانية بدءا من عام ٢٠١٢.

ثانيًا: التنمية المستدامة بعد عام ٢٠١١:

يمثل عام ٢٠١٢ عام التفرع لمسار سيناريوهات التنمية المستدامة في مصر، ويتوقف هذا التفرع على الأجواء التي ستتم بها الانتخابات الرئاسية المقررة في نهاية ٢٠١١، فمسار السيناريوهات مرتبط بالشروط التي ستجري في ظلها انتخابات الرئاسة، ونتائجها. وفي هذا الإطار تفترض الدراسة ثلاثة سيناريوهات: يتناول الأول تحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل داخلية وخارجية مواتية، ويستكشف ادوار الصحافة في تحقيقها. ويتناول الثاني ادوار الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل خارجية غير مواتية، والثالث؛ في ظل عوامل داخلية غير مواتية.

١- السيناريو المستهدف: لتحقيق التنمية المستدامة في ظل عوامل داخلية وخارجية مواتية وأدوار الصحافة في تحقيقها.

نقطة فتح الستار تتمثل في نتيجة الانتخابات الرئاسية، وبحسب هذا السيناريو، ستيم إلان فوز قيادة تدرك أهمية تحقيق التنمية المستدامة، وبالتالي تعمل على توفر الشروط الداخلية لتحقيقها، والإقدام على تبني سياسات وإجراءات تعزز من شروط تحقيقها، وبالتالي، تفعيل ادوار الصحافة في المساهمة في ذلك. فأهم شروط تحقيق هذا السيناريو أن يتم إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١ في ظل شروط وأنساق سياسية وانتخابية تتميز بالشفافية والنزاهة والتنافس المفتوح، وأن تؤدي هذه الانتخابات إلى تولي السلطة لشخصية تضع في أولوياتها التنمية المستدامة التي تتم عبر تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي الشامل.

وهو ما سيحدث في ظل توافر معرفة ورغبة شعبية واسعة بضرورة العمل على تحقيق التنمية المستدامة يساعد في ذلك دور طليعي للصفوة المثقفة في التنوير بأهمية هذه الخطوات لجميع الأطراف، وتلعب الصحافة دورًا محوريًا في ذلك، وهو ما يؤدي إلى قناعة صانع القرار السياسي، بأنه من الأفضل بالنسبة له أن تنطلق المبادرة بالإصلاح السياسي الشامل والعميق والجذري من خلاله بدلاً من أن تفرض عليه، وأنه عندما يطلق هذه المبادرة سوف تتلاشى الضغوط بدورها وتتحول إلى عوامل مساعدة لتحقيق التنمية المنشودة.. **ووفقا لنظرية الفوضى يمكن** أن يختار متخذ القرار بعض الجوانب لإحداث تغييرات جذرية بها، على أساس أن التغيير في هذه الجوانب من شأنه أن يؤثر على كافة أنساق المنظومة المصرية.

شروط تفعيل السيناريو:

١- البيئة الخارجية

فيما يتعلق بالبيئة الدولية والإقليمية احتل "تجنب دخول مصر في صراعات وحروب عسكرية" صدارة الشروط المرتبطة بالبيئة الدولية لتحقيق التنمية المستدامة، تلى ذلك تدعيم التعاون الدولي، وعدم انخراط مصر في أحلاف أو محاور أو تحالفات مع قوى دولية عالمية، وأخيرا إنهاء الصراع العربي الإسرائيلي بالعمل على التوصل

إلى حل له، حيث أشار ٨٧% من الخبراء المشاركين في استطلاع دلفـي أن الـدور الذي يسهم في دفع التنمية المستدامة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية هو استمرار لعـب دور رئيس للوصول إلى تسوية سلمية، وذلك في سؤال منفصل عـن أفـضل الأدوار التي يمكن أن تقوم بها مصر في معالجة القضية الفلسطينية. وهو مـا يتـضح فـي الجدول التالي:

الدور المصري في القضية الفلسطينية	النسبة
استمرار القيام بدور رئيس للوصول إلى تسوية سلمية	%٨٨
تتجاهل مصر لعب أي دور سواء عسكري أو سياسي وتركز على القضايا الداخلية	%٨
دخول حرب جديدة مع إسرائيل	%٥

جدول رقم (٣) ويوضح توافق الخبراء حول الدور المصري المطلوب تجاه القضية الفلسطينية

يستتبع ذلك استمرار تواجد حقوق الإنسان كبند رئيسي علـى أجنـدة المجتمـع الدولي، فقد رأي ٦٩% من الخبراء أن ذلك يسهم في دعم الحريات وزيادة الاهتمـام بحقوق الإنسان داخليا ودفع التنمية، فيما رأى ٢٧% من الخبراء أن هذا الوضـع أداة للتدخل في الشئون الداخلية ويعرقل التنمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

تواجد حقوق الإنسان كبند رئيس على أجندة المجتمع الدولي	نسبة
يسهم في دعم الحريات وحقوق الإنسان داخليا، ودفع التنمية	%٦٩
هناك ضرورة لتشديد الرقابة على عملها وتمويلها خـشية توظيفهـا لخدمة أجندات أجنبية	%٢٧
لا تقوم منظمات المجتمع المدني بأي دور تنموي	%٣

جدول رقم (٤) ويوضح توافق الخبراء حول وضع حقوق الإنسان على أجندة المجتمع الدولي

٢- البيئة الداخلية

أوضح تحليل استطلاع رأي المشاركين في استمارة دلفي أن هناك شروطا داخلية لازمة لتحقيق هذا السيناريو، اختار الخبراء ترتيب أولوياتها على النحو الذي يوضحه الجدول التالي:

الأولوية	الشرط	تكرار	النسبة
١	الاستمرار في تعزيز الديمقراطية في مصر حتى عام ٢٠٢٠	٥٤	%٧٥
٢	تغيير الدستور	٥٢	%٧٠
٢	إعطاء أولوية خاصة للتعليم	٥٢	%٧٠
٢	معالجة مشكلة البطالة	٥٢	%٧٠
٥	محو الأمية	٤٩	%٦٨
٦	إزالة مختلف أنماط تقييد الحريات	٤٨	%٦٦
٧	تقليص الفوارق في الدخل	٤٥	%٦٢
٧	رعاية صحية شاملة تغطي جميع المواطنين	٤٥	%٦٢
٩	التقليل من التلوث بكل مصادره	٤٢	%٥٨
١٠	معالجة أزمة الإسكان	٢٧	%٣٧
١١	الحد من النمو السكاني والعمل على تنظيم الأسرة	٢٤	%٣٣
١٢	التوسع الزراعي والصناعي	٢١	%٢٩
١٣	إنشاء عاصمة جديدة لمصر	٩	%١٢

جدول رقم (٥) ويوضح أولويات الشروط الداخلية لتحقيق التنمية المستدامة

وتعد هذه الشروط برنامج عمل للسلطة التي ستتولى الحكم في إطار هذا السيناريو بحيث يكون من أولوياتها الاستمرار في تعزيز الديمقراطية، ومن ثم تعديل الدستور لتحقيق هذا الهدف وبما يؤدي إلى إزالة مختلف أنماط تقييد الحريات، وهو ما جاء نتيجة إدراك وتوافق الخبراء على أهمية الديمقراطية في تحقيق الحكم الصالح اللازم لتحقيق التنمية المستدامة. وبهذا يتوافق الخبراء مع الافتراض الرئيس لنظرية

الفوضى، وهو أهمية الشروط الابتدائية حيث يأتي وضع دستور جديد ليمثل بداية ومنطلقا لتفاعل الأنساق المجتمعية والسياسية بشكل مختلف لتحقيق التنمية المستدامة وتفعيل إبعادها المتعددة.

وارتباطا بالبعد الثقافي ودوره في التنمية المستدامة فقد ركز المشاركون على ضرورة إعطاء أولوية خاصة للتعليم، ويرتبط بذلك العمل على محو الأمية. ثم جاء بعد ذلك البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة وكان أول العناصر ذات الأولية في ذلك هو معالجة مشكلة البطالة ثم تقليص الفوارق في الدخل، وأخيرا التوسع الزراعي والصناعي.

وفيما يتعلق بالبعد الاجتماعي للتنمية جاء توفير رعاية صحية شاملة تغطي جميع المواطنين في المرتبة السابعة من شروط تحقيق التنمية المستدامة وبرنامج الحكومة الجديدة التي تتولى السلطة التنفيذية عام ٢٠١٢، تلى ذلك التقليل من التلوث بكل مصادره، ثم معالجة أزمة الإسكان وارتبط بذلك على سلم الأولويات والقضايا؛ الحد من النمو السكاني والعمل على تنظيم الأسرة.

وفيما يتعلق بأولويات مؤشرات التنمية المستدامة التي وضعتها الأمم المتحدة وسبق تناولها في الفصل الثالث.. فقد توافق الخبراء على ترتيب لأولويات تحقيق هذه المؤشرات في مصر.. فرغم صدارة البعد السياسي فيما يتعلق بشروط تحقيق التنمية المستدامة فقد احتل الفقر وهو مؤشر ذو بعد اقتصادي واجتماعي الصدارة بين مؤشرات التنمية المستدامة، تلى ذلك الصحة ثم الحكم وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الأولوية	الشرط
١	الفقر
٢	الصحة
٣	الحكم
٤	التنمية الاقتصادية
٥	التعليم
٦	نمط الاستهلاك والإنتاج

جدول رقم (٦) ويوضح توافق الخبراء حول مؤشرات التنمية المستدامة للأمم المتحدة وأولوياتها في مصر

فمن بين ١٤ مؤشرا، وضعتها الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، توافق المشاركون في الاستطلاع على أولوية هذه المؤشرات الست وهي الفقر والصحة والحكم والتنمية الاقتصادية والتعليم ثم نمط الاستهلاك والإنتاج، وهذه المؤشرات بهذا التوافق تعني أيضا أنها يجب أن يتم تضمينها كأولويات برنامج أي سلطة تنفيذية تتولى الحكم في مصر وتعمل على تحقيق التنمية المستدامة، بدءا من عام ٢٠١٢؛ يجب أن يأتي في صدارة برنامجها محاربة الفقر ثم توفير الرعاية الصحية، يلي ذلك تدعيم أسس الحكم الصالح وهنا يتقدم السياسي على الاقتصادي فالتنمية الاقتصادية تأتي في المرتبة الثانية بين الأولويات ثم يأتي بعد ذلك التعليم وأنماط الاستهلاك والإنتاج.

ومن المتوقع في ضوء الشروط والأولويات السابقة لتحقيق التنمية المستدامة أن تسود الافتراضات والمنطلقات التي يبينها الجدول التالي:

الديمقراطية والحكم الصالح يؤديان إلى تحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين[1]	٦٩	%٩٦
سلطة قضائية مستقلة ونظام قضائي سريع وعادل ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين	٦٩	%٩٦
ضمان حرية الرأي والتعبير شرط رئيس لتحقيق التنمية	موضع يقين	٦٣	%٨٧
سلطة تشريعية مستقلة وفعالة ضرورة لتحقيق التنمية المستدامة	موضع يقين	٦٣	%٨٧
انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحلية يدعم التنمية المستدامة	موضع يقين	٥١	%٧١
وجود آليات ديمقراطية داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني يدعم المشاركة، ويدفع التنمية المستدامة	ثقة نسبية[2]	٣٥	%٤٨

جدول رقم (٧) ويوضح توافق الخبراء حول درجة الثقة فيما يتعلق بشروط وأولويات تحقيق التنمية المستدامة

[1] يكون العنصر أو الفرض موضع يقين لأن هناك مخاطر قليلة بأن يكون خطأ، والقرارات المبنية على هذا العنصر لن تكون خاطئة، وما يتم استنباطه من هذا العنصر سيكون حقيقيا وواقعيا

[2] يكون العنصر او الفرض موضع ثقة نسبية عندما يكون هناك احتمال محدود في خطأه، ورغبة في اتخاذ قرارات مبنية على هذا العامل مع إدراك وجود نسبة خطأ، ويمكن استنباط بعض الاستنتاجات الخاطئة منه

في إطار هذا السيناريو، ووفقا للجدول السابق، فمن المتوقع أن يتم اتخاذ كل ما من شأنه تعزيز الديمقراطية والحكم الصالح وضمان حرية الـرأي والتعبيـر، علـى اعتبار أن الخبراء وافقوا على أولوية إصلاح السياسة على الاقتصاد في تحقيق التنمية بدرجة موافقة ٧,٩ – وذلك في إطار مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حيث يمثـل الصفر أقصى درجات الرفض والعشرة أقصى درجات الموافقة–. وهو ما يتم ترجمته على ارض الواقع من خلال انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بـدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحليـة، وتـوفير الاشـتراطات الدستورية والقانونية لضمان استقلال وفعالية السلطتين التشريعية والقضائية، وإزالـة مظاهر الاختلال في التوازن بين السلطات الدستورية الثلاث (التـشريعية والتنفيذيـة والقضائية)، وتفعيل دور مجلسي الشعب والشورى، والنظر في طرق جديدة للتمثيـل النيابي، وأدوار المجلسين واختصاصاتها بحيث تمتد، بفعالية، إلى المجالين التـشريعي والرقابي، وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من المشاركة في العملية السياسية وفـي تحمل أعباء تحقيق التنمية والحصول على ثمارها.

وفي إطار هذا السيناريو ستكون أول الإجراءات، في هذه الفترة الزمنية، تكوين لجنة لإعداد دستور جديد، وإزالة العقبات الدستورية التي تحول دون تفعيـل الحيـاة السياسية وتسمح بتداول السلطة، على أن يتضمن الدستور الجديد جملة من العناصـر التي تضمن له التوازن والفعالية، واشتماله على جوانب وأبعاد ملزمة متعلقة بوجـوب ممارسة الديمقراطية على كل المستويات، والمرونة والقابلية للتعديل والتطوير، للتأقلم مع المتغيرات. مع إجراء إصلاحات تشريعية وقانونية تزيل كل العقبات أمام تـشكيل المؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وتمنحها حريـة الحركة، بما يوفر ضوابط على سلطة الحكومة، ويمكنها، من خلال هـذا الـدور، أن تسهم في تحسين إدارة الحكم عبر تعزيز المساءلة والشفافية فـي النظـام الـسياسي، وكذلك يمكنها الإسهام في صياغة السياسات العامة، وحماية الحقوق، والتوفيـق بـين المصالح، وإيصال الخدمات الاجتماعية.

ويستتبع ذلك بالضرورة إلغاء القوانين والمحاكم الاستثنائية وقانون الطوارئ وإصلاح النظام الانتخابي، وإقرار قانون جديد للانتخابات يتضمن تشكيل لجنة قضائية مستقلة للإشراف على الانتخابات لضمان نزاهة وشفافية العملية الانتخابية، يكون اعتماد تشكيلها من المجلس التشريعي المنتخب، وإلغاء الجداول الانتخابية على أن يكون الانتخاب بالبطاقة الشخصية، يتوازى مع ذلك القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية حيث وافق الخبراء بمتوسط درجة موافقة قدرها ٨,٢ على أن "القضاء على التمييز ضد الجماعات الفرعية" احد شروط تحقيق التنمية. ويتوقع في هذه الحالة أن تستمر حالة الانفتاح السياسي من خلال انتظام إجراء الانتخابات المحلية والبرلمانية بنزاهة وشفافية ومواصلة عملية تطوير التشريعات والقوانين ذات الصلة بالحياة السياسية، فضلاً عن تحسين أوضاع حقوق الإنسان بصفة عامة.

وفيما يتعلق بدور الحكومة في التنمية فقد توافق اغلب المشاركين في الاستطلاع على ضرورة أن تضطلع الحكومة بدور أساسي في الاستثمار والإنتاج وضبط الاستيراد والاستهلاك، وهو ما يعني أن الحكومة ستقوم بدور نشط في المجالات الاقتصادية في إطار هذا السيناريو، ويوضح الجدول التالي رؤية الخبراء لدور الحكومة، في إطار هذا السيناريو، حيث تقوم الحكومة بدور أساس في إدارة الاستثمار والعمليات الإنتاجية وضبط الاستيراد وفرض قيود على أنماط النشاط الاستهلاكي وزيادة الادخار وذلك وفقا لما يتضمنه الجدول التالي:

دور الحكومة	نسبة
هناك حاجة لاضطلاع الحكومة بدور أساس في الاستثمار والإنتاج وضبط الاستيراد والاستهلاك	%٨٧
ابتعاد الحكومة عن المشاركة في النشاط الاقتصادي والاكتفاء بالمراقبة والإشراف	%١٣

جدول رقم (٨) ويوضح توافق الخبراء حول طبيعة دور الحكومة

ويتم في إطار هذا السيناريو منح دور اكبر لمنظمات المجتمع المدني، ورفع كل القيود على إنشاء منظمات المجتمع المدني ونشاطها لتفعيل دورها التنموي

٣- البيئة الصحفية:

في إطار هذا السيناريو يفترض أن يتم حتى عام ٢٠٢٠ توفير الشروط اللازمة لتمكين الصحافة من أداء أدوارها التنموية؛ فمن خلال مقياس يتكون من أربعة بدائل لقياس الرغبة أو عدم الرغبة في تحقيق خطوات أو بدائل أو افتراضات معينة، تكون المقياس من: **مرغوب فيه بشدة**[١]، **مرغوب فيه**[٢]، **وغير مرغوب فيه**[٣]، **وغير مرغوب فيه بشده**[٤].

وفي سؤال حول افتراض "أن حجب المعلومات يخدم الصالح العام والأمن القومي" رأى ٦٥% من الخبراء أن حجب المعلومات أمر غير مرغوب فيه، وهو ما يتم ترجمته في إلغاء كل القوانين التي تحجب حق الصحفي في الحصول على معلومات أيا كانت الدعاوي، وتأكيدا على هذا سيتم إصدار قانون جديد يتيح تدفق المعلومات، وهو ما حدث توافق عليه من ٩٥% من الخبراء الذين تم استطلاع رأيهم.

وحول إلغاء عقوبات الحبس فيما يتعلق بقضايا النشر توافق اغلب الخبراء، بنسبة ٧٦% على أن الإلغاء أمر مرغوب فيه وان اتضحت مقاومة نسبية تفضل استمرار عقوبات الحبس، حيث رأى ٢٤% أن إلغاء الحبس في قضايا النشر أمر غير مرغوب فيه. وترجمة هذا الفرض في المستقبل تعني أن تتوجه السلطة بعد عام ٢٠١٢ إلى إلغاء عقوبات الحبس في قضايا النشر.

---

[١] تأثيره ايجابي، بدون تأثير سلبي ، ونافع بدرجة ضخمة، و مبرر بمفرده

[٢] تأثيره ايجابي وبعض التأثير السلبي المحدود، و نافع، ومبرر بمفرده

[٣] لأن له تأثير سلبي، وضار، و غير مبرر بمفرده

[٤] لأن له تأثير سلبي كبير، وضار بشدة، وغير مبرر

كما سيتم في إطار هذا السيناريو إزالة كل العقبات أمام الأفراد في إصدار الصحف، وهو ما يشير إليه توافق الخبراء بنسبة ٨٨% على انه أمر مرغوب فيه، حيث أعرب ٥٤% من الخبراء على اعتبار أن فتح الأبواب أمام الأفراد في إصدار الصحف هو أمر مرغوب فيه بشدة:

مرغوب فيه بشدة	مرغوب فيه	غير مرغوب فيه	غير مرغوب فيه بشدة
٥٤%	٣٤%	٧%	٤%

جدول رقم (٩) ويوضح توافق الخبراء حول إزالة كل العقبات أمام الأفراد فيما يتعلق بإصدار الصحف

وستشهد هذه الفترة ظهور مؤسسات خاصة للتوزيع والطباعة وغيرها من الخدمات الصحفية، وذلك ترجمة لتوافق الخبراء حول الرغبة الشديدة في تشجيع ظهور مؤسسات خاصة للخدمات الصحفية، وعدم الاقتصار على الشركات القومية، وهو ما أيده ٨٨% من الخبراء.

وسيستمر في هذه الفترة استخدام اللغة الصحفية الرصينة والابتعاد عن استخدام اللغة العامية حيث أبدى معظم الخبراء عدم رغبتهم في استخدام اللغة العامية، في الكتابة الصحفية بهدف محاربة الفجوة بين انفصال اللغة المكتوبة عن لغة الحوار.

وسيكون رفع مستوى دخل الصحفي، من أولويات هذه الفترة حيث اتفق الخبراء بالإجماع على الرغبة في ذلك، على اعتبار أن رفع دخل الصحفي، من أهم العوامل التي تمكنه من القيام بدوره على الوجه الأكمل وبالتالي تعزيز ادوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية. يتوافق مع ذلك العمل على رفع مهارات الصحفيين عبر التعليم والتدريب المستمرين بهدف إيجاد صحفي مؤهل تأهيلا ملائما لصحافة العصر ومسلح بالتكنولوجيا، ومتخصص

وسيتم في هذه الفترة خلق مناخ يشجع على المنافسة بين الصحف بكافة أنماط ملكيتها، عبر إزالة كل القيود على أنشطة الصحف الخاصة، ومنح فرص متساوية للصحف بكافة أنماط ملكيتها في التغطية الصحفية. بالنظر إلى ما يوفره ذلك من تحسين أداء مستوى الصحف.

وسيتم في إطار هذا السيناريو توجه نحو تدعيم استقلال نقابة الصحفيين ماليـــا، وفقا لتوجه الخبراء الذين أيدوا جميعا وبرغبة شديدة تعزيز استقلال النقابة ماليا.

وسيتم في إطار هذا السيناريو، بدءا من عام ٢٠١٢، تغييـــر القـــوانين النقابيـــة الحالية الخاصة بمهنة الصحافة، وتعديل شروط عـضوية نقابـــة الـــصحفيين أســـوة بالنقابات المماثلة في العالم. حيث توافق الخبراء على الرغبة في ذلك، باعتباره أمـــرا يتيح انضمام الكفاءات الصحفية الى العمل الصحفي تحت مظلة النقابة مما يعـــد فـــي النهاية عاملا مساعدا على أداء الصحافة لأدوارها في تحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السيناريو وفيما يتعلق بمستقبل الصحافة المصرية، بدءا من عام ٢٠١٢ حتى عام ٢٠٢٠، توقع الخبراء زيادة عدد الصحف المطبوعة وعلى شبكة الانترنـــت ووسائل الإعلام، وازدهار الصحف الخاصة وزيادة توزيعها، بينما يـــنخفض توزيـــع الصحف الحزبية في الوقت الذي يتم فيه تدعيم استقلال نقابة الصحفيين مهنيا وماليـــا كما يوضح الجدول التالي:

العنصر	متوسط درجة الموافقة
زيادة عدد الصحف المطبوعة وعلى شبكة الانترنت ووسائل الإعلام حتى عام ٢٠٢٠، يدفع جهود التنمية المستدامة	٧,٣٥
ستظل الصحف الحزبية تشهد انخفاضا مستمرا في توزيعها	٦,٩
ستزدهر الصحف الخاصة ويزداد توزيعها حتى عام ٢٠٢٠	٨,٧
تدعيم استقلال نقابة الصحفيين، مهنيا وماليا، يـــساعد المنظومـــة الصحفية في أداء أدوارها في تحقيق التنمية المستدامة	٨,٣

جدول رقم (١٠) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل البيئة الصحفية المصرية

كما سيتم تعديل ميثاق الشرف الصحفي فقد توافق ٦٦% مـــن الخبـــراء علـــى ضرورة تبني معايير أخلاقية جديدة تتوافق مع التطورات المتسارعة في كل المجالات

بينما رأى ٣٤% أن ميثاق الشرف الحالي، كاف، في حد ذاته، بشرط تفعيل آليات التطبيق وهو ما يوضحه الجدول التالي:

ميثاق الشرف الصحفي	النسبة
كاف	%٣٤
مطلوب معايير أخلاقية جديدة	%٦٦

جدول رقم (١١) ويوضح توافق الخبراء حول تعديل ميثاق الشرف الصحفي

ويرتبط بهذا التوجه إلغاء المجلس الأعلى للصحافة؛ حيث رأي ثلثي الخبراء أن هناك حاجة لإلغائه، وطالب باقي الخبراء تطوير دور المجلس وتشكيله سواء بإدخال رؤساء تحرير الصحف الخاصة في تشكيله أو غيرها من أشكال التطور.. غير أن جميعهم في المحصلة النهائية، رفضوا بقاء المجلس الأعلى للصحافة كما هو عليه، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

المجلس الأعلى للصحافة	نسبة
هناك حاجة لإلغائه	%٦٦
تطوير دوره وتشكيله	%٣٣
بقاؤه كما هو	%٠

جدول رقم (١٢) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل المجلس الأعلى للصحافة

وفي إطار هذا السيناريو ستشهد مصر، منذ عام ٢٠١٢، توجها متزايدا نحو دمج الصحف في مؤسسات وتكتلات إعلامية اكبر، تضم صحفا ومحطات تليفزيون ومواقع على شبكة الانترنت، وهو ما جاء نتيجة لتوافق الخبراء حول حجم المؤسسات الصحفية الذي يساعد بشكل اكبر على أدائها لأدوارها المساعدة في تحقيق التنمية المستدامة، فقد جاء اندماج الصحف في تكتلات إعلامية أكبر تضم صحف وإذاعات وتليفزيون وانترنت في المقدمة تلاها صحف صادرة عن مؤسسات صغيرة الحجم، وأخيرا صحف تصدر عن مؤسسات ضخمة (مثل مؤسسة الأهرام)، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

النسبة	حجم الصحيفة
٨٠%	اندماج الصحف في تكتلات إعلامية أكبر تضم صحف وإذاعات وتليفزيون وانترنت
١٢%	صحف صادرة عن مؤسسات صغيرة الحجم
٨%	صحف تصدر عن مؤسسات ضخمة (مثل مؤسسة الأهرام)

جدول رقم (١٣) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل حجم المؤسسة الصحفية

وسيتم في إطار هذا السيناريو التخلي عن ملكية الدولة للصحف القومية، لصالح أشكال ملكية أخرى، أيا كان شكل هذه الملكية، بالنظر الى عدم حدوث توافق بين الخبراء على هذا الشكل. التوافق الوحيد جاء حول رفض استمرار ملكية الصحف القومية بشكلها الحالي. فوفقا لتوافق الخبراء حول مستقبل لملكية الصحف القومية؛ فقد جاء نقل ملكيتها إلى ملكية تعاونية يساهم فيها العاملون بتلك المؤسسات، في مقدمة توقعات الخبراء، تلى ذلك وضع حد أقصى لملكية الأفراد تجنبا للاحتكار. بينما جاء استمرار ملكيتها بالشكل الحالي في ذيل اختيارات الخبراء، يتساوى معها ملكية مساهمة في الصحف حتى لمن يرغب من الأجانب، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

النسبة	مستقبل ملكية الصحف القومية
٣٠%	ملكية تعاونية يشارك فيها العاملون بتلك المؤسسات
٢٤%	ملكية مساهمة قاصرة على المصريين
٢٤%	وضع حد أقصى لملكية الأفراد في أسهم المؤسسات تجنبا للاحتكار
١٥%	أشكال ملكية تساهم فيها الدولة مع مساهمين آخرين
٣%	ملكية مساهمة لمن يرغب حتى من الأجانب
٣%	استمرار ملكيتها بالشكل الحالي

جدول رقم (١٤) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل ملكية الصحف القومية

وستشهد الصحف المتخصصة، وفق هذا السيناريو، زيادة كبيرة في عددها وانتشار لصحف تعبر عن تخصصات جديدة ومتنوعة بما يحقق نشر معرفة متخصصة مطلوبة لدفع التنمية المستدامة، وفي نفس الوقت فإنها ستلجأ بدرجة اكبر إلى شبكة الانترنت، فيما استبعد عدد كبير من الخبراء انخفاض الصحف الخاصة او قلة أرقام توزيعها.

وستتحول معظم الصحف الأسبوعية، وفقًا لهذا السيناريو، إلى صحف يومية، وسينخفض توزيع الأسبوعي منها، و يزداد اعتمادها على شبكة الانترنت لتحديث مادتها بشكل متواصل، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الصحف الأسبوعية	نسبة
تحول العديد منها إلى يومية	%٤٣
انخفاض في توزيع الصحف الأسبوعية وعددها بالنظر إلى تسارع الأحداث، والمنافسة	%٢٧
تحول أغلبها إلى صحف متخصصة	%١٣
اعتمادها على شبكة الانترنت لتجديد مادتها الإخبارية، لحظة بلحظة وبقائها أسبوعية	%١٠
زيادة كبيرة في عددها وتوزيعها	%٧

جدول رقم (١٥) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل الصحف الأسبوعية

وفيما يتعلق بشبكة الإنترنت فسيؤدي تواجد الصحف على الشبكة إلى زيادة قوتها ونفوذها وزيادة توزيعها، بالنظر الى توافق ٩٦% من الخبراء على أن موقع الصحيفة على شبكة الانترنت يعد موردا ماليا، وليس عبئا على ميزانياتها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

مواقع الصحف المطبوعة على شبكة الانترنت	نسبة
يزيد موقع الصحيفة على شبكة الإنترنت من قــوة الـصحيفة المطبوعــة، ويحقق لها نفوذا اكبر ويزيد من أرقام توزيعها	٦٦%
يقلل موقع الصحيفة على شبكة الانترنت من توزيع نسخها الورقية بـالنظر إلى اكتفاء القارئ بما تبثه على موقعها	٢٩%
لا تتأثر سلبا أو إيجابا	٤%

جدول رقم (١٦) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل تأثير مواقع الانترنت على الصحف

أما الرابح الحقيقي من شبكة الانترنت فـستكون المـدونات ومواقـع الـشبكة الاجتماعية التي توقع ٨٠% من الخبراء أن تستمر ويزداد انتشارها وتأثيرها

ووفقا لهذا السيناريو فستنتشر الصحف المحلية وهو ما سيؤدي، بحسب الخبراء إلى تعميق المشاركة على المستوى المحلي بما يؤدي إلى تسريع التنمية المستدامة على المستوى المحلي، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الصحف المحلية وانتشارها سيؤدي إلى	نسبة
تعميق المشاركة على المستوى المحلي بما يؤدي إلى تسريع التنمية المحلية	٦٨%
تقديم وجهات نظر للجماعات المتنوعة التي يتكون منهـا المجتمـع وتعزيز التحاور بينها	٢٣%
تغذية الهويات المحلية بما في ذلك الطائفية والعرقية والدينية منها	٩%

جدول رقم (١٧) ويوضح توافق الخبراء حول مستقبل الصحف المحلية ودورها

أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة:

في ظل هذا السيناريو، والشروط المبدئية لتحقيقه، والتطورات على صعيد البيئة الداخلية والبيئة الصحفية، فستتصدر وظيفة الشرح والتفسير وظائف الصحافة مرتبـة حسب أهميتها في تحقيق التنمية المستدامة، يليها في ذلك التثقيف، ثم وظيفة الإعـلام، ثم التوجيه والتوعية بينما جاءت الوظيفة الترفيهية في نهاية قائمة ترتيب الوظـائف، وذلك وفقا لتتوافق الخبراء المشاركين.

وستكون الصحف الخاصة أكثر قدرة على المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة تليها المدونات ومواقع شبكة الانترنت ثم الصحف القومية وأخيرا الصحف الحزبية.

وفيما يتعلق بأداء الأدوار الثلاثة الرئيسية للصحافة، المنوط القيام بها في إطار السعي لتحقيق التنمية المستدامة، وهي نشر المعرفة والوعي الثقافي وتفعيل المشاركة. فقد وضع الخبراء مواقع الانترنت والمدونات في المرتبة الأولى، فيما يتعلق بالقدرة على تحقيق هذه الأدوار الثلاثة، وإن تبادلت الصحف الخاصة والقومية والحزبية المرتبة الثانية، ففي إطار الدور الخاص بنشر المعرفة جاءت الصحف الخاصة في المرتبة الثانية بفارق ضئيل عن مواقع الانترنت وإن تفوقت الصحف الخاصة على القومية والحزبية فيما يتعلق بدورها نشر المعرفة، أما فيما يتعلق بدور التوعية الثقافية فقد تفوقت الصحف القومية تلتها الصحف الحزبية ثم الصحف الخاصة، وظلت مواقع الانترنت والمدونات في الصدارة فيما يتعلق بتفعيل المشاركة، وإن تقدمت الصحف الحزبية تلتها الصحف القومية وأخيرا الصحف الخاصة.

وفيما يتعلق بترتيب أهمية دور الصحافة في دفع عملية التنمية فقد جاء الدور المعرفي في صدارة هذه الأدوار، عبر تقديم معلومات وافية عن القضايا والتحديات، والفرص الآنية، والمستقبلية، تلى ذلك، الاهتمام بالتحليل وما وراء الخبر وعدم الاكتفاء بتقديم تغطية إخبارية مكثفة، ثم تفعيل مشاركة الجمهور عبر تخصيص مساحات كبيرة لمشاركاتهم وتعليقاتهم، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	دور الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة	تكرار
١	تقديم معلومات وافية عن القضايا والتحديات، والفرص الآنية، والمستقبلية	٥١
٢	الاهتمام بالتحليل وما وراء الخبر وعدم الاكتفاء بتقديم تغطية إخبارية مكثفة	٤٢
٣	تفعيل مشاركة الجمهور عبر تخصيص مساحات كبيرة لمشاركاتهم وتعليقاتهم	٢٤

جدول رقم (١٨) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب أدوار الصحافة في تحقيق التنمية وفقا لأهميتها

وفي استجابة الخبراء لترتيب الفنون الصحفية الأكثر تأثيرا في نشر متطلبات التنمية المستدامة، وتفعيل أداءها لدورها في المساهمة في تحقيقها.. فقد جاءت مواد الرأي في الترتيب الأول تلتها المواد الإخبارية ثم التحقيقات الاستقصائية والحوارات وأخيرا بريد القراء، وإن لوحظ وجود هامش ضئيل في فروق نسب التأييد لهذه الفنون، مما يعني أهميتها جميعا في تحقيق نشر متطلبات التنمية المستدامة.

وفيما يتعلق بأهمية الأدوار التي تقوم بها الصحافة للمساعدة في تحقيق التنمية المستدامة وهي الأدوار الخاصة بضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد، وتعزيز مجموعة من القيم المساعدة لتحقيق التنمية فقد كان توافق الخبراء فيما يتعلق بدور الصحافة في المساعدة على ضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد فقد اعتبره اغلب الخبراء دورا مهما جدا، بسنبة تأييد وصلت إلى ٩٤% كما يوضح الجدول التالي:

مهم جدا[1]		مهم[2]		مهم بدرجة ضئيلة[3]		غير مهم[4]	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
٦٨	٩٤%	-	-	٤	٦%	-	-

جدول رقم (١٩) ويوضح توافق الخبراء حول أهمية دور الصحافة في ضمان شفافية العمل العام ومحاربة الفساد

كما حظي دور الصحافة في تعزيز قيم الاعتدال والتسامح، والتعددية واحترام وتقبل الآخر، بأهمية كبيرة، فقد منح ٨٣% من الخبراء هذا الدور باعتباره مهم جدا. وحظي دور الصحافة في تعزيز قيمة احترام القانون وتطبيقه على الجميع، بأهمية

---

[1] لأنه أكثر النقاط ارتباطا، وله أولوية قصوى للتنفيذ، وله تأثير مباشر على القضايا الرئيسية، وهناك ضرورة للتعامل معه وحله

[2] فهو مرتبط بالموضوع، له أولوية من الدرجة الثانية، له تأثير مرتبط بمعالجة عناصر أخرى

[3] غير مرتبط بالموضع الرئيسي، أولوية من الدرجة الثالثة، أهمية ضئيلة، ليس عاملا حاسما للقضية الرئيسية

[4] لأنه ليس أولوية، وغير مرتبط بالموضوع الأصلي، ولا يمكن قياس تأثيره، ويجب إسقاطه من الاعتبار

كبيرة لدى الباحثين حيث اعتبر ٧٩% منهم أن هذا الدور مهم جدا، وتوافق ٩٥% من الخبراء على أهمية هذا الدور. وستقوم الصحافة بدور في تدعيم التفكير النقدي والثقافة النقدية لدى القارئ، ونقد الموروثات الثقافية التقليدية المعوقة لتحقيق التنمية، كما سيكون لها دور مهم جدا في حشد الرأي العام في حال خوض حرب أو صراع.. وتوافق ٨٣% من الخبراء على أهمية دور الصحافة في الإنذار المبكر من الأزمات، واتفق كل الخبراء على أهمية دور الصحافة في تقديم المعلومات المستحدثة باستمرار في شكل حديث ومركز، ووصف أكثر من نصفهم هذا بالدور بأنه مهم جدا.. وفيما يتعلق بأهمية دور الصحافة في دفع المشاركة السياسية، عبر توسيع نطاق الاختيار وزيادة البدائل، فقد توافق ٨٨% من الخبراء على أهمية هذا الدور، وستقوم الصحافة بدور في إلقاء الضوء على الفرص والتحديات الاقتصادية، والمساهمة في تخصيص وإدارة الموارد استجابة للحاجات، وذلك حسب توافق ٨٥% من الخبراء. وستقوم الصحافة خلال هذا السيناريو بعدة ادوار تخدم التنمية المستدامة منها دورها في نشر قيم حسن استخدام الوسائل والإمكانات المتاحة، وفي نشر قيم الادخار، وقيمة الإخلاص في العمل بينما منح ٦٣% من الخبراء أهمية لدور الصحافة في تعزيز قيم الإبداع والابتكار.

وستشهد مصر بعد عام ٢٠١٢ إنشاء وانتشار مراكز قياس الرأي العام والبحوث الإعلامية، لدورها المهم في تمكين الصحافة من أداء أدوارها وترشيد توجهاتها.

وفي إجابة لسؤال حول درجة اليقين في قدرة الصحافة على القيام بدور رئيسي في التغيير الثقافي حتى عام ٢٠٢٠ بما يساعد على تحقيق التنمية، فقد انقسمت إجابات الخبراء بين مستويات اليقين الثلاث، يمكن القول انه باستثناء ٢٤% من الخبراء الذين ابدوا عدم ثقة في قدرة الصحافة على ذلك فقد توافق ٧٦% من الخبراء على وجود يقين وثقة نسبية في قدرة الصحافة على القيام بدورها الثقافي لدفع عملية التنمية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

موضع يقين	ثقة نسبية	لا توجد ثقة
%٣٨	%٣٨	%٢٤

جدول رقم (٢٠) ويوضح توافق الخبراء حول درجة الثقة واليقين في قدرة الصحافة على القيام بالدور الثقافي المطلوب

وفي إجابة لسؤال حول توقع الخبراء لحدوث هذا السيناريو في مصر بعد عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠٢٠، بما يتضمن تحقيق التنمية المستدامة وتوفر البيئة الداخلية والخارجية المواتية لتحقيقها، وفقا للاشتراطات التي حدث توافق بين الخبراء عليها، بما يساهم في أداء الصحافة المصرية لأدوارها المتوقعة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة أبدى ٦٦% توقعهم حدوث هذا السيناريو بمتوسط نسبة مئوية لحدوث هذا السيناريو ٦٥% وهو ما يوضحه الجدول التالي:

توقع حدوث السيناريو	النسبة
نعم أتوقع	٦٦%
لا أتوقع	٣٣%

جدول رقم (٢١) ويوضح توافق الخبراء حول توقع حدوث السيناريو الأول

أما الأسباب التي أبداها الخبراء الذين استبعدوا حدوث هذا السيناريو، فقد كانت متشابهة، وان اختلفت الصيغ التي عبروا عنها للإجابة عن هذا السؤال المفتوح، ودارت كلها حول عدم استعداد البيئة الداخلية للتغيير، والأوضاع غير المواتية، بسبب الاستبداد، أو تزوير الانتخابات، أو قانون الطوارئ المستمر، أو دور المؤسسات المساندة للسلطة، أو ضعف القوى والأحزاب السياسية، أو بسبب الجمود الحالي واستمرار الأوضاع لقرابة ثلاثة عقود، الأمر الذي لا ينبئ بإمكان التغيير.

السيناريو الثاني، ٢٠١٢- ٢٠٢٠: أدوار الصحافة في غياب البيئة الداخلية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة.

ينطلق هذا السيناريو من تحييد عنصر البيئة الدولية في التأثير على مجريات التنمية، فالبيئة الخارجية هنا مشابهة للبيئة الخارجية المطروحة في السيناريو الأول، ومناقضة للبيئة الدولية المطروحة في سياق السيناريو الثالث، ويكون التركيز هنا على البيئة الداخلية، للبحث في إمكانية قيام الصحافة بدور في تحقيق التنمية المستدامة، في

ظل بيئة داخلية غير مواتية، تتناقض شروطها أو تختلف عن الشروط الواردة في السيناريو الأول.

وفي إطار هذا السيناريو يتراجع نظام الحكم الذي يتولى السلطة بدءا من عام ٢٠١٢ عن الديمقراطية. ويستمر في التضييق على الحريات، ويفرض قيودا على حركة منظمات المجتمع المدني والأحزاب والصحف الخاصة، وسيعتمد نظام الحكم في هذه الحالة على عدد من العوامل منها:

أ) عدم وجود معارضة سياسية منظمة وفاعلة؛ مع غياب قيادات سياسية تتمتع بقواعد شعبية، وغياب الضغط الشعبي الفاعل،

ب) ضعف مستوى المؤسسية؛ والإبقاء على الدور الضعيف لمجلس الشعب مما يمكن الحكومة من تمرير مشروعات قوانين تحكم قبضتها، وتفرض قيودا وعقوبات على التجمعات السياسية الفاعلة، وأدوات الحشد والتعبير، بما فيها الصحافة وشبكة الانترنت،

ج) ضعف مستوى الثقافة الديمقراطية، وسيعتمد النظام في هذه الحالة على عوامل داخلية لتعزيز موقفه، مثل؛ غياب الوعي، ومعدلات الأمية المرتفعة، والثقافة السائدة التي تضم قيمًا معوقة للتنمية، وتشجع الأبوية والتسلط. ويتوافق نظام الحكم مع النخب المرتبطة به، سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية للحفاظ على السلطة في إطار حرصها على مصالحها، ويمنح النظام السياسي نفسه مساحة واسعة من الحركة والفعالية، وقد يتبنى صانع القرار السياسي إصلاحات شكلية دون الاهتمام بتحقيق إصلاح حقيقي، باعتبار أن هذا الأسلوب يتيح له الفرصة للمناورة والتخفيف من حدة الضغوط الداخلية، والخارجية، أملاً في تلاشيها في المستقبل. وقد تثير الحكومة في مواجهة المطالبات الخارجية بالإصلاح حججا منها أن الإصلاح ينبغي أن ينطلق من الداخل، أو أن ذلك يمثل انتهاكًا للكرامة الوطنية أو أن هذه الإصلاحات لا تتناسب مع الظرف التاريخي الذي يمر به المجتمع.

د) يتواكب مع هذا تمسك النخبة الحاكمة بما تتمتع به من مزايا سياسية واقتصادية كبيرة، وخوفها من آثار التقدم الديمقراطي على هذه المزايا، وتتخذ النخبة قرارًا بالبقاء وتقاوم الضغوط المفروضة عليها سواء من الداخل أو الخارج، وقد تقوم ببعض الإصلاحات الثانوية والهامشية، وتتحجج بأهمية قضايا مثل القضية الفلسطينية أولاً، أو التقدم في برنامج نووي، وغيره من القضايا التي تثير الانتباه عن المشاكل الداخلية.

ويتحقق هذا السيناريو في ظل أحد ثلاثة شروط أو وجودهم مجتمعين، وهذه الشروط هي؛ التراجع عن بعض أو كل ما تم طرحه كشروط تفعيل السيناريو السابق، أي عدم إجراء الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١١ في ظل شروط وأنساق سياسية وانتخابية تتميز بالشفافية والنزاهة والتنافس المفتوح، أو أن تؤدي هذه الانتخابات إلى منح السلطة لقيادة لا تضع في أولوياتها التنمية المستدامة أو تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي. أو في حال وصول تيار سياسي أو حزب إلى السلطة عبر الانتخابات ولكنه يتراجع عن المسار الديمقراطي ويرتد عن الديمقراطية، أو وقوع انقلاب عسكري مستغلا سلسلة من القلاقل نتيجة لأزمات تمر بها البلاد بسبب تردي الوضع الاقتصادي أو الجوع أو التضخم أو بسبب مظاهرات وأعمال عنف احتجاجا على السلطة وسياساتها. وفي هذا الإطار سيتم الإبقاء على الأطر الدستورية والتشريعية والقانونية الحالية، واستخدام بعض النصوص القانونية الموجودة للتضييق على الصحف والأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، لإقامة ما يمكن أن يوصف بأنه نمط استبدادي من الحكم. ولن يؤدي هذا السيناريو إلى تحقيق تنمية مستدامة لمخالفته لأهم عناصرها وهي الحكم الصالح. ورفض الخبراء بدرجة كبيرة الموافقة على فرض يقول إن قيام نظام حكم استبدادي يمكن أن يدعم عملية التنمية؛ فبالطلب منهم منح درجة الموافقة على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حول فرض "أن إقامة نظام حكم استبدادي يدفع عملية التنمية"، كان متوسط الموافقة ٠,٤٣ أي اقل من الواحد الصحيح مما يعني الرفض التام لهذا الفرض.

وقد كان هناك توافق بين الخبراء بنسبة ٨٣% على أن وجود بيئة دولية مواتية؛ تتميز بالحد الأدنى من الصراع ودرجة أعلى من التعاون، لا يعد أمرا كافيا للدفع بعملية التنمية المستدامة في مصر، في ظل بيئة داخلية غير مواتية لذلك.

وستتحقق نفس النتيجة السابقة، وهي عدم إمكانية تحقيق التنمية المستدامة، في ظل استمرار الأوضاع الداخلية الحالية، ففيما يتعلق بدرجة الموافقة على أن استمرار الأوضاع الداخلية الحالية سيقضي على الركود الاقتصادي، والإرهاب والبطالة، ويرفع مستوى المعيشة. كانت درجة الموافقة اقرب إلى الصفر، وكان متوسط الموافقة على هذا الفرض بين الخبراء٠,٣ درجة، على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة، مما يعني أن استمرار الأوضاع الحالية لن يرفع مستوى المعيشة أو يقضى على الركود الاقتصادي والبطالة والإرهاب، وكلها عوامل ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة. كما رفض الخبراء فرضًا يقول إن تحويل المدنيين إلى محاكم عسكرية، وإنشاء محاكم استثنائية أمر مبرر، وكان متوسط درجة الموافقة ٠,٨.

أما أهم العوامل الداخلية التي يمكن أن تكون غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة فجاء دور النخب الحاكمة والمتحالفة معها في المركز الأول تلى ذلك أزمات اقتصادية، وتمسك السلطة التنفيذية بالقوانين المقيدة لحريات ثم عوامل الثقافية، ثم توقعات باضطرابات اجتماعية وأخيرا عوامل متعلقة بالصحافة تأثيرها ودورها وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	العامل
١	دور النخب الحاكمة والمتحالفة معها سواء سياسية أو اقتصادية أو عسكرية
٢	أزمات اقتصادية تتمثل في البطالة وانتشار الفقر وانخفاض الدخل.. الخ
٣	تمسك السلطة التنفيذية بالقوانين المقيدة للحريات واستمرار حالة الطوارئ وتقييد حرية وإنشاء الأحزاب
٤	عوامل ثقافية؛ ، ثقافة سياسية غير مشجعة على المشاركة، أمية.. الخ
٥	توقعات باضطرابات اجتماعية كبيرة وثورات للجياع

٦	عوامل متعلقة بالصحافة وتأثيرها وأدوارها

جدول رقم (٢٢) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب العوامل الداخلية غير المواتية لتحقيق التنمية المستدامة في مصر

وكان للعوامل الثقافية اعتبار كبير لدى الخبراء باعتبارها احد معوقات التنمية المستدامة، ففي إجابة عن درجة الموافقة على فرض يقول إن أنماط الثقافة السياسية السائدة تضم قيمًا معوقة للتنمية، جاء متوسط درجة الموافقة ٧,٦ مما يعني قناعة كبيرة لدى الباحثين حول دول الثقافة السياسية السائدة في إعاقة التنمية.

وفيما يتعلق بإمكانية وقوع انقلاب عسكري فقد رفض الخبراء الفرض القائل ان سيطرة الجيش على السلطة يفرض النظام ويدفع التنمية، وكان متوسط درجة الموافقة على مقياس يندرج من صفر إلى عشرة حول ذلك هو ١,٥٦، مما يعني رفضا كبيرا لهذا الفرض، كما استبعد ٧٥% من الخبراء إمكانية قيام انقلاب عسكري بينما توقع ٢٥% منهم إمكانية وقوعه .. ومن بين الخبراء الذين توقعوا قيام انقلاب عسكري توقع اغلبهم أن يتم تسليم السلطة إلى حكومة مدنية منتخبة مع استمرار كبير لنفوذ العسكريين.

في إجابة الخبراء حول إمكان تولي تيار إسلامي للسلطة في حال إجراء انتخابات ديمقراطية، فقد استبعد ٤٣% وصول التيارات الإسلامية إلى السلطة فيما توقع ٤٠% أن تنقض هذه التيارات على الديمقراطية وتمنع تداول السلطة ورأي ١٧% أن هذه التيارات ستعيد تنظم نفسها لمواجهة المنافسة وتتبنى المبادئ الديمقراطية.

وسينعكس هذا السيناريو على الصحافة كالتالي؛ سيتم الإبقاء على الصحف القومية وعدم خصخصتها، بسبب صعوبة تخلي النظام السياسي عن أداته الإعلامية التي تتبنى خطابه وتدعم شرعيته المتآكلة. ففي إجابة الخبراء حول انعكاس هذه البيئة الداخلية على الصحافة القومية، رأي ٨٣% منهم أنه سيتم الاحتفاظ بنمط ملكية الصحف القومية السائد حاليا، مقابل ١٧% رأى انه سيتم التخلي عن الصحف القومية وخصخصتها.

ورأى الخبراء أن استمرار ملكية الدولة للصحف القومية سيؤدي إلى تدهور مصداقية هذه الصحف وتدعم رقابة وسيطرة الحكومة على الرأي العام وتقديم تغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي للصحافة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

استمرار ملكية الدولية للصحف القومية	النسبة
تدهور مصداقية الصحف القومية	٣٩%
تدعيم رقابة وسيطرة الحكومة على الرأي العام	٣٩%
تغطية مفضلة للحكومة ويقلل الدور الرقابي	٢٥%
زيادة الوعي بين الجمهور	٠

جدول رقم (٢٣) ويوضح توافق الخبراء حول استمرار نمط ملكية الدولة للصحف القومية

وبالنظر إلى سيادة درجة رقابة ذاتية عالية فقد كان لدى الخبراء يقين وثقة نسبية في ان الرقابة الذاتية تعرقل دور الصحافة التنويري والتنموي.

وفيما يتعلق بالصحف الخاصة فسيتم في إطار هذا السيناريو تحجيم الصحف الخاصة والتضييق عليها وإغلاقها وفقا لرأي نسبة ٥٨% من الخبراء، فيما توقع ٣٠% منهم استمرار انتشار الصحف الخاصة وظهور مجموعات جديدة من الصحف تعبر عن القوى الفاعلة في المجتمع. ولم يكن هناك تباين كبير في رؤى الخبراء حول انعكاس هذا السيناريو على الصحف الحزبية حيث توقع ٨٣% منهم أن يتم التضييق على الصحف الحزبية ومصادرتها أو إغلاقها، فيما توقع ١٧% أن تنتشر الصحف الحزبية مع السماح بإنشاء أحزاب جديدة.

وبالنسبة للمدونات ومواقع الانترنت فمن المتوقع في إطار هذا السيناريو أن تبذل السلطات محاولات لحصارها، بحسب ٥١% من الخبراء مقابل ٤٩% رأوا أنها ستشهد ازدهارا.

وفي هذا الإطار لن تقوم الصحافة بدور تنموي، وستكون الانترنت والمدونات وغيرها من أنشطة الشبكة ميدان المعارضة الرئيسية للسلطة، وستنقسم الصحافة إلى أجنحة مدافعة عن السلطة وأخرى معارضة لها، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

ادوار الصحافة	النسبة
ستكون الانترنت والمدونات وغيرها من أنشطة الشبكة ميدان المعارضة الرئيسية للسلطة	٤٤%
ستنقسم الصحافة إلى أجنحة مدافعة عن السلطة وأخرى معارضة لها	٤٠%
لن تقوم الصحافة بدور تنموي لأن البيئة الداخلية غير مشجعة على تحقيق تنمية	١٤%

جدول رقم (٢٤) ويوضح توافق الخبراء حول أدوار الصحافة التنموية

وقد استبعد معظم الخبراء إمكان تحقق هذا السيناريو أو تحقيق التنمية المستدامة، في ظل عوامل خارجية مواتية، وعوامل داخلية غير مواتية، أوضحها هذا السيناريو. ورفض ٧٠% من الخبراء فرض تحقق هذا السيناريو، حتى نسبة الخبراء البالغة ٣٠% الذين توقعوا حدوث هذا السيناريو فقد كانت النسبة المئوية المتوسطة لتحقق هذا السيناريو بينهم ٤١%، وتمحورت أسباب عدم توقع حدوث هذا السيناريو حول فكرة رئيسية مفادها أن التنمية المستدامة تركز على البيئة الداخلية المواتية، وأنها عمل داخلي في الأساس.

وهذا السيناريو حتى في حال تحققه فسيواجه تحديات تتمثل في التغيرات الاقتصادية والديموجرافية، التي ستؤدي إلى تراجع نصيب الفرد من الدخل، ويتواكب مع ذلك العجز عن مواجهة التضخم وارتفاع الأسعار، صعوبة توفير فرص عمل وزيادة البطالة، وزيادة المديونية الداخلية والخارجية.. ويمكن القول إن الحكومة

ستواجه أوضاعًا مختلفة لن تجدي أساليب الحكم السابقة في مواجهتها، فانطلاقا من فروض نظرية الفوضى فإن تغير في أي نسق من انساق النظام يترك تداعياته على كل الأنساق، فقد حدث تغير في النسق المعرفي للشعب عبر ما قامت به الصحافة والمدونات والفايس بوك وحركات الاحتجاج العمالية خلال السنوات السابقة على عام ٢٠١٢، وهو ما سيترك تداعياته على النسق المعرفي وسيؤدي إلى تداعيات على باقي الأنساق وينبئ بتغييرها، ولكن تتمثل الصعوبة هنا في توقيت هذا التغيير الذي ينشئ نسقا جديدا، وطبقا لنظرية الفوضى أيضا، فإن لجوء النظام إلى المدخلات السابقة مثل المعالجة الأمنية والقانونية لن تؤدي إلى نتائج ومخرجات مماثلة عندما لجأ إلى هذه المعالجات السابقة سواء أمنية أو غيرها في فترات زمنية سابقة، كما أن زيادة حدة التعامل الأمني لن يؤدي إلى زيادة المردود وذلك وفقا لنظرية الفوضى أيضا.

ويزيد من الضغوط عل نظام الحكم تصاعد حالة الاستقطاب الاجتماعي، وزيادة عدد السكان تحت خطر الفقر الأمر الذي يشير إلى تحول الاستقطاب بين الأغنياء والفقراء ليصبح استقطابًا حادًا، بسبب تركز الثروات في يد القلة، وهو ما سيكون عاملاً من العوامل المولدة للتوتر الاجتماعي، وقد يقود إلى تمرد ورفض، وزيادة حدة النقمة الشعبية، وقد يقود لثورة قد تدعمها قوى خارجية، لتحقيق أهداف خاصة بها. إلا أن هذا السيناريو بما يحمله من توتر اجتماعي، لن يستمر طويلا فوفقا لنظرية الفوضى فسوف يحدث في فترة زمنية لا يمكن التنبؤ بها انفجار يؤدي في النهاية إلى تبني السيناريو الأول ولكن بعد تحمل ثمن مجتمعي واقتصادي باهظ، وسيبقى التحدي القائم هو المدى الزمني الذي يمكن أن يستغرقه حدوث ذلك، للعودة إلى السيناريو الأول.

السيناريو الثالث: الداخل فى مواجهة الخارج.

يمكن اعتبار هذا السيناريو متفرعًا من السيناريو الأول الذي تتحقق فيه تبني المباديء الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتوفير درجة كبيرة من حرية الرأي والتعبير وتتمتع فيه الصحافة بالحرية والاستقلالية، فيما تصبح عوامل تميز هذا السيناريو هي العوامل الدولية والإقليمية، التي قد لا تكون مواتية لتحقيق التنمية

المستدامة. ويوضح الجدول التالي أهم العوامل الخارجية التي لن تكون مواتية لتحقيق التنمية المستدامة، وهي بحسب ترتيبها؛ دخول العالم في ركــود اقتــصادي، خــوض مصر حربا إقليمية، انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة، اســتمرار القــضية الفلسطينية بدون حل، اندلاع سباق نووي في المنطقة، اتساع نطاق العولمــة، انقــسام السودان، انقسام العراق، امتلاك إيران سلاح نووي، وذلك بحسب توافق الخبراء الذي يوضحه الجدول التالي:

الترتيب	العامل
١	دخول العالم في ركود اقتصادي
٢	خوض مصر حربا إقليمية
٣	انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة
٤	استمرار القضية الفلسطينية بدون حل
٥	اندلاع سباق نووي في المنطقة
٦	اتساع نطاق العولمة
٧	انقسام السودان
٧	انقسام العراق
٩	امتلاك إيران سلاح نووي

جدول رقم (٢٥) ويوضح توافق الخبراء حول ترتيب عوامل البيئة الخارجية التي قد تكون غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة

وقد يشمل هذا السيناريو وجود نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ والطاقة مما يؤدي إلى اشتعال حروب باردة. فدخول أقطاب محتملة كالصين والهنــد واليابان وروسيا وأوروبا في صراع من شأنه أن يزيد من التوتر ويؤثر على جهــود التنمية، حيث اتفق الخبراء على أن عالما متعدد الأقطاب يسوده تعــاون دولــي هــو الخيار الأفضل للمساعدة على تحقيق التنمية المستدامة وهو ما يوضحه الجدول التالي:

النظام العالمي المساعد في تحقيق التنمية	النسبة
نظام عالمي يتسم بالتعاون الدولي	٩٦%

نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ والطاقة مما يؤدي إلى اشتعال حروب باردة	٤%
استمرار الولايات المتحدة كقطب وحيد في العالم	٠%

جدول رقم (٢٦) ويوضح توافق الخبراء حول طبيعة النظام العالمي الذي يسهم بشكل اكبر في تحقيق التنمية المستدامة في مصر

ولا يُتوقع في ظل شروط داخلية مواتية أوضحها السيناريو الأول، أن تنجرف مصر إلى صراع عسكري بدون حدوث توافق وطني على خوضه، ولا يتوقع في ظل ظروف داخلية مواتية أن تسعى السلطة إلى خوض حرب أو صراع، لأن هذا من سمات النظم السلطوية التي تفقد تأييد شعبها، والتي تحاول في مواجهة عجزها عن حل المشاكل الداخلية صرف أنظاره إلى عدو خارجي يتم توجيه الغضب والإحباط ناحيته ولتحقيق التفاف حولها بوصفها من يخوض مواجهة مع هذا العدو.. إلا أن حدوث هذه المواجهة يستلزم، وجود درجة من التوافق الداخلي، والتماسك والشحن واستنفار الطاقات لمواجهة هذا العدو تقودها الصحافة المصرية وتلعب في ذلك دورا كبيرا، خاصة في حالة وقوع هجوم مفاجئ على مصر؛ فمن المتوقع التفاف جميع القوى الشعبية والصحف حول الحكومة في مواجهة هذا العدوان. والخلاصة أن وجود إجماع وطني والتفاف من شأنه أن يمتص سريعا الآثار المدمرة لأي صراع أو حرب وتوجيه الجهود إلى إعادة البناء والتعمير والتنمية بمشاركة واسعة.

كما يمكن أن تتعرض الصحافة نفسها لظروف غير مواتية مع احتمال زيادة لتوجه الكوني نحو عولمة ملكية وسائل الإعلام وبروز ظاهرة السلاسل والاحتكارات لكبرى التي تعمل جاهدة على ابتلاع المؤسسات الصحفية الصغيرة والمستقلة. وفي إطار هذا السيناريو ستستمر الصحافة في أدوارها التنموية الواردة في السيناريو الأول، كما أنها قد تعمل على حشد الطاقات لمواجهة التحديات الخارجية، وهو ما يوضحه الجدول التالي:

أدوار الصحافة في هذا السيناريو	النسبة
الاستمرار في أدوار الصحافة التنموية على النمط	٦٢%

الوارد في السيناريو الأول	
تعمل على حشد الطاقات لمواجهة التحديات الخارجية	%٣٨
لن يكون لها دور تنموي	%٠

جدول رقم (٢٧) ويوضح توافق الخبراء حول أدوار الصحافة في إطار عوامل خارجية غير مواتية

وعن توقعات السادة الخبراء حول حدوث هذا السيناريو فقد توقع ٨٣% منهم إمكان تحقيقه، وكان متوسط النسبة المئوية لتحقق هذا السيناريو ٥٤%. بينما لم يتوقع ١٧% من المشاركين حدوث هذا السيناريو وتركزت أسباب ذلك حول ضرورة توافر البيئات الداخلية والدولية المواتية لتحقيق التنمية، في آن واحد.

استخلاصات:

إن مجرد محاولة العرض المفصل للبدائل، السابقة يهدف إلى تشخيص حدود الممكن تحقيقه عن طريق نظرة بعيدة المدى، ومن المهم التأكيد على أن مجرد التشخيص والتحليل المفصل ومقارنة البدائل، هو أمر ذو قيمة كبيرة للغاية في حد ذاته، بحكم انه يضع البنية اللازمة لإجراء مناقشات، كما يمكن من إجراء الحوار العام والسياسي بخصوص المسار الذي تسير فيه مصر، ويسمح بالفهم الكامل للاختيارات المتاحة، مما يسهل من التصميم السريع للخيارات البديلة.

السيناريو الأول هو أقرب السيناريوهات لتحقيق تنمية مستدامة حيث سيؤدي إلى زيادة معدلات المشاركة ونشر المعرفة والتهيؤ الثقافي للتنمية كما انه سيوحد الجبهة الداخلية في أي صراع دولي محتمل أو ضغوط إقليمية أو دولية بسبب صراعات القوى والنفوذ والأقطاب الدولية. وهو ما اتضح من شبه الإجماع الذي أبداه الخبراء حيث أعرب ٩٦% منهم الرغبة في حدوث السيناريو الأول وهو ما يوضحه الجدول التالي:

السيناريو المرغوب	النسبة
السيناريو الأول	٩٦%
السيناريو الثاني	٤%
السيناريو الثالث	٠%

جدول رقم (٢٨) ويوضح توافق الخبراء حول أكثر السيناريوهات المطروحة التي يرغبون في حدوثها

السيناريو المأمول أو الذي يجب على مصر السعي نحو تحقيقه، بدءا من عام ٢٠١٢، يبدأ بمزيد من الانفتاح السياسي والتحول الديمقراطي التدريجي، بحيث يتحقق بحلول عام ٢٠٢٠ مستوى أوسع من الديمقراطية، وأن تصبح كل المجالس التشريعية والمحليات والمحافظين في غضون تلك الفترة بالانتخاب، وأن يتم منحها صلاحيات رقابية وتشريعية حقيقية ولا يقتصر دورها على إضفاء ديمقراطية شكلية على نظام

الحكم، مع تعزيز وضع المرأة ومنحها المزيد من الحقوق والحريــات، وأن تــصبح المواطنة والانتماء إلى الدولة هي الأولوية الأولى.

وستقوم الصحافة بأدوار رئيسية في المساهمة في تحقيق كل ذلك كما ستــساعد على إدراك النخب الحاكمة في مصر، أن التحول نحو الديمقراطية قــادم لا محالـــة، وبالتالي فإن أخذ تلك النخب بزمام المبادرة سيضفي المزيد من الشرعية علـــى نظـــم الحكم ويحقق التنمية المستدامة.

وفي هذا الإطار على الصحافة أن تناضل من اجل توسيع أفق حريتها إلى الحـــد الأقصى، وتخليص المنظومة الصحفية من القيود المحيطة بها على مستوى تنظيماتها المهنية أو الأطر القانونية التي تعمل من خلالها، وتقديم المعايير المهنية على ما عداها بحيث يكون دورها في نشر المعرفة وتعزيز المشاركة عوامل رئيسية علـــى إحـــداث التغيير الثقافي المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة في مصر.

خاتمة الدراسة
ومناقشة النتائج العامة

استهدفت هذه الدراسة استشراف سبل إسهام الصحافة المصرية في تحقيق التنمية المستدامة في مصر، واستكشاف الأدوار التي يمكن من خلالها القيام بذلك والشروط التي تمكن الصحافة من القيام بهذه الأدوار في مصر حتى عام ٢٠٢٠. ومن اجل تحقيق هذا الهدف قام الباحث ببناء عدد من السيناريوهات، عبر دراسة متطلبات تحقيق كل منها وشروط بنائها وتفعيلها، ومساراتها المستقبلية الممكنة التحقق، وعلاقتها بالتطورات في البيئات الدولية والإقليمية وتأثيرها على مسار التنمية المستدامة في مصر، آخذا في الاعتبار قدرة كل سيناريو عل استيعاب الاحتمالات المرئية المرتبطة بتطورات الواقع الراهن، والتي تؤثر على دور الصحافة المصرية في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

وكان من الضروري التطرق إلى البيئة الداخلية وتأثيرها على أولويات التنمية المستدامة، وتداخل البيئة الدستورية والتشريعية والسلطات الثلاث والمؤسسات السياسية الوسيطة من أحزاب ومنظمات مجتمع مدني في خلق مناخ مواتي للتنمية المستدامة يمكن للصحافة المساهمة في تحقيقها. وتطلب ذلك أيضا دراسة البيئة الصحفية من قوانين وتشريعات ومؤسسات حاكمة للعمل الصحفي المصري، مثل المجلس الأعلى للصحافة ونقابة الصحفيين. كما تطرقت الدراسة إلى أنماط المؤسسات الصحفية في مصر، من قومية، أو خاصة أو حزبية، أو مواقع صحفية على شبكة الانترنت من خلال تناول الشروط الحاكمة والمؤثرة على عمل هذه المؤسسات وأدوارها، للبحث في سبل تعظيم ادوار الصحافة في المساهمة تحقيق التنمية المستدامة.

انطلق الباحث من هذا إلى بناء عدد من السيناريوهات المستهدفة لمستقبل إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة حتى عام ٢٠٢٠، وشروط تفعيل هذه المساهمة، على مستوى مختلف من حيث البيئة الدولية والإقليمية من جهة، وعلى مستوى البيئة الداخلية المصرية بشكل عام من جهة أخرى، والتي تؤثر وتتأثر بما يجري في البيئة الصحفية وما يتعلق بها من أطر تشريعية وقانونية ومؤسسية، وعلى مستوى الصحافة

المصرية وعلى مستوى الصحفيين أنفسهم.، وذلك من خلال دراسة وتحليل ما تم التوصل إليه من توافق بين النخب الأكاديمية والصحفية الذين شاركوا في استطلاع دلفي حول الأدوار التي يمكن أن تقوم بها الصحافة المصرية، بوصفها وسيلة لنشر المعرفة والثقافة وتعزيز المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة، في مختلف السيناريوهات المستهدفة التي تضمنت تحديد التنمية المستدامة كهدف تشارك الصحافة في تحقيقه في مصر، خاصة أن التنمية المستدامة تجاوزت القصور الذي تتضمنه مفاهيم التنمية التقليدية التي تركز على بعد أو مؤشر أو بضعة أبعاد محددة كالدخل أو معدل النمو أو غيرها من المؤشرات الاقتصادية والكمية، بينما تنظر التنمية المستدامة إلى المستقبل وتستهدف تحسين ما هو أتي، وعدم الافتئات على حق الأجيال القادمة.

وفرضت الثورة العلمية والتكنولوجية تحديات، تواكبت مع ما يتميز به عصر المعلومات، الذي نعيش فيه، من تطورات متسارعة في كل المجالات، بما تحمله من تغيرات عميقة وواسعة النطاق، وما تثيره من درجة كبيرة من عدم اليقين، فرض كل هذا اللجوء إلى استشراف المستقبل في تناول أي ظاهرة، خاصة في حال تناول التنمية المستدامة، بطبيعتها المستقبلية. تعزز هذا بالتطور الحادث في مفاهيم وأساليب الدراسات المستقبلية، خاصة في ربطها بالممارسات الواقعية للتعامل مع القضايا السريعة والمعاصرة التي تتميز بالتشابك والتداخل، وهو ما فرض أولوية صنع القرار بناء على أفق زمني اكبر، مع الاستفادة من قوة الدراسات المستقبلية في بناء الحاضر بدلالة المستقبل، وترشيد القرارات التي يتم اتخاذها في الوقت الراهن بهدف اختيار أفضل البدائل بما يحقق مستقبلا مستهدفا ومرغوبا،. وفي اكتشاف المشكلات قبل وقوعها، وإعادة اكتشاف الموارد والطاقات والمسارات الجديدة التي يمكن أن تحقق الأهداف المطلوبة وبلورة الخيارات الممكنة والمتاحة وفتح النقاشات حول أفضل البدائل والطرق للوصول إليها.

ومن بين أنماط الدراسات المستقبلية، تبنت الدراسة النمط الاستهدافي أو المعياري، الذي يبدأ برسم صورة المستقبل المستهدف تحقيقه، ثم الرجوع إلى الحاضر

للوصول إلى القرارات المطلوب اتخاذها اليوم لتحقيق هذا المستقبل، والشروط المطلوب توافرها لذلك. وفي هذه الدراسة يمثل، تبنى تنمية مستدامة تسهم الصحافة في تحقيقها، المستقبل المستهدف، وتم اللجوء إلى النمط الاستهدافي بالنظر إلى حالة عدم اليقين التي تسود الواقع في مصر ومستقبل تطوره على كافة الأصعدة، وعدم وضوح قدرة، أو غياب، القوى القادرة على تغيير التوجهات السائدة حاليا. وجاء تبني النمط الاستهدافي، في إطار مراعاة الخصائص المنهجية للاستشراف وأهمها الشمول والنظرة الكلية للأمور ومراعاة التعقد والتداخل بين الظواهر، مع القراءة الجيدة للماضي، والتعرف على الاتجاهات الأخرى الراهنة، في إطار من الموضوعية ومحاولة الإبداع. جاء هذا انطلاقًا من افتراضات المدرسة النقدية التي ترى أن المستقبل لن يكون مجرد امتداد للماضي، بل يجب النظر إليه باعتباره نقيضا للحاضر في بعض أجزائه.

وبالنظر إلى صعوبة الحصول على معلومات دقيقة في مصر، أو عدم وجودها؛ تم استخدام أسلوب دلفي، الذي يستهدف استطلاع أراء الخبراء وتحقيق توافق حول مسارات التطور على المدى الطويل. ويكون استخدام أسلوب دلفي مفضلا، خاصة، عندما لا توجد دراسات كافية وعميقة في الموضوع الذي يتم تناوله، أو عند تناول قضية واسعة ومعقدة لا تمتلك تاريخ كاف من الدراسات، أو تعتمد على عوامل اجتماعية وسياسية واقتصادية أكثر من اعتمادها على عوامل تكنولوجية. سعى الباحث إلى إشراك اكبر عدد من الخبراء المرتبطين بمجالات الصحافة والتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، وتم إعداد قائمة من الأكاديميين والشخصيات العامة والمنتمين إلى أحزاب ومنظمات غير حكومية، وصحفيين، أتم استكمال الاستطلاع ٧٢ خبيرا منهم. ووجد الباحث توافقا كبيرا في معظم توجهات الخبراء، مما جعل الباحث يكتفي بجولة استبيان واحدة.

وانطلق الباحث من هذا التوافق بين الخبراء إلى بناء سيناريوهات تقدم صيغة لصورة المستقبل واحتمالاته وسبل الوصول إليه مستفيدا مما توفره المدرسة النقدية من

أساليب تطلق الطبيعة الإبداعية للباحث. مع الوضع في الاعتبار ما أدت إليه الثورة المعلوماتية، من سقوط لمفاهيم ومسلمات ظلت راسخة، وبزوغ نظرية الفوضى، وفكر التعقد الذي يتطلب القدرة على إدراك الكليات والمستويات المختلفة، وعلاقات الاعتماد المتبادل، مع النظر إلى جميع الأنساق باعتبارها أنساقا معقدة ومركبة وديناميه، تتأثر بالتحولات والمشكلات المجتمعية.

تم هذا بهدف دراسة مفاهيم نظرية جديدة واختبار فروضها على الواقع الصحفي المصري، مثل نظرية الفوضى التي أثبتت الدراسة انطباق فروضها على الواقع الصحفي المصري؛ وبالتالي الوصول إلى قناعة بقدرة هذه النظرية على تفسير وتوقع التطورات المستقبلية المحتملة، كما أنها حاولت تقديم تحليل للواقع كشف عن القوى الفاعلة والعوامل المؤثرة على المنظومة الصحفية المصرية، والتي تقوم بدور كبير في تحديد الأدوار التي تقوم بها فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. فالفوضى التي يذهب البعض إلى أن الكون لم يكن ليتطور بدونها، وأن الأنظمة التي تحاول إخضاعها تزول وتفني، تقوم على أربعة افتراضات أساسية (الحساسية للشروط الأولية، وشمولية الأنظمة، وتجزيئية النظام اللانهائية، وتشعبات النظام) تفيد في تفسير وفهم سلوك الأنظمة المختلفة، خاصة تلك التي يصعب التنبؤ بتطورها وسلوكها، ومنها النظام الصحفي.

وقام الباحث باستخدام فكر التعقد ونظرية الفوضى لبحث إسهام الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة التي جاء تبنيها بعد أن فشل النموذج الغربي للتنمية عند التطبيق في تحقيق التنمية في مناطق مختلفة من العالم، لتجاهله الاختلافات الثقافية والتاريخية بين الدول والشعوب. وهو ما كان منطلقا للبحث عن صيغ أخرى للتنمية وظهور مصطلحات اختلفت بحسب تركيز واهتمام من يتبني هذا المصطلح التنموي، أو ذاك، فظهرت التنمية البشرية والتنمية الإنسانية والتنمية المستقلة والتنمية السياسية. وجاء تبني الباحث لهدف تحقيق التنمية المستدامة في مصر انطلاقا من كونها توفر شمولا تنمويا يعطي اهتماما خاصا للإنسان كهدف في إطار التنمية وكوسيلة رئيسية

للوصول إليها عبر المشاركة الواسعة في تحقيقها وفي جني ثمار التنمية المستدامة التي لا تتجاهل البعد الاقتصادي، ولكنها تمتد إلى الأبعاد الاجتماعية والثقافية مع منح المستقبل اهتماما خاصا.

وشهد مفهوم التنمية المستدامة تطورا بعد أن ارتبط في بداية ظهوره بالبيئة، والأخطار التي تسببها أنماط التنمية على مستقبل الحياة في الأرض، ثم تطور المفهوم واكتسب اتساعا وشمولا وتعددا لأبعاده مع منح أهمية خاصة للبعد الثقافي والسياسي والحرية والحكم الصالح، والتداخل بين ما هو محلي وإقليمي وعالمي. وانطلق الباحث من هذا المفهوم الواسع إلى استطلاع الشروط الكفيلة بتمكين الصحافة من القيام بأدوارها في المساهمة في تحقيقها. فالصحافة تساهم في التنمية من خلال دفع المشاركة ونشر المعرفة، والمساهمة في بناء مجتمع المعرفة، والإعداد الثقافي، وهي تقوم بذلك في إطار شروط منها؛ الحرية وحق الوصول إلى المعلومات والتنافسية، كما أن هناك معوقات أمام أداء الصحافة لأدوارها التنموية، أهمها المناخ السياسي العام، وما يرتبط به من تشريعات ورقابة، والضغوط الاقتصادية ونمط ملكية الصحف وطبيعة العمل الصحفي نفسه، وخصوصية الواقع الصحفي المصري بما يشتمل عليه من قيود على أداء الصحافة لوظائفها وأدوارها ومهامها. وصولا إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به الصحافة في إطار إستراتيجي يتبنى التنمية المستدامة التي تحقق شراكة بين مؤسسات وجهات ثقافية وتعليمية ومنظمات مجتمع مدني وقوى سياسية واجتماعية واقتصادية بهدف السعي لتحقيق التنمية المستدامة. في إطار الاستجابة لثورة المعلومات التي نقلت الاتصال من النمط الخطي إلى النمط التفاعلي، ونقلت السلطة من المحرر إلى الجمهور.

وتفرض الدراسات المستقبلية وفكر التعقد ونظرية الفوضى محاولة الإلمام بأغلب العوامل المؤثرة في الظاهرة موضع الدراسة، وإدراك الكليات والمستوى الأكبر، وهو ما فرض ضرورة تناول البيئة الدولية والإقليمية وتداعياتها على واقع ومستقبل التنمية

في مصر، فهناك صعوبة في تحقيق تنمية في واقع إقليمي مضطرب يتسم بالحروب والنزاعات، أو في ظل وضع دولي غير مواتي.

وكان من الضروري تناول البيئة الداخلية لمصر عبر خمسة محاور؛ تناول الأول البيئة الدستورية والنظام السياسي لمصر. وتناول المحور الثاني المؤسسات السياسية الوسيطة مثل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وفي المحور الثالث تم تناول الأبعاد الثقافية والمجتمعية والاقتصادية الحاكمة للبيئة الداخلية المصرية، لما لها من تأثير كبير على تشكيل هذه البيئة والتنبؤ بمساراتها المستقبلية. وتم تناول الانتخابات بوصفها أداة رئيسية لتعزيز المشاركة والتعبير عن إرادة مفترضة للشعب ونشاط القوى السياسية في المجتمع، كما تطرقت الدراسة إلى واقع الصحافة المصرية، سواء الصحف القومية أو الحزبية أو الخاصة، والمدونات التي فرضت نفسها كأحد أشكال الصحافة الجديدة.

وانطلقت الدراسة من كل هذا إلى السيناريوهات التي حاولت تشخيص حدود الممكن تحقيقه في المدى الذي تبحثه الدراسة حتى عام ٢٠٢٠، انطلاقا من أن التشخيص والتحليل المفصل ومقارنة البدائل يضع البنية التحتية اللازمة لإجراء الحوار العام بخصوص المسار الذي تسير فيه مصر، كذلك فإنها تسمح بالفهم الكامل للاختيارات الممكن اتخاذها والتفضيل بين هذه البدائل.

وبالنظر إلى أهمية عامل الزمن كعنصر مشترك بين فكر التعقد والاستشراف، وانطلاقا من أهمية البعد الزمني للظاهرة، والذي يعد احد الشروط الجوهرية للدراسات المستقبلية، فقد تم تقسيم الفترة الزمنية للدراسة إلى فترتين: الأولى؛ تمهيدية تقع في المستقبل القريب وتستمر حتى نهاية عام ٢٠١١. حيث تم رصد التطورات التي شهدتها مصر والمنظومة الصحفية فيها، وتوقعت الدراسة ان يتم خلال هذه الفترة التمهيد الممكن والمتصور لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق الاستعداد للإقدام على تغيرات جوهرية في الترتيبات الدستورية والمؤسسية، والسياسات، وفي نسق القيم السائدة، والقوى الفاعلة في المجتمع، والتفاعل المتبادل لكل ذلك، وتأثيره على

المنظومة الصحفية وأدوار الصحف. وهي فترة تنتهي بعد أكتوبر عام ٢٠١١، وهو موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في مصر.

تبنت الدراسة سيناريو وحيد في هذه الفترة وهو سيناريو الأعمال كالمعتاد، حيث لا يتوقع حدوث تغيرات تؤثر في هيكلية النظام وبنيته ووظائفه، حتى لو حدث تغير مفاجئ في رأس السلطة التنفيذية. غير أن هناك شروطا لتفعيل هذا السيناريو الوحيد أهمها، تخلي السلطات عن القيام بإجراءات استثنائية تحد من حرية الصحافة ومواقع شبكة الانترنت واستمرار الضغوط الداخلية الدافعة إلى الإصلاح وتعزيز الديمقراطية وتكثيفها، التي اكتسبت زخما منذ عام ٢٠٠٥، بحيث يؤثر هذا الضغط على السلطة التنفيذية ويقلل من قدرتها على تجاهل تعزيز الديمقراطية أو الالتفاف حولها، بما يدفع باتجاه وجود إرادة سياسية لدى السلطة التنفيذية للعمل في مسار التنمية المستدامة. وعلى مستوى البيئة الدولية يبنى هذا السيناريو على شرط عدم حدوث تغيرات جوهرية على مستوى توازنات القوى العالمية والإقليمية. أو حدوث تغير على مستوى منظومة الصحف المصرية، وهذه الفترة الانتقالية لن تكون كافية بحد ذاتها في وضع مصر على مسار التنمية المستدامة، ولكنها ستكون كفيلة ببلورة قوى سياسية قادرة على تبني مسار التنمية المستدامة، كما أن مسار هذه الفترة التمهيدية سوف يفتح ستارة الأحداث في مصر عام ٢٠١٢ وما بعدها على احتمالات متعددة تسمح بفرص لوجود السيناريوهات الثلاث التي تم اختيارها في هذه الفترة التي تقع في إطار المستقبل المتوسط المدى، والتي تستشرف ادوار الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة عبر ثلاثة سيناريوهات: يستهدف الأول؛ استشراف أدوار الصحافة في ظل توافر الشروط الداخلية والخارجية المواتية لتحقيق التنمية المستدامة، ويسعى الثاني إلى استكشاف أدوار الصحافة في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في ظل أوضاع داخلية غير مواتية، ويسعى السيناريو الثالث إلى نفس الهدف في ظل أوضاع دولية أو إقليمية غير مواتية.

وانطلاقا من افتراضات نظرية الفوضى يكون العامل الرئيس في تقييم اختلافات السيناريوهات الثلاثة هو لحظة البدء مع انتهاء عام ٢٠١١ والتي تعقب إجراء الانتخابات الرئاسية.

يعد السيناريو الأول الخاص بتوفر شروط البيئة الداخلية والخارجية المواتية لتحقيقها هو اقرب السيناريوهات إلى تمكين الصحافة من أداء أدوارها التنموية وتمكينها من دفع المشاركة ونشر المعرفة والإعداد الثقافي للتنمية، وهو السيناريو الذي رغب ٩٦ % من الخبراء في تحقيقه باعتباره أكثر السيناريوهات قدرة على توفير الشروط التي تسمح للصحافة بالقيام بأدوارها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة في مصر. ويتضمن السيناريو تحقيق انفتاح سياسي وتحول ديمقراطي ووضع التنمية المستدامة كهدف رئيس، ولهذا السيناريو كغيره من السيناريوهات شروط تفعيل، من أهمها تجنب دخول مصر في صراعات أو حروب، وعلى المستوى الداخلي الاستمرار في تعزيز الديمقراطية حتى عام ٢٠٢٠، وإعطاء أولوية خاصة لتغيير الدستور للتعليم، ومعالجة مشكلة البطالة، ومحو الأمية، وإزالة مختلف أنماط تقييد الحريات، ومن المفترض أن تسود خلال هذه الفترة افتراضات ومنطلقات أهمها؛ الديمقراطية والحكم الصالح، واستقلال السلطتين القضائية والتشريعية، وضمان حرية الرأي والتعبير، وان تجرى انتخابات شفافة مفتوحة للجميع على كل المستويات بدءا من رئيس السلطة التنفيذية والمحافظين والمجالس المحلية، ستنعكس هذه البيئة الداخلية على البيئة الصحفية بما يفتح المجال أمام الصحف للحصول على المعلومات، كما سيتم إلغاء الحبس في قضايا النشر، وستظهر مؤسسات خاصة للطباعة والتوزيع والخدمات الصحفية ولن يعود الأمر حكرا على الشركات القومية، في إطار مناخ يشجع على المنافسة، مع تدعيم استقلال نقابة الصحفيين وتغيير قوانين الانتماء للنقابة لكي تصبح مفتوحة لكل من يمارس المهنة، مع إلغاء المجلس الأعلى للصحافة، أو البحث عن ادوار أخرى، مع تخلي الدولة عن ملكية الصحف القومية. وسيتم في هذا السيناريو ملاحظة انبثاق تكتلات إعلامية كبيرة تضم صحف ومحطات تليفزيون ومواقع على شبكة الانترنت. وزيادة في الصحف المتخصصة والمحلية، والمواقع الصحفية على

شبكة الانترنت، وفي ظل هذا السيناريو ستقوم الصحف بوظائف الشرح والتفسير، والتثقيف، ثم وظيفة الإعلام، ثم التوجيه والتوعية، في إطار أدوارها المتعلقة بنشر المعرفة والوعي الثقافي وتفعيل المشاركة.

أهتم السيناريو الثاني بتناول إسهام الصحافة المصرية في حال عدم توفر بيئة داخلية مواتية لتحقيق التنمية المستدامة، عبر تحييد البيئة الدولية لتكون مشابهة لتلك البيئة الحاكمة للسيناريو الأول، ويكون عنصر الفصل هو البيئة الداخلية التي ستتميز بأحد الميزات التالية أو كلها؛ عدم إجراء انتخابات رئاسية في ظل شفافية وتنافسية، أو أن تؤدي هذه الانتخابات إلى تنصيب نظام لا يحترم الديمقراطية وينقلب عليها، أو في حال حدوث انقلاب عسكري، وفي هذه الحالة سيتم الإبقاء على الأطر الدستورية والقانونية الحالية، وتبقى الصحف القومية مملوكة للدولة مع التضييق على الصحف الخاصة والحزبية ومواقع شبكة الانترنت، ولن يكون للصحافة إسهام تنموي مستدام.

وانطلاقا من فروض نظرية الفوضى فإن هذا السيناريو لن يكتب له الاستمرار بالنظر إلى التغير في النسق المعرفي الذي تم خلال الفترة الانتقالية، وهو ما سيترك تداعياته على باقي الأنساق المجتمعية والسياسية وينبئ بتغييرها، ولكن تتمثل الصعوبة هنا في توقيت هذا التغيير الذي ينشئ نسقا جديدا ويفرض مرة أخرى السيناريو الأول، ولكن بعد فترة زمنية مجهولة، وبعد تحمل ثمن مجتمعي واقتصادي كبير.

أما السيناريو الثالث فيختبر فرضية مساهمة الصحافة في التنمية في ظل بيئة داخلية مشابهة للسيناريو الأول وبيئة خارجية غير مواتية إما بسبب نظام عالمي يتسم بالصراع على الموارد والنفوذ، أو بسبب دخول العالم في ركود اقتصادي، أو خوض مصر حربا إقليمية، أو انتشار العنف الطائفي والعرقي في المنطقة، أو استمرار القضية الفلسطينية بدون حل، أو اندلاع سباق نووي في المنطقة، أو اتساع نطاق العولمة، أو انقسام السودان، أو العراق، وفي هذا السيناريو ستقوم الصحافة بأدوارها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة كما حدث في السيناريو الأول، غير أنها ستقوم بأدوار جديدة في إطار وظيفة الحشد والتعبئة لمواجهة التحديات الخارجية.

والخلاصة هي أن السيناريو الأول هو أقرب السيناريوهات لتحقيق تنمية مستدامة في مصر، وأقرب هذه السيناريوهات من تمكين الصحافة القيام بأدوارها المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال عملها على زيادة معدلات المشاركة ونشر المعرفة والتهيؤ الثقافي، فهو السيناريو الذي يقدم أفضل الشروط الممكنة لمشاركة الصحافة في تحقيق التنمية المستدامة، وهذا السيناريو يستلزم نضالا واسعا من الصحافة والرأي العام لتوسيع أفاق الحرية والتخلص من قيود تنظيم المهنة، والأطر القانونية الحاكمة والمقيدة لحركتها وتأثيرها.